الفصل الثالث

الأبعاد السياسية للتفرقة

بين الجنسين في المجتمعات العربية

الأبعاد السياسية للتفرقة
بين الجنسين في المجتمعات العربية

من المحتمل أن يكون لبعض القيم والمعتقدات والممارسات والسلوكيات الاجتماعية أبعادا سياسية مُشكلة في النهاية قيم وثقافة سياسية لها تأثيرها في الموقف من سلوك المرأة السياسي وسلوكها الفعلي. فقد يمتد تأثير القيم الاجتماعية التي تحد من خروج المرأة إلى مكان العمل أو الاحتكاك بالرجال إلى المجال السياسي بحيث تحد من حركة المرأة للمشاركة في الانتخابات والتنافس مع الرجال في الوصول إلى السلطة، وانتقال تأثير مثل هذه التقاليد إلى الدستور في شكل قوانين تحد من وظائف المرأة ومنزلتها وحركتها وسلطتها وحقوقها الاجتماعية والسياسية. فالتفرقة بين الجنسين على المستوى الاجتماعي قد ينتقل إلى المجال السياسي بسبب صعوبة الفصل بين ما هو اجتماعي وبين ما هو سياسي طالما أن الأخير هو جزء من النظام الاجتماعي ويتأثر به كما يؤثر فيه. وفي هذا الصدد يُعتقد، إن الأحكام التي يصدرها الإنسان حول الطبيعة البشرية قد يكون لها أثر على الأحكام التي يصدرها حول مواضيع سياسية معينة [1]. هذه الأحكام يمكن أن يعبر عنها بأنها مجموعة من القيم الشخصية المتبادلة التي توضح الميول للارتباط في سلوك سياسي معين [2]. أي أن "السلوك السياسي للإنسان وعلاقاته ما هما إلا جزء من وجوده ككائن بشري بكامله وليست جميع العلاقات الاجتماعية للإنسان مرتبطة سياسيا، لكن يوجد ما يكفي لحملنا على الاهتمام بالقالب الاجتماعي للسلوك السياسي، وألا تعرض الوصف السياسي والتفسير للتشويش وسوء التفسير وعلى ذلك فإن أفضل طريقة لتحليل السلوك السياسي هي اعتبار الإنسان عاملا سياسيا في القالب الاجتماعي للعلاقات بين الأشخاص" [3]. وقيل أيضا في هذا الصدد: أن "أنماط القيم والمعتقدات الثقافية- أي تلك القيم العامة التي تتصل بالموضوعات السياسية- دائما ما تلعب دورا اساسيا في بناء الثقافة السياسية. أن الأبعاد الاعتقادية الأساسية مثل علاقة الإنسان بالطبيعة والتصور الزمني، والنظرة للطبيعة البشرية، واتجاه الإنسان نحو رفاقه، وكذلك التوجهات نحو النشاط والإيجابية تبدو مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاتجاهات السياسية" [4]. فالقيم السياسية هي "ذلك النوع من القيم المرتبط بظاهرة السلطة

---

[1] Gabriel A. Almond & Sidney Verba. Op.cit, p.281.

[2] Morris Rosenberg, "Misanthropy & Political Ideology ", American Sociological Review, Vol. 21, 1956, p. 694.

[3] هاينز يولاو، فن السلوك السياسي، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1963، ص ص41-42.

[4] Sidney Verba, "Comparative Political Culture," in: Lucian W. Pye & Sidney Verba (eds.) Political Culture & Political Development, Princeton, Princeton University Press, 1965., pp.521-522.

والعلاقات داخلها، أي بين أفراد الطبقة الحاكمة وخارجها، أي سلوك المحكومين في التعامل معها"[1].

فضلا عن ما تقدم، تُشير بعض الدراسات إلى أن السلوك السياسي ليس انعكاسا لمؤسسات وأبنية فقط؛ وإنما هي أصلا مجموعة من القيم والاتجاهات والمشاعر والممارسات التي يحملها، وتعود عليها الحكام والمحكومين؛ " فالعبرة في النظام الديمقراطي ليست مجرد وجود الإجراءات والمؤسسات السياسية - الدستور، والمجالس النيابية، والانتخابات الدورية، والأحزاب، وجماعات المصالح، ووضوح الحدود بين نطاق اختصاص السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحرية الصحافة، واستقلال وحياد القضاء- وإنما باحترام الدستور، وتوظيف المؤسسات، ومزاولة الإجراءات بدرجة يُعتد بها من الايجابية والفاعلية" كما أن النظام الديمقراطي "يقتضي وجود ثقافة سياسية ديمقراطية تتمثل أهم عناصرها في الشعور بالاقتدار السياسي، والأيمان بضرورة وجدوى المشاركة، والتسامح المتبادل، وتوافر روح المبادرة، ولا شخصانية السلطة والشعور بالثقة السياسية، ولا يعني القول بضرورة سيادة ثقافة سياسية مواتية للديمقراطية أيمانا بمبدأ الحتمية الثقافية كل ما في الأمر؛ أن وجود هذا النسق الثقافي يُساعد ويُنميّ الممارسة الديمقراطية بينما يتسبب غيابه في عرقلتها، وفي الوقت نفسه، يُسهم الحكم الديمقراطي في خلق بناء نفسي وعقلي ينتصر للديمقراطية بينما تؤدي اوتوقراطية الحكم إلى اقرار حل عام يكرس التسلطية السياسية. العلاقة اذن جدلية بين الثقافة السياسية والديمقراطية"[2].

يُفهم مما تقدم، بأن السلوك السياسي هو انعكاسا للسلوك الاجتماعي أولا. من هنا تحاول دراستنا في هذا الفصل دراستنا البحث في ما إذا يمكن أن تكون للمتغيرات الثقافية، والدينية، والتنشئة الاجتماعية، فضلا عن مظاهر التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل، كما في مجال الخصائص الشخصية، والتخصص في توزيع الوظائف، والمنزلة الاجتماعية وحرية الحركة والتصرف، والسلطة والمسؤولية، والحقوق أبعاداً سياسية، من هنا فالسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو: ما هي الأبعاد السياسية لمظاهر وممارسات وأسباب التفرقة بين الجنسين؟ أو بعبارة أخرى، ما هي تأثير هذه المظاهر والممارسات والسلوك الاجتماعي الذي يعكس التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل وأسبابها في السلوك السياسي للمرأة في المجتمعات العربية؟

---

(1) أميل فهمي حنا شنودة، مصدر سبق ذكره، ص 20.

(2) Ronald J. Pennock, Democratic Political Theory, Princeton, Princeton University Press, 1979,
pp.236-253.
نقلا عن: د. كمال المنوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد (80)، 1985، ص 65.

المبحث الأول

الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية وتوزيع الوظائف وحرية الحركة والتصرف

ومن أجل معرفة فيما إذا كانت هناك علاقة بين التفرقة بين الجنسين على المستوى الاجتماعي في مجالات الخصائص الشخصية، وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف والسلوك السياسي فسيتم دراسة كل ذلك في ثلاثة مطالب وعلى التعاقب.

المطلب الأول

الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية

يُعتقد أن للاختلاف في الخصائص الشخصية للفرد، كأن يكون ذكر أو أنثى، والتفرقة أو التمييز أو التحيز على أساس هذا الاختلاف الجنسي أبعاداً سياسية، وفي هذا المجال تشير احدى الدراسات إلى الاختلافات في الأدوار السياسية للجنسين تدرك مبكراً على الصعيد الاجتماعي: "ضمن البيت يصبح الأطفال مدركين مبكرا بأن الاختلافات الجنسية لها صلة بالاختلافات في الأدوار السياسية للبالغين" [1]، و" تعود حقيقة أن الأولاد هم أكثر إدراكا ومعلومات سياسية من البنات إلى الاختلافات في التنشئة الاجتماعية السياسية في الأسرة التي تنتج مثل هذه الاختلافات الجنسية" [2]، و"أن التغير في النظرة إلى المرأة إيجابيا، على الأقل في الدول المتطورة، وحصولها على حقوق سياسية مماثلة لحقوق الرجال دليل على أن التنشئة هي الأساس" [3]. وأكدت دراسة أخرى ما تقدم، إذ توصلت إلى أن الاختلاف في السلوك السياسي للمرأة بين الريف والمدينة، وبين مدة زمنية وأخرى في البلد الواحد، أو الاختلاف من بلد إلى آخر لم يكن نتيجة حتمية لاختلاف حياتي (بايولوجي)، ولكن يبدو انه نتيجة لاختلاف في نمط القيم التي تستند عليها هيئات التنشئة وهي تؤدي وظائفها سواء في البلد الواحد أو بين

---

[1] Richard Rose, Politics in England, Faber, 1965, p.61. Cited by: T. Brennan, Politics & Government in Britain, Cambridge University Press, 1972, p.88.

[2] Freed I. Greenstein, "Sex- Related Political Differences in Childhood", The Journal of Politics, XXIII, 1961, pp. 365 FF. Cited by: Gabriel A. Almond & Sidney Verba, op. cit., p.399.

[3] روبرت أ. دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة د. علاء ابو زيد، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ط1، 1993، ص 153.

البلدان المختلفة [1]. مع ذلك أجمعت العديد من الدراسات على اختلاف مناهجها بوجود فروقا معنوية بين الذكور والإناث في الاهتمام بالحياة السياسية ومتابعة شؤونها [2].

يُخلص من نتائج هذه الدراسات إلى أن التحيز لصالح الذكور في مجال الخصائص الشخصية على الصعيد الاجتماعي ساهم في جعل الذكور أكثر إدراكاً ومعلوماتً وحقوقاً سياسية من الإناث.

وعلى صعيد الدراسات المصرية، ففي الوقت الذي تبين من أحداها أن نسبة 32٪ من المبحوثين عللوا عدم الموافقة على مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية على أساس أن المرأة كأنثى لا تصلح للعمل السياسي [3]، فأن دراسة ثانية، توصلت إلى أن بعض الرأي العام في القاهرة المعارض لتأييد منح المرأة حق الانتخاب والترشيح، علل، من بين أسباب أخرى، موقفه هذا على أن المرأة لا تتساوى مع الرجل في الاستعدادات والمواهب [4].

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى امتداد النظرة الاجتماعية التي ترى أن المرأة لا تصلح للعمل خارج المنزل إلى عدم الموافقة على عمل المرأة في السياسية طالما أن ذلك الأخير يقع خارج نطاق المنزل أيضاً، وامتداد تأثير النظرة الاجتماعية التي ترى بأن المرأة لا تتساوى مع الرجل في الاستعدادات والمواهب إلى عدم إعطاءها فرصة في المشاركة السياسية كونها أدنى من الرجل.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة مصرية أخرى إلى أن الرجل أكثر اهتماما بالسياسة من المرأة [5]، وتوصلت دراسة رابعة إلى أن تفضيل الذكور على الإناث أثر سلباً على حقوقهن والدعم الذي يتلقين وبالتالي على نموهن وانطلاقهن مما جعلهن يحسن بالنقص والتقييد بالنسبة للولد [6]، وهذا ما يؤثر سلباً بالنتيجة على كفاءتهن السياسية وذلك لأن كثير من الدراسات أثبتت وجود علاقة بين ضعف الثقة بالنفس وضعف الكفاءة السياسية [7].

---

[1] رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك السياسي، عمان، دار وائل للنشر، 2000، ص 133.

2 زين شفيق محمد الحايك، بعض المحددات الاجتماعية للاندماج السياسي: دراسة استطلاعية على عينة عشوائية من طلبة المرحلة الثانوية في عمان الكبرى، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، مقدمة إلى الجامعة الأردنية، 1993، ص 12.

[3] د. إسماعيل علي سعد، علم السياسة، دراسة ميدانية ونظرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989، ص441-442.

[4] فؤاد دياب، مصدر سبق ذكره، ص 280- 281.

5 محمود حسن إسماعيل، نشرات الإخبار في التلفزيون المصري والتنشئة السياسية للمراهقين: دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في دراسات الطفولة، قسم الإعلام وثقافة الطفل، مقدمة إلى جامعة عين شمس، 1991، ص 166.

6 د. محمد عماد إسماعيل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 119, وأنظر كذلك: صفية محمود يوسف جبالي، العلاقة بين أساليب الوالدية في التنشئة الاجتماعية ومفهوم الذات عند طلبة الثاني الإعدادي، رسالة ماجستير في التربية وعلم النفس التربوي، جامعة اليرموك، 1989، ص 31- 32.

(7) Kenneth Prewitt, "Political Efficacy", in : International Encyclopaedia of the social sciences, Vol. 12, David L Sills (Editor), The United States of America, The Macmillan Company & Free Press, 1968, p.225.

يُخلص من جميع هذه الدراسات المصرية إلى أن التحيز لصالح الذكور في مجال الخصائص الشخصية أدى إلى موافقة المبحوثين على المشاركة السياسية للذكور أكثر من الإناث كما في الانتخاب والترشيح للبرلمان، واهتمام الذكور بالعمل السياسي أكثر من الإناث، وامتلاك الذكور لكفاءة سياسية أعلى من الإناث.

وعلى صعيد الدراسات الأردنية، يفهم من نتائج احدى هذه الدراسات، ان 72,29٪ من المبحوثين من الإناث و82٪ من الذكور اجمعوا على ان الرجل اكثر قدرة من المراة على اتخاذ القرارات السياسية مقابل نسبة 23,06٪ من الإناث و13,95٪ من الذكور يعتقدون أن هذه القدرة متساوية لدى الرجل والمراة، ويرى 64٪ من المبحوثين أن الخوض في المعارك السياسية لا يتلاءم وطبيعة المراة ويعتقد أكثر من ثلاثة ارباع الذكور (77,01٪) والإناث (78,39٪) بأن الرجل لديه قدرة اكثر من المراة على العمل السياسي، بينما أجاب 3,34٪ من الذكور و2,62٪ من الإناث على أن قدرة المراة على العمل السياسي هي أكثر، بينما يعتقد ما يقارب الخمس 19,35٪ من الذكور و18,99٪ من الإناث أن قدرة الرجل والمراة على العمل السياسي متساوية، واعتقاد 75٪ منهم بأنهم سيصوتون للرجال، وليس للمراة في حال تساوي الكفاءة لدى الطرفين، واعتقاد 84,98٪ منهم بأن المراة بحاجة إلى دعم الرجل للوصول للمناصب السياسية [1].

يُخلص من النتيجة الأخيرة لهذه الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للخصائص الشخصية للذكور على العمل السياسي للمراة لأن غالبية الذكور يتحيزون إلى بني جنسهم حين يرون أنهم يمتلكون القدرة على إدارة العمل السياسي والمعارك السياسية، واتخاذ القرارات السياسية أكثر من المراة، وان الأخيرة بحاجة إلى دعمهم للوصول إلى المناصب السياسية، وأعاق من قبول المراة كنائبة في البرلمان.

فضلا عن ما تقدم، توصلت الدراسة نفسها إلى ان 59,23٪ من المبحوثين الذكور يعتقدون أن الرجل يتحلى بالقدرة على التأثير على الآخرين أكثر من المراة مقابل 48,93٪ من الإناث يعتقدنّ ان الرجل أكثر قدرة من الإناث، بينما يعتقد حوالي 40,67٪ من المبحوثين الذكور بأن المراة اما لديها القدرة نفسها او ان قدرتها أكثر من الرجل مقابل اعتقاد نسبة 50,97٪ من المبحوثات الإناث بأن المراة إما لديها القدرة نفسها او قدرتها أكثر من الرجل في التأثير على الآخرين. وفيما يتعلق بالقدرة على الخطابة والإقناع فقد أجاب ما يقارب ثلاثة ارباع العينة (72,59٪) من الذكور بأن قدرة الرجل أكثر من المراة مقابل اعتقاد 56,49٪ من الإناث بأن قدرة الرجل أكثر، بينما يعتقد 18,96٪ من الذكور بأن قدرة المراة متساوية مع الرجل واعتقاد 8,35٪ منهم بأن المراة أكثر قدرة من الرجل، بينما تعتقد

---

[1] د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 40-41، 46-50، 58.

28,39٪ من الإناث بأن الرجل والمرأة لديهما القدرة نفسها، واعتقاد 14,83٪ منهن بأن قدرة المرأة أكثر من الرجل [1].

يُخلص من نتائج هذه الدراسة الأخيرة إلى أن للتفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية والمتحيزة لجنس الذكر تأثيراً سلبيا في الموقف من السلوك السياسي للمرأة، فغالبية المبحوثين من الذكور يعتقدون أن الرجل يتحلى بالقدرة في التأثير على الآخرين أكثر من المرأة عكس اعتقاد غالبية الإناث، واعتقاد غالبية الذكور والإناث معاً بأن الرجل أكثر قدرة من المرأة في الخطابة والإقناع.

فضلا عن ما تقدم توصلت الدراسة نفسها إلى أن ثلثي المبحوثين (68,5٪) قالوا أنهم سيختارون الرجل كمرشح في حالة تنافسه مع امرأة مرشحة في الدائرة الانتخابية ذاتها، حتى لو تمتع كل منهما بالكفاءة والقدرة مثل الآخر، مقابل 21,89٪ ممن قالوا أنهم سيختارون المرأة، وما يقارب عشر العينة أجابوا ان خيارهم سوف يعتمد على الشخص بغض النظر عن جنسه. وأن حوالي 62,8٪ منهم يعتقدون أن هناك فائدة ترجى إذا ما شاركت المرأة، وخلصت الدراسة نفسها إلى النتائج العامة لهذه الدراسة تشير إلى وجود دعم للاتجاهات السلبية نحو النموذج السياسي للمرأة، وعدم الإيمان بقدراتها، واتصاف الدور السياسي بصفات خاصة بدور الرجل المعترف به من المجتمع والمرأة، وإن توافرت لديها الكفاءة المتساوية، وعدم الثقة بقدرات المرأة، وعدم إيمان المرأة بقدراتها السياسية في المشاركة السياسية [2].

يُخلص من النتيجة الأخيرة لهذه الدراسة أن التفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور على الصعيد الاجتماعي لها أبعاد سياسية تتمثل بالتحيز لصالح اختيار الذكور كمرشحين في البرلمان في حالة تنافسه مع الإناث رغم اعتقاد الغالبية بأن هناك فائدة من مشاركة المرأة، وعدم الثقة السياسية بقدرات المرأة وعدّ السياسة من اختصاص الرجال، وعدم ثقة المرأة نفسها بكفاءتها السياسية.

وتوصلت الدراسة نفسها إلى أن من بين الأسباب التي أدت ببعض المبحوثين إلى تفضيل الذكور على الإناث في العمل السياسي بشكل عام هو اعتقاد 29,24٪ من المبحوثين بأن قرارات المرأة تتأثر بالعاطفة وأنها تفتقر إلى الموضوعية والواقعية، واعتقاد 27,34٪ منهم بأن المرأة ذات شخصية ضعيفة ومنقادة للرجل وخجولة، واعتقاد 10,10٪ من المبحوثين بأن الرجل ينظر لها نظرة سلبية واحتمال إساءة فهمها، واعتقاد 6٪ من المبحوثين بتأثر فعالية قراراتها لعدم ثقة المجتمع بها. وتوصلت الدراسة عينها، إلى أن من بين الأسباب التي دعت

---

[1] المصدر نفسه، ص 40- 41.
[2] المصدر السابق، ص 45، 51-52.

غالبية المبحوثين بغض النظر عن الجنس إلى النظرة بأن المرأة ليس بمكانها أن تكون سياسية ناجحة هو الاعتقاد بتغلب عاطفة المرأة على العقل [1].

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى أن للتحيز الجنسي للذكور والموقف من الخصائص الشخصية للمرأة، باعتبارها عاطفية وضعيفة الشخصية وخجولة وغير جديرة بالثقة أبعاداً سياسية تتمثل بالميل إلى تفضيل الذكور على الإناث في العمل السياسي والاعتقاد بأنه ليس بمكانها أن تكون سياسية ناجحة. مع ذلك جدير بالذكر الإشارة إلى ان الدراسة نفسها استنتجت أن هناك اعترافاً بأن المرأة تتمتع بقدرات تؤهلها للمشاركة في الحياة العامة، وأنها ليست إنسانة ضعيفة، وأن المرأة تستطيع أن تبرز هذه القدرات إذا توافرت لها الفرصة والدعم [2].

فضلا عن ما تقدم، يظهر تحيز الذكور مرة أخرى إلى بني جنسه، فقد وجدت الدراسة نفسها، كما هو موضح في الجدول رقم (3) المذكور في الصفحة التالية، أن 54٪ من أفراد العينة يرون أن هناك ضرورة لتخصيص عدد معين من مقاعد مجلس النواب للمرأة لزيادة مشاركتها في الحياة السياسية مقابل 39,17٪ ممن يرون عكس ذلك، و6,83٪ لا يعرفون، وواضح من البيانات الأولية لهذه الدراسة بأن هناك فروقات حسب الجنس، إذ تعتقد 63. 61٪ من الإناث بضرورة تخصيص عدد معين من المقاعد للمرأة في مجلس النواب مقابل نسبة 46,27٪ من الذكور. والفرق أيضاً واضح من نسبة المعارضة لتخصيص عدد معين من المقاعد إذ أجاب ما يقارب نصف الذكور 47,64٪ بعدم وجود ضرورة لتخصيص هذه المقاعد مقابل 30,81٪ من الإناث [3].

جدول رقم (3)

اتجاهات الأردنيين نحو تحديد مقاعد للمرأة في مجلس النواب

	نعم	لا	لا اعرف	المجموع
العينة	54٪	39,17٪	6,83٪	2050

د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 60.

يُخلص من النتيجة الأخيرة لهذه الدراسة إلى وجود تحيز واضح من قبل الذكور نحو بني جنسهم مما أثر على موقفهم السياسي من مشاركة المرأة في البرلمان متمثلاً بعدم موافقة أكثريتهم على مشاركة المرأة بالتعين في البرلمان الأردني وذلك على عكس النساء اللواتي وافقت غالبيتهن على مشاركة المرأة السياسية بتخصيص مقاعد لها في البرلمان. فضلا عن ما تقدم، توصلت الدراسة نفسها، عند سؤال المبحوثين، سؤال افتراضي، عن أسباب

---

[1] المصدر السابق، ص 50، 57. وحول النتيجة نفسها، أنظر: بلال خلف العمري، أثر المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية على الثقافة السياسية لأساتذة الجامعات الحكومية: دراسة ميدانية، عمان، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، 1997، ص 76- 77.

[2] د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 65.

[3] المصدر السابق، ص 60.

اختيارهم للرجل في حالة تنافسه مع امرأة تتمتع بالكفاءة ذاتها، في الانتخابات النيابية الأردنية القادمة للعام 1993، ذكر، كما يوضح الجدول رقم (4)، المذكور في الصفحة التالية، ما يقارب نصف المبحوثين 47,42٪ بأن السبب يكمن في تمتع الرجل بقدرة أكبر من المرأة للعمل السياسي، في حين ذكر 29,73٪ من المبحوثين بأن السبب هو تمتع الرجل بشخصية أقوى من المرأة، وذكر 14,57٪ منهم بأن الرجل لديه قدرة أكبر من المرأة في التحمل، وعزا ذلك، من بين أسباب أخرى، ما يقارب 10٪ منهم إلى أن الرجل أكثر عقلانية من المرأة [1].

جدول رقم (4)

أسباب اختيار الرجل كمرشح في الانتخابات النيابية القادمة (1993)

أسباب الاختيار	كل العينة	نسبة الذكور ٪	نسبة الاناث ٪
قدرة الرجل أكثر من المرأة	654 ٪47,42	53,4	46,6
شخصية الرجل أقوى	410 ٪29,73	50,30	49,70
الناحية الدينية	128 ٪9,28	62,5	٪37,5
قدرة الرجل على التحمل أكثر	201 ٪14,57	65,17	34,83
الرجل اكثر عقلانية	130 ٪9,42	50,0	50,0
توافر الوقت	181 ٪13,12	54,14	55,86
اكثر خبرة وتجربة	162 ٪11,17	50,6	49,4
اكثر قدرة على اتخاذ القرار	125 ٪9,10	65,60	34,40
تشجيع المجتمع (نظرة ايجابية)	87 ٪6,30	62,10	27,90
المجموع	1379 ٪75,76	- -	- -

د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 46.

[1] المصدر السابق، ص 45، 47.

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى أن التفرقة بين الجنسين على صعيد الخصائص الشخصية المتحيزة للرجل بعدّ المرأة أقل قدرة من الرجل، وأضعف شخصية، وأقل قدرة على التحمل وأقل عقلانية قد انعكست سلباً على الموقف من السلوك السياسي للمرأة إذ يفضل غالبية المبحوثين الرجل على المرأة كنائب مقبل في البرلمان القادم كونه أكثر قدرة على العمل السياسي وأقوى شخصية وأكثر قدرة على التحمل وأكثر عقلانية من المرأة.

ويمكن أن يستنتج من الدراسة نفسها أن الخصائص الشخصية لجنس الفرد كما ما للمرأة قد أدت إلى عدم توافر الوعي السياسي لديها والرغبة في العمل السياسي، وعدم تفضيل غالبية المبحوثين مشاركة المرأة في العمل السياسي، رغم أن نسبة 32,70٪ فقط منهم لا توافق على عمل المرأة ومشاركتها في الحياة العامة، ورغم وجود اعترافاً بأن المرأة تتمتع بقدرات تؤهلها للمشاركة في الحياة العامة [1].

يُخلص من النتيجة الأخيرة لهذه الدراسة أن جنس المرأة كان له تأثيراً سلبيا على وعيها السياسي ورغبتها في العمل السياسي وموقف المبحوثين من مشاركتها السياسية.

وتتشابه جميع نتائج هذه الدراسة الأردنية مع تلك نظيراتها المصريات السابقات الذكر بالإشارة إلى الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة أردنية أخرى إلى أنه تبين من أبرز نتائج استطلاع أجري في العام 1996 استمرار السلوكيات المعارضة لمشاركة المرأة في الحياة العامة، إذ عارض ثلث (34٪) المبحوثين أو المستطلعة آراءهم ،خدمة المرأة في المجالس البلدية والبرلمان، ومعارضة الثلث (35٪) من المبحوثين أيضا لعمل المرأة في الحكومة، وجاءت معارضة الرجال لإشغال المرأة لهذه المناصب بنسبة وصلت إلى ضعف (46٪- 47٪) نسبة معارضة النساء تقريباً (24٪ - 25٪)، وكذلك لم يرغب نسبة 20٪ من الرجال أن تقوم المرأة بالتصويت في حين شاطرتهم الرأي (9٪) من النساء، ولم يوافق 34٪ من المستطلعة آراءهم من الرجال على السماح للنساء بالانضمام إلى نشاطات اجتماعية تطوعية مقابل عدم موافقة 10٪ من النساء على ذلك. وقد عكس واقع مشاركة المرأة السياسية في المجتمع الأردني الموقف من سلوكها السياسي فقد كان، حسب هذا المصدر وتاريخه، ستة نساء في البرلمان وعدد قليل منهن في المجالس المحلية ولكن يعتقد ان مشاركتها في الحياة السياسية مع ذلك ضعيفة سواء من خلال العضوية في الأحزاب أو من خلال تواجدها في بعض دوائر صنع القرار كما ان مشاركتها مهمشة في صياغة المجال المدني العام [2].

يُخلص من ما تقدم من نتائج هذه الدراسة الأردنية الأخيرة إلى أن لمتغيرات مثل متغير الجنس دورا سلبيا في التأثير في سلوك المرأة السياسي، حيث أن معارضة الرجال هي ضعف معارضة النساء لمشاركة المرأة في المجال السياسي، إذ تبين وجود استمرار السلوكيات

---

[1] المصدر السابق، ص 44، 63-65.

[2] د. مازن أحمد صدقي العقيلي، مصدر سبق ذكره، ص 41-42.

المعارضة لمشاركة المرأة في الحياة العامة، كما في خدمتها في المجالس البلدية والبرلمان والعمل في الحكومة، والتصويت، والانضمام إلى نشاطات اجتماعية تطوعية. كما تبين أن لمتغير الجنس تأثيراً واضحا في ضعف مشاركة المرأة الواقعية في الحياة السياسية الأردنية كما في ضعف مشاركتها كأعضاء في البرلمان والأحزاب ووزيرات ومساهمات في دوائر صنع القرار والمجال المدني العام. وتتشابه نتائج هذه الدراسة الأردنية مع نظيراتها الأردنية والمصرية اللواتي سبقتها في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للجنس أو/و الخصائص الشخصية للجنسين.

ودعمت دراسة أردنية ثالثة ما تقدم، إذ توصلت إلى أن المرأة الأردنية أقل مشاركة من الرجل في السياسة، وأن الذكور لديهم مستوى مشاركة سياسية أعلى من الإناث[1].

ما يُمكن أن يُخلص إليه من جميع هذه الدراسات الأردنية إلى وجود تأثير للجنسي أو/و للخصائص الشخصية للجنسين في السلوك السياسي للمرأة، فعدُّ الأخيرة عاطفية، وضعيفة الشخصية، وخجولة، وأقل قدرة من الرجل في التحمل والعقلانية والثقة، وتحيز غالبية الذكور إلى بني جنسهم، حيث يرون أنهم يمتلكون القدرة أكثر من الإناث في التأثير على الآخرين، والخطابة، والإقناع، وإدارة العمل السياسي والمعارك السياسية، واتخاذ القرارات السياسية، وأن النساء بحاجة إلى دعمهم للوصول إلى المناصب السياسية أدى إلى أعاقة قبول النساء كنائبات في البرلمان، واختيار الذكور بدلا منهن كمرشحين للبرلمان في حالة تنافسهم معهن، وعدم الثقة السياسية بقدرات المرأة، وعدّ السياسة من اختصاص الرجال، وعدم ثقة المرأة نفسها بكفاءتها السياسية، وتفضيل الذكور على الإناث في العمل السياسي، والاعتقاد بأنه ليس بمكان المرأة أن تكون سياسية ناجحة، واستمرار السلوكيات المعارضة لمشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل عام، كما في خدمتها في المجالس البلدية والبرلمان والعمل في الحكومة، والتصويت، والانضمام إلى نشاطات اجتماعية تطوعية، والأحزاب ووزيرات ومساهمات في دوائر صنع القرار والمجال المدني العام. وتتشابه بعض نتائج هذه الدراسات الأردنية مع بعض نظيراتها المصرية والأجنبية اللواتي سبقتها في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للجنس أو الخصائص الشخصية للجنسين.

وعلى صعيد الدراسات الخليجية يُعتقد أن من بين أسباب عدم حصول المرأة البحرينية ونظيرتها الخليجية على حقوقها السياسية حتى وقت متأخر، وخسارتها في الانتخابات التي جرت في 9 /5/ 2002 وما بعدها إلى عدم وعي المرأة البحرينية بحقوقها الاجتماعية السياسية وإلى شخصيتها وعدم ثقتها بنفسها، وعدم ثقة المرأة في غيرها من جنس النساء في تمثيلها، إذ إن الكثير من المرشحات لم يحظين بمساندة المرأة في الانتخابات، وفقدان النساء الوعي بأهمية أدوارهن أو نشاطاتهن في المجال العام، وظنهن بأن التفوق السياسي أمور خاصة بالرجال [2]، وفي هذا الخصوص أكدت دراسة خليجية أخرى ما تقدم حين وجدت بأن

---

(1) زين شفيق محمد الحايك، مصدر سبق ذكره، ص 12.

[2] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 81، 104- 105، 149.

المرأة الخليجية بشكل عام ليست سياسية على الإطلاق، ولا تهتم كثيرا أو قليلا بالسياسة[1]، وتبين من هذه الدراسة بأن نسبة 57,4٪ من الكويتيات، و50٪ من الإماراتيات، و40٪ من السعوديات و33,3٪ من البحرينيات، و29٪ من القطريات ترفض المشاركة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وترفض غالبية النساء الخليجيات قضية الأحزاب السياسية ووجودها في المنطقة وتؤمن نسبة 36,6٪ من الكويتيات بعرض آرائهن السياسية في الانتخابات العامة مقابل 54,6٪ من البحرينيات و66,9٪ من القطريات، و50٪ من الإماراتيات، و60٪ من السعوديات[2].

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى انه من المحتمل جداً أن لمتغير جنس المرأة بعدّها إنسان غير واعي، وذات شخصية ضعيفة، وغير واثقة بنفسها تأثيراً سلبيا في سلوكها السياسي تمثل بقلة حصولها على حقوقها السياسية حتى وقت متأخر، وخسارتها في الانتخابات، وعدم اهتمامها بالسياسية، كالمشاركة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعدم ايمانها بوجود الأحزاب السياسية. ويؤشر ضعف الثقة بالنفس أحد الأسباب الرئيسية لفقدان الكفاءة السياسية الضرورية للمشاركة الاجتماعية والسياسية[3]. مع ذلك تبين أن الغالبية من السعوديات والقطريات والبحرينيات يوافقن على المشاركة السياسية، كما توافق غالبية البحرينيات والقطريات والسعوديات بعرض آراءهن السياسية في الانتخابات العامة. وتتشابه نتائج هذه الدراسة الخليجية مع تلك اللواتي سبقتها، المصرية والأردنية في الإشارة إلى الأبعاد السياسية لمتغير الجنس والخصائص الشخصية للمرأة.

وتتطابق بعض النتائج الأخيرة لهذه الدراسة مع بعض نتائج دراسات أجنبية أخرى التي توصلت إلى اتصاف السلوك السياسي للمرأة بأنه سلوك غير مبالي بالسياسة، ولا يؤثر فيها، ومحافظ، وسريع التأثير بالشخصية، وعاطفي تجاه الحياة السياسية والحملات الانتخابية[4].

ولكن مع اختلاف نسبي عن نتائج ما تقدم من الدراسات (الرأي الأول) تشير دراسات أخرى (الرأي الثاني) إلى أن ما حققتهُ المرأة البحرينية حتى الوقت الحالي، كما في تأسيس جمعيات نسائية وتولي مناصب رفيعة[5] قد يعني أن المرأة البحرينية لديها ثقة بنفسها. كما يمكن الاستنتاج من احدى الدراسات الخليجية بأن المرأة البحرينية تشعر بالثقة بالنفس، إذ أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة عالية منهن يشعرن بأن لهن حق قيادة السيارة (61٪)، واختيار

---

(1) د. احمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 192- 193.

2 المصدر السابق، ص 54، 192، 193-194، 201، 265.

[3] Kenneth Prewitt, "Political Efficacy", in: International Encyclopaedia of the Social Sciences, op. cit., p.225.

[4] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, op. cit., p.387.

[5] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 139.

الزوج المناسب (76٪)، والشغل في مجالات العمل المختلطة (75٪) [1]. وتأكيداً على أصحاب الرأي الثاني يُعد مشاركة المرأة البحرينية كمرشحة وناخبة في الانتخابات البلدية والبرلمانية التي جرت في العام 2002 إصرارا منها على ممارسة "لحقوقها في المشاركة السياسية والحضور في مواقع صنع القرار مثلما هي في كل المواقع الأخرى، وأن هذا الإصرار والتحدي من شأنه أن يغير النظرة المجتمعية للمرأة في البحرين تدريجياً" [2]. ان الإصرار والتحدي قد يشير إلى نظرة ايجابية إلى الذات والشعور بالكفاءة اللازمة للمشاركة الاجتماعية السياسية. كما تميزت الانتخابات البلدية والبرلمانية التي جرت الجولة الأولى منها في 11/25/ 2006، والجولة الثانية في 2006/12/2 بمشاركة كبيرة للمرأة في عملية التصويت مقارنة بالرجل. كما رشحت سبعة عشر امرأة في هذه الانتخابات [3]. وقد يكون منبع الرأي الثاني نتيجة لما حصل من تطورات عامة في البحرين مع مرور الوقت مما عزز من ثقة المرأة بنفسها وبالتالي زاد من كفاءتها السياسية. ولكن مع ذلك، تشير دراسة أخرى (الرأي الثالث)، إلى أنه بالرغم من المؤشرات المرتفعة لتحسن وضع المرأة البحرينية في جوانب عديدة من حياتها، وما توافر لها اليوم من إرادة سياسية ونصوص قانونية تدعم مشاركتها في الحياة السياسية واستحقاقها للمناصب القيادية، إلا أن هناك بعض المعوقات تقف بوجه طموحاتها في سبيل تفعيل مشاركتها السياسية، ولعل من بينها أسباب ذاتية كعدم ثقة المرأة بنفسها [4].

يُخلص من الآراء الثلاث للدراسات الأخيرة إلى أنه بالرغم من تأثير جنس الفرد على سلوكه السياسي كما في التأثير السلبي لجنس الأنثى في سلوكها السياسي في مجتمعات الخليج العربية إلا أن ذلك لا يُعدّ حقيقة مطلقة وإنما يتوقف على أسباب عديدة أخرى، وأن حصول أي تغير في هذه الأسباب من المحتمل جداً أن يزيد من مشاركة المرأة السياسية، فقد حصل بعض التحسن في سلوك المرأة السياسي في مجتمعات الخليج العربية كما في البحرين والكويت نتيجة لجهودها الذاتية الخاصة، والدعم الحكومي والدولي، كما في ثقتها بنفسها في الحق بقيادة السيارات واختيار الزوج المناسب والعمل في مجالات العمل المختلطة، وتأسيس جمعيات نسائية، وتولي مناصب رفيعة، والمشاركة كمرشحة وناخبة في الانتخابات البلدية والبرلمانية، وحصولها على المناصب القيادية.

فضلا عن ما تقدم، يستنتج من بعض الدراسات أنها تربط بين الخصائص الشخصية لجنس الفرد وبين انخفاض كفاءته السياسية كما في عدم تفضيل المرأة للعمل السياسي،

---

[1] أجريت الدراسة على مائة امرأة بحرينية من خلفيات عائلية محافظة. حول ذلك، أنظر: باقر سلمان النجار، مصدر سبق ذكره، ص 89.

[2] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 170- 171.

[3] الجولة الثانية من انتخابات البحرين، السبت 2006/12/02، ص 1. شبكة الاتصالات الدولية (الانترنيت):
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6201000/6201142.stm

[4] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 143.

وقيام حركات تحرير المرأة، وتبني الاتجاهات السياسية المحافظة، والخضوع السياسي بالنتيجة. وفي هذا السياق، ترى أحدى الدارسات إن انخفاض شعور المرأة بالفاعلية السياسية إنما يعود إلى النظرة إلى المرأة بأنها معتمدة على غيرها وذات تأهيل سياسي أقل من الرجل[1]. فكلما كانت النظرة إلى الذات ايجابية شعر الفرد بالتفوق، وبثقة عالية، وبإمكانية أن يكون له دور في الحياة مما يعزز من كفايته السياسية، ويمكن القول إذا صح استنتاجنا بناءاً على ما أظهرته بعض البيانات لأحدى الدراسات الميدانية الخليجية بأن المرأة في الكويت والأمارات العربية تتمتع بنظرة سلبية تجاه الذات، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن 58,6٪ من الكويتيات، و50٪ من الإماراتيات تؤيد اقتصار السياسة والعمل بها على الرجال فقط دون النساء مقابل رفض 58,1٪ من القطريات، و60٪ من السعوديات[2]

وتأكيداً على ما تقدم، رأت دراسة خليجية ثانية بأن ثلث عينة الدراسة ترفض قيام حركات تحرير المرأة بالمقارنة مع ثلث يفضلها، وامتناع ثلث عن الإجابة، وقد عللت الدراسة نفسها قبول الإناث الخليجيات بالأمر الواقع المتمثل بعدم المساواة بين الجنسين، والذي تعكسه سيطرة الذكور في مجتمعاتهن إلى طابع المحافظة الذي تتميز به الإناث في هذه المنطقة رغم ادعاء قسم من عينة الدراسة كالبحرينيات، وإلى درجة ما الإماراتيات بالمساواة مع الرجل[3]. ولكن من ناحية أخرى يذهب رأي آخر إلى أن المرأة الكويتية كانت أوفر حظا من بقية النسوة في دول الخليج العربية الأخرى، إذ شاركت في ميدان التعليم والخدمات الطبية والهندسية والحياة الأدبية والثقافية والاجتماعية، وهكذا فإن المرأة سعت جاهدة للمطالبة بحقوقها الاجتماعية والسياسية، وخصوصا المشاركة في الحياة البرلمانية، والاختلاط في العمل، وإنشاء الجمعيات النسائية من دون قيود، هذا فضلا عن ان المرأة في الكويت دخلت صراعا مع أصحاب الاتجاه التقليدي من أجل تحقيق أهدافهن[4]، ولوحظ أن بعض النساء الكويتيات استمرت بالمطالبة بحقوقهن السياسية إلى أن وافق البرلمان في آيار 2005 على منح المرأة حق التصويت والترشيح. كما تتميز المرأة الكويتية بنشاطها في مجال مؤسسات المجتمع المدني، فقد تكونت أولى الجمعيات النسائية في الكويت في العام 1962، واستمر تزايد الجمعيات النسائية في العدد والنوع بتقدم السنين[5]، وزادت نسبة أسهام المرأة في القوى العاملة الكويتية بين الأعوام (1980- 1985)، وتمكنت من الحصول على مناصب قيادية أبرزها مديرة جامعة الكويت في العام 1994، ومركز وكيلة وزارة في وزارتي التعليم العالي والتخطيط، وسفيرة في العام 1996، ومديرة في مؤسسات مالية، ومديرة لمراكز بحثية متخصصة، وقيادية في المؤسسات

---

[1] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Op. Cit., P.387.

(2) د. احمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 193- 194.

(3) Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, "Women in the Gulf", in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), op.cit., pp.96-98.

(4) جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 38- 39.

(5) هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 53، 101-102.

التربوية العليا والتعليم العالي[1]. وعلى مستوى باقي دول الخليج العربية، كان هناك استعداد للمرشحات والناخبات السعوديات للانتخابات البلدية الأولى التي جرت في شباط 2005، ولكن لم تدخل الانتخابات، ولم يسمح لها بالترشيح والانتخاب، وشاركت المرأة العمانية والقطرية في الدورة الانتخابية البلدية الأولى في قطر رغم عدم فوزها، وشاركت المرأة في عُمان في الترشيح والانتخابات لمجلس الشورى، وفازت النائبتان نفسيهما في دورتي الانتخابات لمجلس الشورى[2].

فضلا عن ما تقدم، تشير دراسة خليجية إلى ان الإناث أكثر ارتباطا بالهوية من الذكور، فقد توصلت هذه الدراسة إلى ان الإناث أكثر ارتباط بالأرض من الذكور إذ فضلت 92,3٪ من الإناث فقدان التعليم على فقدان الأرض بالمقارنة مع 85,8٪ من الذكور كما فضلت الإناث الأرض على الأسرة بنسبة أعلى (65,9٪) من الذكور (61,6٪)، وقد كانت النسبة متقاربة بين الجنسين (56٪)، في تفضيل الأرض على الوالدين مقابل (44٪)، ممن فضلوا الوالدين على الأرض[3].

يُخلص من ما تقدم، إلى أن انخفاض كفاءة المرأة السياسية في مجتمعات الخليج العربية، وخصوصا في الكويت والأمارات العربية المتحدة يعود إلى جنسها كأنثى وما يرتبط به من خصائص كونها معتمدة على غيرها وذات تأهيل سياسي اقل من الرجل بشكل أدى إلى تأييدهن اقتصار السياسة والعمل بها على الرجال فقط دون النساء عكس غالبية القطريات والسعوديات والبحرينيات، ورفض غالبية النساء قيام حركات تحرير المرأة، وتبني الاتجاهات السياسية المحافظة، رغم ادعاء قسم من عينة الدراسة كالبحرينيات وإلى درجة ما الإماراتيات بالمساواة مع الرجل. هذا مع الإشارة إلى وجود حراك اجتماعي سياسي نحو مزيداً من ارتفاع كفاءة المرأة السياسية، وخصوصا النساء الكويتيات والبحرينيات، كما ميدان العمل والسياسة كالمشاركة في الحياة البرلمانية ومؤسسات المجتمع المدني والحصول على مناصب قيادية.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة خليجية أخرى إلى أن قلة قليلة جدا (16,2٪) من المبحوثات عينة الدراسة، من النساء البحرينيات، سمعن عن الدعوة الأميرية (الحكومية) لإجراء انتخابات لمجلس بلدي مقابل 83,8٪ منهن لم يسمعن بذلك. وتؤيد 18,9٪ من النساء البحرينيات الاشتراك في الانتخابات البلدية مقابل رفض نسبة 81,1٪. ولكن بالرغم من النتائج الأخيرة التي تؤشر عدم اهتمام المرأة بالسياسة إلا أن هناك مؤشرات أخرى تدل على اهتمام المرأة كأنثى في المشاركة الاجتماعية السياسية، إذ تشترك المرأة البحرينية في

---

(1) جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره ، ص 39، 44.

(2) هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 53- 54.

(3) Ahmad J. Dhaher, "Culture & Politics in the Arab Gulf States", in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), op.cit., pp.67, 71- 72.

مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات الإسلامية وجمعية الإصلاح، وجمعية (نهضة فتاة البحرين)، التي تعد أول جمعية نسائية في منطقة الخليج العربية التي تأسست في العام 1955، وجمعية اوال النسائية التي تأسست في العام 1969، وجمعية فتاة الريف، التي تأسست في العام 1972، فضلاً عن جمعية الرفاع الثقافية الخيرية النسائية التي تأسست في العام 1971 [1]، وجمعيات حقوق الإنسان [2]، وغيرها من الجمعيات الحديثة، وشاركت المرأة في تقديم العرائض الاحتجاجية إلى الحكومة، كما في قيام ستة الآلاف امرأة (25٪) بالمقارنة مع خمسة وعشرون ألف مواطن بحريني في توقيع عريضة قدمت إلى الحكومة البحرينية في تشرين الأول من العام 1994، ولكن كان نسبة الذكور المشاركين في تقديم العريضة كان يفوق النساء بثلاثة مرات. وبالرغم من أهمية ارتفاع نسبة مشاركة المرأة البحرينية في الشؤون العامة، خصوصا، بالمقارنة مع مجتمعات الخليج العربية، ولكن أن عضوية المرأة في الجمعيات النسائية هي أقل من عضوية الرجال بكثير، وعدد النساء في نحو أربع عشرة جمعية سياسية لا يصل إلى الألف بالمقارنة مع ستة الآلاف رجل، كما أن وضعها في مجلس إدارة هذه الجمعيات لا يزيد على عشر نساء مقابل مئة وخمسة وثلاثين رجلاً 2006، أي أن نسبة مشاركة الرجل في عضوية هذه الجمعيات وترأسها أكثر من النساء. أما على صعيد مشاركة المرأة في الانتخابات، فتعود أول مشاركة للمرأة البحرينية كمصوتات إلى الانتخابات البلدية التي جرت في العام 1950، وشاركت 49٪ من النساء البحرينيات في التصويت على ميثاق العمل الوطني البحريني المطروح في العام 2001، من أجمال المصوتين البالغين 53,2٪، أي أن نسبة مشاركة الإناث كانت أعلى من مشاركة الذكور، وشاركت المرأة البحرينية كمرشحة وناخبة في الانتخابات البلدية والبرلمانية التي جرت في العام 2002 [3]، وضم مجلس الشورى البحريني المكون من أربعون عضوا، أربعة نساء في العام 2000 [4]، وزاد عدد النساء في مجلس الشورى بالدور التشريعي الأول للعام 2002- 2003 إلى ست نساء، وتم تعيين ثلاث سيدات بمنصب وزيرة [5]، فقد اختيرت، على سبيل المثال، الدكتورة ندى حفاظ وزيرة للصحة، واختيرت أخرى وزيرة للشؤون الاجتماعية [6].

يُلخص من ما تقدم، إلى أن نسبة مشاركة المرأة البحرينية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي هل أقل من مشاركة الرجل في عضوية وقيادة مؤسسات المجتمع المدني، وتقديم العرائض الاحتجاجية إلى الحكومة، وعضوية مجلس الشورى والمناصب الوزارية. مع ذلك ظهر بأن نسبة تصويت النساء على ميثاق العمل الوطني في العام 2001 زادت على

---

[1] باقر سلمان النجار، مصدر سبق ذكره، ص 89.
[2] لواء دكتور، و جمال مظلوم، "التطور السياسي في البحرين"، مجلة الدفاع، العدد (185)، 2001، ص 69.
[3] هند قاسم إبراهيم، ص 111، 116، 127-128، 137-138، 170.
[4] لواء دكتور، و جمال مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص 69.
[5] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 171.
[6] لواء دكتور، و جمال مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص 69.

الرجال، وبالتالي فأن المراة اقل ثقة سياسية، وكفاءة سياسية، واهتماما بالسياسة، واكثر محافظة بالمقارنة مع الرجل. وتتشابه معظم نتائج الدراسة الأخيرة مع الدراسات الخليجية التي سبقتها في الإشارة إلى الأبعاد السياسية لمتغير الجنس والخصائص الشخصية للفرد.

ما يُخلص إليه من كل ما تقدم على صعيد الدراسات الخليجية هو أن لمتغير الخصائص الشخصية او/وجنس الفرد ابعاداً سياسية او تأثيراً في سلوكه السياسي، فقد ادى، من بين اسباب اخرى، عدّ المراة إنسان غير واعي، وذات شخصية ضعيفة، وغير واثقة بنفسها، ومعتمدة على الذكور، وذات تأهيل سياسي اقل من الرجل إلى قلة حصولها على حقوقها السياسية، وخسارتها في الانتخابات، وعدم اهتمامها بالمشاركة السياسية، وضعف أو انعدام كفاءتها السياسية الضرورية للمشاركة الاجتماعية والسياسية، وتأييدهن اقتصار السياسة والعمل بها على الرجال فقط، وتبني الاتجاهات السياسية المحافظة. مع ذلك يُخلص إلى انه بالرغم من تأثير جنس الفرد على سلوكه السياسي كما في التأثير السلبي لجنس الأنثى في سلوكها السياسي في مجتمعات الخليج العربية إلا أن ذلك لا يُعدّ حقيقة مطلقة وإنما يتوقف على اسباب عديدة اخرى، وأن حصول أي تغير في هذه الأسباب من المحتمل جداً أن يزيد من مشاركة المراة السياسية، فقد حصل بعض التحسن في سلوك المراة السياسي في مجتمعات الخليج العربية نتيجة لجهودها الذاتية الخاصة، والدعم الحكومي والدولي، كما في المساهمة في تأسيس جمعيات نسائية، والمشاركة كمرشحة وناخبة في الانتخابات البلدية والبرلمانية، وتولي مناصب رفيعة. وتتشابه معظم نتائج هذه الدراسة الخليجية مع تلك اللواتي سبقتها، المصرية والأردنية والأجنبية، في الإشارة إلى الأبعاد السياسية لمتغير الجنس والخصائص الشخصية للمراة.

وعلى صعيد الدراسات الجزائرية، توصلت دراسة جزائرية إلى أن المراة فقدت حريتها نتيجة تبعيتها وانتمائها الوجداني غير العقلاني للأسرة ولعدم انتماءها ومشاركتها السياسية والاجتماعية الحقيقية [1].

يمكن ان نخلص من هذه الدارسة الجزائرية إلى أن اتصاف المراة بالعاطفة اثر سلباً على سلوكها السياسي. وتتشابه نتيجة هذه الدراسة مع بعض نتائج ما سبقتها من الدراسات المصرية والأردنية والخليجية والأجنبية في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية.

ولكن الأسئلة التي تتبادر إلى الذهن هنا: إذا كان الفصل بين الجنسين المتحيز للذكور، بسبب الخصائص الشخصية لجنس الفرد، يؤثر سلباً في المشاركة السياسية للمراة، فلماذا لا تؤدي المساواة بين الجنسين في مجتمعات أمريكا الشمالية وأوربا إلى مشاركة سياسية

---

[1] سعيدة الرحموني، مصدر سبق ذكره، ص 123.

فعالة للنساء؟ ولماذا لما لم تفوز أية امرأة أمريكية في كل تاريخ الانتخابات الأمريكية، وعدم فوز الكثير من نظيراتها في أوربا بمنصب رئاسي؟

إذا ما نظرنا إلى الصورة ككل في المجتمع الأمريكي والمجتمع الغربي فأن الدور السياسي الفاعل ينحصر على الأغنياء وهم من الرجال عادة. وهؤلاء الأغنياء هم قلة قليلة جدا وبالتالي تبقى الكفاءة السياسية للمرأة الغربية والأمريكية بالإضافة إلى الرجل الغربي والأمريكي العادي محدود جدا طالما أن العملية السياسية محصورة على الأغنياء. ولعل خلاصتنا واستنتاجنا من ثم لبعض الدراسات العربية والأجنبية المتمثلة في أن الاختلاف في السلوك السياسي للمرأة بين الريف والمدينة، واختلافه بمرور الزمن في البلد الواحد، والاختلاف بين بلد وآخر، قد يبين إن اختلاف السلوك السياسي للمرأة هو اختلاف ناجم عن تغيير في متغيرات غير متغير الجنس مثل متغيرات التنشئة الاجتماعية، والثقافة العامة، والتراكم التاريخي لهذه الثقافة، والمتغير الديني، والمتغير الاقتصادي الاجتماعي.

يُخلص من كل ما تقدم في هذا المطلب، ومن جميع الدراسات المصرية والأردنية والخليجية والجزائرية والأجنبية، إلى أن التحيز لصالح الرجل في مجال الخصائص الشخصية على الصعيد الاجتماعي له أبعاد سياسية، فالنظرة إلى المرأة على أنها عاطفية، وضعيفة الشخصية، وخجولة، وأقل ثقة بالنفس، وغير جديرة بالثقة، ومعتمدة على الذكور، وأقل قدرة على التحمل، وأقل عقلانية، وأكثر محافظة، وأن الذكور يمتلكون قدرة أكبر من الإناث في إدارة العمل السياسي والمعارك السياسية واتخاذ القرارات السياسية، والتأثير على الآخرين، والخطابة، والإقناع، وأن المرأة بحاجة إلى دعم الرجل للوصول إلى المناصب السياسية، وعدم الثقة السياسية بقدرات المرأة، وعدّ السياسة من اختصاص الرجال وحدهم، وأن المرأة لا يمكن أن تكون سياسية ناجحة أدت بالنتيجة إلى وجود تحيز لصالح الذكور في المجال السياسي وتأثير سلبي على السلوك السياسي للإناث مما جعل الإناث أقل إدراكاً ومعلوماتً ووعياً وحقوقاً وثقة وكفاءة سياسية، واهتماما بالسياسة والعمل السياسي، وأكثر محافظة سياسياً من الذكور، وتأييد المشاركة السياسية في الانتخاب والترشيح في البرلمان للذكور أكثر من الإناث، وأعاق من قبول المرأة كنائبة في البرلمان والمجالس البلدية والعمل في الحكومة والانضمام إلى نشاطات اجتماعية تطوعية، وضعف تمثيلها في الأحزاب، وشغل مناصب وزارية، ومساهمات في دوائر صنع القرار والمجال المدني العام، وخسارتها في الانتخابات.

ويُخلص أيضا من هذا المطلب، إلى أنه بالرغم من تأثير جنس الفرد على سلوكه السياسي كما في التأثير السلبي لجنس الأنثى في سلوكها السياسي في المجتمعات العربية إلا أن ذلك لا يُعدّ حقيقة مطلقة وإنما يتوقف على أسباب عديدة أخرى، وأن حصول أي تغير في هذه الأسباب من المحتمل جداً أن يزيد من مشاركة المرأة السياسية، فقد حصل بعض التحسن في سلوك المرأة السياسي في مجتمعات البحرين والكويت، على سبيل المثال، نتيجة لجهودها الذاتية الخاصة، والدعم الحكومي والدولي، كما في تأسيس جمعيات نسائية، وتولي مناصب

رفيعة، والمشاركة كمرشحة وناخبة في الانتخابات البلدية والبرلمانية. ودليل على ما ذهبنا إليه لم تؤدي المساواة بين الجنسين على صعيد الخصائص الشخصية في المجتمعات الغربية والأمريكية بالضرورة إلى مساواة سياسية بينهما فلم تفوز بالرئاسة الأمريكية على سبيل المثال اية امرأة أمريكية في كل تاريخ الانتخابات الأمريكية، وعدم فوز الكثير من نظيراتها في أوربا بمنصب رئاسي. وهذا قد يعني احتمال وجود عوامل أخرى غير عامل الجنس يؤثر في السلوك السياسي للمرأة والرجل على حد سواء كالمتغير الاقتصادي الاجتماعي. ونخلص أيضا إلى تشابه جميع نتائج هذه الدراسات بالإشارة إلى التأثير السلبي للتفرقة بين الجنسين على صعيد جنس الفرد وخصائصه الشخصية والمتحيزة للذكور في السلوك السياسي للمرأة في المجتمعات العربية.

وبعد ان تعرفنا على الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في مجال جنس الفرد وخصائصه الشخصية، يبقى علينا البحث في الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في مجال آخر، وهذا ما ينقلنا إلى المطلب القادم.

المطلب الثاني

الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في توزيع الوظائف

تشير بعض الدراسات إلى وجود صلة بين معوقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية والتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في توزيع الوظائف على المستوى الاجتماعي، فقد توصلت في هذا المجال دراسة أردنية إلى أن 56,8٪ من المبحوثين أقروا بوجود معوقات تحد من مشاركة المرأة في مختلف أشكال الحياة السياسية، مقابل 34,5٪ ممن لا يعتقد بوجود اية معوقات لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، في حين أجاب بقية المبحوثين بأنهم لا يعرفون إذا كان هناك معوقات أم لا. ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا: ما هي أسباب هذه المعوقات للمشاركة السياسية للمرأة؟ أو/و هل لها علاقة بالتفرقة المتحيزة للذكور في توزيع الوظائف على الصعيد الاجتماعي؟ لقد تبين من هذه الدراسة أن أسباب تلك المعوقات تعود إلى متغيرات ثقافية تتمثل بالتصور التقليدي والنمطي الذي ما زال سائداً حول دور المرأة. فقد ذكر 68,05٪ من المبحوثين أن أحد المعوقات المهمة لمشاركة المرأة في السياسة هو عدم قدرتها على التوفيق بين مسؤولياتها العائلية والمسؤوليات المترتبة في المشاركة السياسية، وهذا يعكس اعتقاد الغالبية أنه حتى إذا شاركت المرأة في السياسة أو في الحياة العامة خارج البيت، وهو دور غير تقليدي، فإن من المتوقع منها أيضاً أن تقوم بدورها التقليدي نحو الزوج والأسرة وأعمال البيت الأخرى [1].

---

[1] د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 53-54.

فضلا عن ما تقدم، توصلت الدراسة نفسها إلى أنه بالرغم من أن نسبة 32,70٪ فقط من المبحوثين لا توافق على عمل المرأة ومشاركتها في الحياة العامة [1]، إلا أن غالبية المبحوثين ترغب وتفضل بقاء المرأة في البيت [2]. وعند سؤال المبحوثين، سؤال افتراضي، عن أسباب اختيارهم للرجل في حالة تنافسه مع امرأة تتمتع بالكفاءة ذاتها، في الانتخابات النيابية القادمة للعام 1993 اجاب 13,12٪ من المبحوثين، من بين اجوبة أخرى ذكرنا بعضها سابقاً، كما يوضح الجدول رقم (4)، المذكور سابقا في الصفحة رقم (162)، بأن الرجل لديه الوقت أكثر من المرأة بسبب عدم انشغاله بأعمال المنزل [3].

وتبين أيضا أن من بين أسباب عدم مشاركة المرأة في الحياة السياسية في المجتمع الأردني يعود إلى وظيفة المرأة في المنزل، فقد ذكر 47,22٪ من المبحوثين أن عدم مشاركتها هو نتيجة الخشية من نشوء نزاع عائلي نتيجة عدم قدراتها على التوفيق بين مسؤولياتها أو اختلاف الأيدلوجيات في العائلة، وأشار 5,55٪ منهم إلى تأثر قرارات المرأة بسبب عدم تفرغها من المسؤوليات الأخرى، وإشارة 10٪ منهم إلى الأسباب الدينية، فضلا عن أشارة الدراسة نفسها إلى المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية والمقاومة لتغير الدور التقليدي للمرأة والرجل، ورغم توصل الدراسة إلى أن هناك اعترافاً بأن المرأة تتمتع بقدرات تؤهلها للمشاركة في الحياة العامة إلا انها توصلت في الوقت عينه إلى أن الرغبة والخيار المفضل لغالبية المبحوثين هو أن تبقى المرأة في البيت [4].

يُخلص من ما تقدم من كل نتائج الدراسة الأردنية، إلى أن من بين الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في توزيع الوظائف هو معارضة عمل المرأة في المجال السياسي نتيجة عدّ الأخير ليس من مجال وظائف المرأة، وأن المرأة ليس لديها وقت كافٍ للعمل السياسي بسبب انشغالها بالمسؤوليات العائلية والخشية من النزاع العائلي واحتمال عدم التوفيق بين العمل السياسي والعمل المنزلي، وإلزام المرأة، في حالة عملها في السياسة، في اداء وظيفتها التقليدية في المنزل كرعاية الأطفال والزوج وأعمال البيت.

ودعمت نتيجة دراسة خليجية ما تقدم من نتائج نظيرتها الأردنية، حين توصلت إلى أن 77,8٪ من البحرينيات تؤيد اقتصار السياسة والعمل بها على الرجال فقط دون النساء، على أن تكرس المرأة وقتها في تربية أطفالها ورعاية شؤون أسرتها، وتأييد 58,6٪ من الكويتيات، مقابل رفض 58,1٪ من القطريات، و50٪ من الإماراتيات، و60٪ من السعوديات [5].

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى أن من بين الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين على صعيد توزيع الوظائف هو عدّ العمل السياسي عملاً خاصاً بالرجال في حين عدّ تربية

---

[1] المصدر نفسه، ص 64- 65.
[2] المصدر السابق، ص 65.
[3] المصدر نفسه، ص 45، 47
[4] المصدر نفسه، ص 50، 64-65.
[5] د. احمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصـ سبق ذكره، ص 193- 194.

الأطفال ورعاية شؤون الزوج والأسرة من اختصاص النساء وحدّهن. وتتشابه نتيجة الدراسة الأخيرة نتائج نظيرتها الأردنية السابقة.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة مصرية إلى أن نسبة 25.14٪ من المبحوثين عللوا عدم الموافقة على مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية على أساس أن المكان الوحيد للمرأة هو البيت، ويظهر أن سبب ذلك هو العادات والتقاليد التي تحد من اشتراك المرأة في السياسة [1].

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى أن التفرقة بين الجنسين على الصعيد الاجتماعي كان لها تأثيراً على التفرقة بين الجنسين على الصعيد السياسي تتمثل بعدّ العمل السياسي ليس من ضمن وظائف المرأة وأن مكانها الوحيد هو البيت، واقتصار العمل السياسي على الرجال وحدهم. وتتشابه نتيجة هذه الدراسة مع تلك اللواتي سبقتها، الأردنية والخليجية.

وحسب ترى مصرية ثانية، تبين أن المعارضين لحق المرأة في الانتخاب والترشيح يعللون معارضتهم تلك على أساس أن مكان المرأة الطبيعي هو في المنزل، ورسالتها فيه لا تقل عن المسائل العامة. فقد تبين من هذه الدراسة أن الرأي العام في القاهرة يؤيد منح المرأة حقوقها السياسية، فقد أيد 64,1٪ من المبحوثين حق الانتخاب مقابل معارضة 33,4٪ منهم وحياد 2,5٪ منهم، وأيد 54,9٪ من المبحوثين حق الترشيح مقابل معارضة نسبة 42,6٪ من المبحوثين وعدم مبالاة 2,5٪ منهم [2]. وفي الوقت الذي تبين، حسب نتائج الدراسة عينها، أن 11,5٪ من الذكور لم يقيدوا أسماءهم في جداول الانتخاب بسبب المرض أو صغر السن أو كبر السن أو السفر خارج القطر، وذلك وقت فتح باب القيد في جداول الانتخاب، تبين أن 76,7٪ من الإناث لم يقيدن أنفسهن في هذه الجداول لممارسة حقوقهن السياسية بسبب مشاكل المرأة المنزلية، وعدم الاقتناع بجدوى ممارسة هذه الحقوق والتقاليد الدينية والاجتماعية، ولأن هذه الحقوق تعتبر من المسائل الجديدة التي لم تتعود عليها المرأة، فضلا عن كونها اختيارية، على جانب أسباب أخرى مثل عدم موافقة الزوج أو كبر السن أو صغره وقت فتح باب القيد في جداول الانتخاب [3].

يُخلص من الدراسة الأخيرة أن هناك تأثير سياسي للتفرقة بين الجنسين في توزيع الوظائف، إذا انتقل تأثير النظرة التي تنظر إلى أن وظيفة المرأة تنحصر في شؤون المنزل من المجال الاجتماعي إلى المجال السياسي متمثلاً بعدم الموافقة على قيام المرأة بأي نشاط سياسي خارج المنزل. وتتشابه أيضا نتيجة هذه الدراسة مع نظيرتها المصرية.

يُخلص من كل نتائج الدراستين المصريتين إلى أن التفرقة بين الجنسين على الصعيد الاجتماعي كان لها تأثيراً على التفرقة بين الجنسين على الصعيد السياسي تتمثل بعدّ العمل السياسي ليس من ضمن وظائف المرأة وأن مكانها الوحيد هو البيت، واقتصار العمل

---

[1] د. إسماعيل علي سعد، علم السياسة، مصدر سبق ذكره، ص441-442، 447.
[2] فؤاد دياب، في: د. لويس كامل مليكه (محرر)، مصدر سبق ذكره، ص 280- 281.
[3] المصدر نفسه، ص 282.

السياسي على الرجال وحدهم، وعدم الموافقة على قيام المرأة بأي نشاط سياسي خارج المنزل. وتتشابه أيضا نتائج هذه الدراستين المصرية مع نظيراتها الأردنية والخليجية.

فضلا عن ما تقدم، يستنتج من دراسة جزائرية إلى أن توزيع الوظائف على الصعيد الاجتماعي انتقل تأثيره إلى المجال السياسي بشكل منع أو حدّ من المشاركة السياسية للمرأة، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أحد مبحوثاتها، اللواتي شاركن في حرب تحرير الجزائر، ترى أن التقسيم الجنسي للعمل هو الذي يقف عقبة أمام إعطاء فرصة لهن في المشاركة السياسية: "زوجي وولدي يخدموا في السياسة، بركات، أنا نعقد في البيت" [1]، إذن عالم السياسة خاص بالرجال وعالم البيت خاص بالنساء، وفق القيم والتنشئة الاجتماعية والتقليدية [2]. كما وجدت الدراسة ذاتها أن المرأة عامة تترك العمل السياسي عند التزامها بأي عمل، أو عند مواجهتها أي مسؤولية اجتماعية كالزواج والولادة، وتربية الأطفال، فالمرأة التي لا تجد مساعدة أو حل لمشاكلها الاجتماعية من طرف الحزب أو الهيئات السياسية والاجتماعية الأخرى مما يدفعها هذا إلى الانعزال عنه [3].

يُخلص من الدراسة الجزائرية إلى أن توزيع الوظائف على الصعيد الاجتماعي قاد إلى تأثير سلبي على المشاركة السياسية للمرأة إذ يعدّ وفق هذا التوزيع عالم السياسة خاص بالرجال وعالم المنزل والزواج والولادة وتربية الأطفال خاص بالنساء. وتتشابه نتيجة هذه الدراسة الجزائرية مع نتائج الدراسات المصرية والخليجية والأردنية التي سبقتها.

يُخلص من كل ما تقدم في هذا المطلب، ومن الدراسات الأربعة، الأردنية والخليجية والمصرية والجزائرية، إلى تشابه جميع نتائجها بالإشارة إلى انتقال التأثير في التفرقة بين الجنسين في توزيع الوظائف من المجال الاجتماعي إلى المجال السياسي. فمعارضة عمل المرأة في المجال السياسي جاء نتيجة عدّ الأخير ليس من مجال وظائف المرأة، وأن عملها ينحصر في الشؤون المنزلية كرعاية الأطفال والزوج وأعمال البيت، وليس لديها وقت كافٍ للعمل السياسي بسبب انشغالها بالمسؤوليات العائلية والخشية من النزاع العائلي لاحتمال عدم التوفيق بين العمل السياسي والعمل المنزلي، في حين يعدّ العمل السياسي عملاً خاصاً بالرجال طالما أن توزيع الوظائف على الصعيد الاجتماعي يقر أن العمل السياسي يقع ضمن نطاق العمل خارج المنزل.

وبعد ان تعرفنا على الأبعاد السياسية المتفرقة بين الجنسين المتحيز للذكور في مجال توزيع الوظائف يبقى معرفة التفرقة بين الجنسين في مجال آخر، وهذا ما ينقلنا إلى المطلب الثالث.

---

[1] سعدو حورية، الوضعية الاجتماعية والسياسية للمجاهدات بعد الاستقلال: دراسة ميدانية لعينة من المجاهدات القاطنات بالجزائر العاصمة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، مقدمة إلى جامعة الجزائر، 1994-1995، ص 220.

[2] المصدر نفسه، ص 220.

[3] المصدر نفسه، ص 220.

المطلب الثالث

الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في حرية الحركة والتصرف

وبعد أن تعرفنا، في المطلب السابق، على الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في توزيع الوظائف في المجتمعات العربية، فهل للتفرقة بين الجنسين في حرية الحركة والتصرف أبعاداً سياسية هي الأخرى؟ من هنا جاء هذا المطلب لإجابة على هذا السؤال.

توصلت دراسة مصرية إلى أن نسبة 12٪ من المبحوثين عللوا عدم الموافقة على مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية على أساس أن العادات والتقاليد في المجتمع تمنع المرأة من القيام بهذا العمل. ووصلت الدراسة لخلاصة مفادها أن المرأة المصرية بشكل عام وفي الريف بشكل خاص لازالت محكومة ببعض العادات والتقاليد التي تحد من اشتراكها في السياسة [1]. ودعمت دراسة مصرية أخرى ما تقدم، حين توصلت إلى أن المعارضين لحق المرأة في المشاركة السياسية في الانتخاب والترشيح عزوا معارضتهم هذه، من بين أسباب أخرى، إلى أن التقاليد الاجتماعية والأسباب الدينية تحول دون قيام المرأة بالتزاحم وشق الصفوف [2].

يُخلص من الدراستين المصريتين الأخيرتين إلى أن الأسباب التي تحد من حرية وحركة المرأة في المجال الاجتماعي هي نفسها التي تحد من حريتها وحركتها في المجال السياسي كما في عدم السماح لها في المشاركة في الانتخاب والترشيح والأحزاب السياسية.

وعلى صعيد المجتمع الأردني، توصلت أحدى الدراسات الأردنية إلى أن نسبة 26,60٪ من المبحوثين أوضحت أن أسباب عدم مشاركة المرأة في الحياة السياسية في المجتمع الأردني تعود إلى القيود المفروضة على المرأة بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية التي قد تحد من قدرة المرأة على العمل السياسي [3].

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى أن للقيود الاجتماعية على حرية وحركة المرأة أبعاداً سياسية تتمثل بتقييد حركتها وحريتها في مجال العمل السياسي. وتتشابه نتيجة هذه الدراسة مع تلك التي سبقتها، المصرية، في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للفصل بين الجنسين في حرية حركة وتصرف المرأة.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة أردنية أخرى إلى أن، كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (5) في الصفحة التالية، أن 84,1٪ من أفراد العينة أجابوا بأن العمل السياسي يتطلب من المرأة حرية في الحركة لا يسمح بها المجتمع بعد [4].

---

[1] د. إسماعيل علي سعد، علم السياسة، مصدر سبق ذكره، ص441-442، 447.
[2] فؤاد دياب، في: د. لويس كامل مليكه (محرر)، مصدر سبق ذكره، ص 280- 281.
[3] د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 65.
[4] د. موسى شتيوي ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 58.

جدول رقم (5)

اتجاهات الأردنيين نحو المرأة والحياة السياسية

العبارة	أوافق	لا أوافق	المجموع
الرجل يتحلى بالصفات اللازمة للعمل السياسي أكثر من المرأة	82,77	17,23	2014 %
المرأة تتحلى بالصفات اللازمة للعمل السياسي كالرجل	43,16	56,84	1872 100
الخوض في المعارك السياسية لا يتلاءم مع طبيعة المرأة	64,21	35,79	1956 100
المجتمع لا يأخذ المرأة بمحمل الجد	76,57	23,43	1955 100
العمل السياسي يتطلب من المرأة حرية في الحركة لا يسمح بها المجتمع السياسي	84,1	15,9	1993 100
المرأة بحاجة لدعم الرجل للوصول إلى المناصب السياسية	84,98	15,02	2031 100
المرأة بحاجة لدعم النساء الأخريات للوصول للمناصب السياسية	85,1	14,9	1987 100

د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 59.

وعن الأسباب التي دعت البعض للاعتقاد أن المرأة ليس بمكانها أن تكون سياسية ناجحة، فيتركز معظمها حول الظروف الاجتماعية كالعادات والتقاليد التي قد تحد من قدرة المرأة على الحركة والعمل السياسي. وعند سؤال المبحوثين الذي أجابوا أن هناك سلبيات لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، وعن ماهية هذه السلبيات، أجاب 26,60٪ من المبحوثين أن أحدى هذه السلبيات تعود إلى القيود المفروضة على المرأة بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية التي قد تحد من قدرة المرأة على العمل السياسي. وتوصلت الدراسة ذاتها إلى أن بعض النساء ذكرن أن سبب عدم مشاركتهن في الانتخابات النيابية في العام 1989 يعود إلى معارضة الزوج والأهل [1].

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى أن القيود الاجتماعية المفروضة على حرية وحركة المرأة في المجال الاجتماعي انتقلت إلى المجال السياسي بحيث قيدت أيضا من حريتها وحركتها في المشاركة السياسية كما في عدم السماح لهن في المشاركة في العمل السياسي بشكل عام والانتخابات النيابية، وعدم استطاعتهن في النجاح في العمل السياسي.

[1] المصدر السابق، ص 44- 45، 50، 57.

وما يُخلص إليه من كل نتائج الدراسة الأردنية إلى أن للقيود الاجتماعية على حرية وحركة المرأة أبعاداً سياسية تتمثل بتقييد حركتها وحريتها في مجال العمل السياسي، كما في عدم السماح لهن في المشاركة في العمل السياسي بشكل عام والانتخابات النيابية، وعدم استطاعتهن في النجاح في العمل السياسي. وتتشابه نتائج هذه الدراسة مع تلك التي سبقتها، المصرية، في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للفصل بين الجنسين في حرية حركة وتصرف المرأة.

وعلى صعيد مجتمعات الخليج العربية، توصلت دراسة خليجية إلى أن المرأة الخليجية لا تهتم في المشاركة السياسية، وليست سياسية على الإطلاق بسبب ما تفرضه العادات والتقاليد في جعل المرأة بعيدة عن النشاط السياسي [1]. وتوصلت دراسة خليجية ثانية إلى أن النظرة إلى المرأة البحرينية المحكومة بالقيم الاجتماعية، التي ترى أن مكان المرأة الطبيعي هو البيت كزوجة أو أم أو ربت بيت وأن خروجها يعد فساداً للأخلاق، ترتب عليه الفصل بين الجنسين حتى بعد أن تطلبت ضرورات التغير في المجتمع البحريني خروج المرأة للعمل، وترتب عليه أيضاً عدم استطاعت المرأة البحرينية الفوز في الدورتين الانتخابيتين التي جرت في البحرين بعد أن حصلت على حقوقها السياسية في وقت متأخر. وقد أدى فشلها في الفوز بالانتخابات إلى لجوء الحكومة وبضغط خارجي إلى اتباع نظام الحصص في تعيين المرأة في البرلمان وفي المناصب العامة [2].

يُخلص من هذه الدراسات الخليجية إلى أن حرية وحركة المرأة المحدودة على الصعيد الاجتماعي قد حدت أيضا من حركتها وحريتها في المشاركة السياسية، ولهذا يعود غياب أو ضعف مشاركة المرأة السياسية وعدم فوزها في الانتخابات البرلمانية، كما في المجتمع البحريني، جزئيا إلى القيم الاجتماعية التي لا تسمح للمرأة بالاختلاط مع الرجال. وتتشابه نتائج هذه الدراسات الخليجية منع نظيراتها التي سبقتها، المصرية والأردنية.

وعلى صعيد الدراسات الأجنبية، كشفت إحدى الدراسات المقارنة بأن نسبة مشاركة المرأة الأمريكية والبريطانية في النشاطات الاجتماعية، خصوصا عضوية المنظمات الطوعية هي أعلى من نظيراتها في ألمانيا وإيطاليا والمكسيك. فنصف الأمريكيات المستطلعة آراؤهن ظهرن بأنهن أعضاء في المنظمات الطوعية كالمنظمات المدنية وجماعات المصالح. والنسبة اقل في بريطانيا وتستمر النسبة في الانخفاض في ألمانيا وإيطاليا والمكسيك على التوالي. وتبين هذه الدراسة ان سبب ارتفاع نسبة مشاركة المرأة الأمريكية والبريطانية يعود إلى قيم العائلة في هذان البلدان، التي تسمح بالانفتاح إلى المجتمع للرجل والمرأة على حد سواء. وهناك ارتباط بين الانفتاح والحرية النسبية للعائلة الأمريكية وبين توجهات وأدوار المرأة السياسية في كلا البلدين [3].

---

[1] د. أحمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 192.

[2] رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية السياسية في دول الخليج العربية، مصدر سبق ذكره، ص 261- 263.

[3] Gabriel A. Almond and Sidney Verba , op.cit., pp. 389-392.

يُخلص من هذه الدراسة الأجنبية المقارنة إلى أن المنزلة الاجتماعية المرتفعة للمرأة في المجتمعين الأمريكي والبريطاني بالمقارنة مع نظيراتها في المجتمعات الألمانية والإيطالية والمكسيكية كانت السبب وراء مشاركتها المرتفعة في المنظمات الطوعية بدرجة أعلى من نظيراتها في المجتمعات الأخرى، الألمانية والإيطالية والمكسيكية. وتتشابه نتائج الدراسة الأخيرة مع نتائج الدراسات العربية التي سبقتها، المصرية والأردنية والخليجية.

يُخلص من كل ما تقدم في هذا المطلب إلى أن القيود المفروضة على حرية وحركة المرأة في المجال الاجتماعي انتقلت إلى المجال السياسي بحيث قيدت أيضا من حريتها وحركتها في المشاركة السياسية كما في غياب أو ضعف مشاركتهن السياسية بشكل عام، كما في عدم السماح لهن في المشاركة في الانتخاب والترشيح والأحزاب السياسية، وعدم فوزهن في الانتخابات البرلمانية، وعدم نجاحهن في العمل السياسي. فكلما يكون للمرأة حرية أكبر في الحركة والتصرف على الصعيد الاجتماعي من المحتمل جداً أن تزداد حريتها في الحركة في المجال السياسي كالمشاركة السياسية.

ما يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المبحث إلى أن هناك أبعاداً سياسية للفصل بين الجنسين في الخصائص الشخصية، وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف بحيث أثر سلباً على السلوك السياسي للمرأة في المجتمعات العربية. فالنظرة إلى المرأة على أنها عاطفية، وضعيفة الشخصية، وخجولة، وأقل ثقة بالنفس، وغير جديرة بالثقة، ومعتمدة على الذكور، وأقل قدرة على التحمل، وأقل عقلانية، وأكثر محافظة، وأن الذكور يمتلكون قدرة أكبر من الإناث في إدارة العمل السياسي والمعارك السياسية واتخاذ القرارات السياسية، والتأثير على الآخرين، والخطابة، والإقناع، وأن المرأة بحاجة إلى دعم الرجل للوصول إلى المناصب السياسية، وعدم الثقة السياسية بقدرات المرأة، وعدّ السياسة من اختصاص الرجال وحدهم، وأن المرأة لا يمكن أن تكون سياسية ناجحة أدت بالنتيجة إلى وجود تحيز لصالح الذكور في المجال السياسي وتأثير سلبي على السلوك السياسي للإناث مما جعل الإناث أقل إدراكاً ومعلوماتً ووعياً وحقوقاً وثقة وكفاءة سياسية، واهتماما بالسياسة والعمل السياسي، وأكثر محافظة سياسياً من الذكور، وتأييد المشاركة السياسية في الانتخاب والترشيح في البرلمان للذكور أكثر من الإناث، وأعاق من قبول المرأة كنائبة في البرلمان والمجالس البلدية والعمل في الحكومة والانضمام إلى نشاطات اجتماعية تطوعية، وضعف تمثيلها في الأحزاب، وشغل مناصب وزارية، ومساهمات في دوائر صنع القرار والمجال المدني العام، وخسارتها في الانتخابات.

ونُخلص أيضا في هذا المبحث، إلى أن معارضة عمل المرأة في المجال السياسي جاء نتيجة عدّ الأخير ليس من مجال وظائف المرأة، وإن عملها ينحصر في الشؤون المنزلية كرعاية الأطفال والزوج وأعمال البيت، وليس لديها وقت كافٍ للعمل السياسي بسبب انشغالها بالمسؤوليات العائلية والخشية من النزاع العائلي لاحتمال عدم التوفيق بين العمل السياسي والعمل المنزلي، في حين يعدّ العمل السياسي عملاً خاصاً بالرجال طالما أن توزيع الوظائف على

الصعيد الاجتماعي يقر أن العمل السياسي يقع ضمن نطاق العمل خارج المنزل. وأن القيود المفروضة على حرية وحركة المرأة في المجال الاجتماعي انتقلت إلى المجال السياسي بحيث قيدت أيضا من حريتها وحركتها في المشاركة السياسية كما في غياب أو ضعف مشاركتهن السياسية بشكل عام، كما في عدم السماح لهن في المشاركة في الانتخاب والترشيح والأحزاب السياسية، وعدم فوزهن في الانتخابات البرلمانية، وعدم نجاحهن في العمل السياسي. فكلما يكون للمرأة حرية أكبر في الحركة والتصرف على الصعيد الاجتماعي من المحتمل جداً أن تزداد حريتها في الحركة في المجال السياسي كالمشاركة السياسية.

ونخلص أيضا إلى تشابه جميع نتائج هذه الدراسات العربية بالإشارة إلى التأثير السلبي للتفرقة بين الجنسين على صعيد جنس الفرد وخصائصه الشخصية والمتحيزة للذكور في السلوك السياسي للمرأة في المجتمعات العربية. أن التشابه في نتائج هذه الدراسات من المحتمل جداً أن يؤشر نتائج أخرى: أولها: تشابه مجتمعات الدراسة في الخصائص المكونة لها، وثانيتهما: التأكيد على نتائج الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في هذه المجالات.

ولكن نخلص في هذا المبحث أيضا إلى تثبيت بعض تحفظاتنا على بعض نتائج هذه الدراسات، فبالرغم من تأثير جنس الفرد على سلوكه السياسي كما في التأثير السلبي لجنس الأنثى في سلوكها السياسي في المجتمعات العربية إلا أن ذلك لا يُعدّ حقيقة مطلقة وإنما يتوقف على أسباب عديدة أخرى، وأن حصول أي تغير في هذه الأسباب من المحتمل جداً أن يزيد من مشاركة المرأة السياسية، فقد حصل بعض التحسن في سلوك المرأة السياسي في بعض المجتمعات العربية مثل مجتمعات البحرين والكويت، نتيجة لجهودها الذاتية الخاصة، والدعم الحكومي والدولي، كما في تأسيس جمعيات نسائية، وتولي مناصب رفيعة، والمشاركة كمرشحة وناخبة في الانتخابات البلدية والبرلمانية. ودليل على ما ذهبنا إليه لم تؤدي المساواة بين الجنسين على صعيد الخصائص الشخصية في المجتمعات الغربية والأمريكية بالضرورة إلى مساواة سياسية بينهما فلم تفوز بالرئاسة الأمريكية على سبيل المثال أية امرأة أمريكية في كل تاريخ الانتخابات الأمريكية، وعدم فوز الكثير من نظيراتها في أوربا بمنصب رئاسي. وهذا قد يعني احتمال وجود عوامل أخرى غير عامل الجنس يؤثر في السلوك السياسي للمرأة والرجل على حد سواء كالمتغير الاقتصادي الاجتماعي.

وبعد أن تعرفنا على الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في مجال الخصائص ا شخصية، وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف يبقى دراسة الأبعاد السياسية لتلك ا فرقة في مجالات أخرى، وهذا ما ينقلنا إلى المبحث الثاني والأخير في هذه الدراسة.

المبحث الثاني

الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في المنزلة الاجتماعية والسلطة والمسؤولية والحقوق

تبين لنا أن ونحن نتابع التفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في الخصائص الشخصية، وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف بأن لها ابعاداً سياسية او تأثيراً في السلوك السياسي للجنسين وخصوصا المرأة إلى درجة جعل الرجل أكثر نشاطاً وحضوراً ومشاركة في المجال السياسي، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا، هل الأمر كذلك بالنسبة للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في المنزلة الاجتماعية والسلطة والمسؤولية والحقوق؟ هذا ما تحاول الدراسة الإجابة عليه في هذا المبحث في ثلاثة مطالب وعلى التعاقب.

المطلب الأول

الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في المنزلة الاجتماعية

بعد أن توصلنا آنفا بأن هناك مظاهر للتفرقة بين الجنسين تشير إلى التحيز لصالح الذكور في المنزلة الاجتماعية، وبعد تعرفنا أيضا إلى أسباب ذلك، بقي علينا ان نعرف في هذا المبحث، عن العلاقة بين التفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في المنزلة الاجتماعية وأبعادها السياسية او والمنزلة السياسية للجنسين، من هنا جاء هذا المطلب ليلبي هذا الغرض من خلال عرض ودراسة وتحليل بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع. وفي هذا المجال توصلت دراسة أردنية إلى أن أغلبية المبحوثين أشارت إلى أنها سوف لن تختار المرأة في حالة ترشيح نفسها مع الرجل في الانتخابات البرلمانية، فقد أشار 68،5٪ من المبحوثين إلى أنهم سيختارون الرجل وليس المرأة في حالة تنافسهما في دائرتهم، حتى لو تمتع كل منهما بالكفاءة والقدرة مثل الآخر، مقابل 21,89٪ منهم أشاروا إلى أنهم سيختارون المرأة، ومقابل حوالي 10٪ ممن أجابوا بان خيارهم سيعتمد على الشخص بغض النظر عن جنسه، وترى هذه الدراسة أن هذه النتائج تدعم الاتجاهات السلبية نحو النموذج السياسي للمرأة ومشاركتها السياسية، حتى لو توافرت فيها القدرات على المشاركة السياسية، تحت تأثير التنشئة الاجتماعية التي تحدد ما هو مقبول أو غير مقبول من المرأة، فالدور السياسي ومؤهلات العمل السياسي، حسب الصورة التقليدية المتوقعة للمرأة من قبل المجتمع وقيمه، والمرأة ذاتها، وراي المبحوثين، تليق بالرجال فقط. فحسب هذه القيم والتوقعات المجتمعية الأردنية ينظر إلى المرأة على أنها تابعة للرجل ويعني خروج المرأة عن هذه القيم والتوقعات المجتمعية تمرداً يواجه بالنقد والرفض مما يؤدي

إلى إنكار قدرات المرأة على المشاركة السياسية. من هنا فمشاركة المرأة في الانتخابات النيابية وصلت إلى 48,8٪ من عينة الدراسة ولم تشارك بقية العينة [1].

يُخلص من نتائج هذه الدراسة إلى أن المنزلة الاجتماعية المتواضعة للمرأة في المجتمع الأردني مقارنة بالرجل جلبت لها منزلة سياسية متواضعة أيضا كما في تفضيل غالبية المبحوثين عدم اختيارها في حالة ترشيحها في الانتخابات البرلمانية، وإنكار ومنع مشاركتها السياسية بشكل عام، وتدني مشاركتها السياسية الفعلية في الانتخابات البرلمانية.

وعند سؤال المبحوثين، سؤال افتراضي، عن أسباب اختيارهم للرجل في حالة تنافسه مع امرأة تتمتع بالكفاءة ذاتها، في الانتخابات النيابية القادمة للعام 1993 اجاب 6,30٪ من المبحوثين بأن نظرة المجتمع الايجابية للرجل والتقاليد المشجعة له هي سبب الاختيار [2].

يُخلص من النتائج الأخيرة لهذه الدراسة إلى أن غالبية المبحوثين تعطي المرأة منزلة ودور سياسي متواضع في حالة المنافسة السياسية مع الرجل في الانتخابات النيابية في المجتمع الأردني بسبب المنزلة الاجتماعية المتواضعة المحددة لها أصلا من قبل بعض المتغيرات كالمتغير الثقافي، حتى في حالة الافتراض أنها تتمتع بكفاءة وقدرة مساوية للرجل. وهنا يبرز بوضوح البعد أو التأثير السياسي للمنزلة الاجتماعية المتواضعة للمرأة في المجتمع التي أسهمت في تكوين منزلة سياسية متواضعة بالنتيجة للمرأة.

وعلى صعيد الاتجاهات نحو مشاركة المرأة في السياسة، توصلت الدراسة نفسها إلى أن غالبية المبحوثين ترى بأن دور المرأة هو دور ثانوي داعماً للرجل وليس دوراً رئيساً ومستقلاً عنه في العمل السياسي، وترى الدراسة أن اتفاق غالبية المبحوثين على عدم مشاركة المرأة من خلال الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو مظاهرات أو غيرها من الأشكال غير التقليدية، أنما هو جزء من تصور دورها في المجتمع بشكل عام. فقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من موافقة أكثر من ثلثي المبحوثين على أن المرأة يجب أن تشارك في الحياة السياسية مقابل معارضة 31٪ منهم لأي شكل من أشكال المشاركة السياسية للمرأة فأن غالبية الموافقين، كما هو واضح في جدول رقم (6) المذكور في الصفحة القادمة، على هذه المشاركة تفضل مشاركة المرأة من خلال التصويت والترشيح للانتخابات التشريعية، والتبرع بالوقت والمال لأعمال تخدم المصلحة العامة، والمشاركة في حملات المرشحين والكتابة بالصحافة حول القضايا السياسية، ولا تفضل مشاركة المرأة من خلال الانتماء إلى أحزاب سياسية أو المشاركة في مسيرات أو مظاهرات أو غيرها من الأشكال غير التقليدية [3]. فقد تبين، في محاولة الدراسة نفسها للتوصل

---

[1] د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 42، 45، 52.
[2] المصدر نفسه، ص 45، 47.
[3] المصدر السابق، ص 55، 56.

إلى أسباب معوقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية، أن 70,78٪ من المبحوثين يعارضون تقبل دور جديد وغير تقليدي للمرأة، إلا وهو المشاركة في الحياة العامة [1].

جدول رقم (6)

اتجاهات الأردنيين نحول أشكال مشاركة المرأة في الحياة السياسية

أشكال المشاركة	نعم ٪	لا ٪
التصويت في الانتخابات	97,8	2,2
الانتماء إلى حزب سياسي	44	56
الانتماء إلى جمعية سياسية	50,4	49,6
المشاركة في المظاهرات	38,2	61,8
التبرع بالمال إلى جهات تعمل لهدف سياسي	81,6	18,4
التطوع بالوقت لنشاط فيه منفعة عامة	94	6
الكتابة في الصحافة حول القضايا السياسية	78,2	2,18
الترشيح للانتخابات التشريعية	75,5	24,5
الترشيح للانتخابات البلدية	51	49
المشاركة في الحملة الانتخابية لمرشح معين	81,4	18,6

د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 56.

وخلصت هذه الدراسة إلى إن عدم الرغبة في الانخراط بالأحزاب والأشكال السياسية غير التقليدية الأخرى قد لا يكون موجهاً بشكل تام نحو المرأة، وإنما قد يعكس توجهاً عاماً عن عدم الرغبة بهذه الأشكال من المشاركة السياسية لحداثة عهد الأحزاب أو عدم الثقة بعد بالإجراءات الديمقراطية المتخذة حديثاً في المجتمع الأردني [2].

يُخلص من نتائج هذه الدراسة إلى أن المنزلة الاجتماعية المتواضعة على الصعيد الاجتماعي، ولأسباب ثقافية، كان لها بعد سياسي يتمثل بإعطاء المرأة دوراً تقليدياً وثانوياً وداعماً للرجل في السياسة كما في عدم رغبة غالبية المبحوثين من مشاركة المرأة في الانتماء إلى الأحزاب السياسية، والمشاركة في المسيرات والمظاهرات بعدّها أشكال غير تقليدية.

فضلا عن ما تقدم، توصلت الدراسة نفسها، من بين نتائج أخرى، إلى أشارت حوالي 76,57٪ من المبحوثين، وكما يشير إلى ذلك الجدول رقم (5) الذي سبق ذكره، إلى أن المجتمع لا يحمل عمل المرأة في المجال السياسي على محمل الجد، مقابل عدم اتفاق 23,43٪

---

[1] المصدر نفسه، ص 53.

[2] المصدر السابق، ص 56- 57.

من المبحوثين معهم، وأشارت 84,98٪ من المبحوثين إلى أن المرأة بحاجة إلى دعم الرجل للوصول للمناصب السياسية [1].

يُخلص من النتائج الأخيرة لهذه الدراسة إلى أن عمل المرأة في المجال السياسي غير مرغوب به، كما في شغل المناصب السياسية، لأنه لا زال متأثراً بالمنزلة المتواضعة للمرأة في المجتمع التي ترى بأن المرأة بحاجة إلى دعم الرجل للوصول إلى المناصب السياسية.

وعند سؤال المبحوثين، سؤال افتراضي، عن أسباب اختيارهم للرجل في حالة تنافسه مع امرأة تتمتع بالكفاءة ذاتها، في الانتخابات النيابية القادمة للعام 1993 اجاب 13,12٪ من المبحوثين، من بين أجوبة أخرى، كما وضح ذلك الجدول رقم (4) الذي سبق ذكره، بأن الرجل لديه الوقت أكثر من المرأة بسبب عدم انشغاله بأعمال المنزل بينما اعتقد 6,30٪ بأن نظرة المجتمع الايجابية للرجل والتقاليد المشجعة له هي سبب الاختيار [2].

يُخلص من النتيجة الأخيرة لهذه الدراسة إلى أن المنزلة الاجتماعية المتواضعة المرتبطة بعملها في المنزل ونظرة المجتمع إليها بعدّها أقل منزلة من الرجل كانت من بين الأسباب التي جعلت المبحوثين تفضل انتخاب الرجل على المرأة في الانتخابات النيابية.

وما يُخلص إليه من جميع نتائج الدراسة الأردنية الأخيرة إلى أن التفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في المنزلة الاجتماعية في المجتمع الأردني كان لها تأثيراً سلبياً في السلوك السياسي للمرأة، كما في عدم رغبة غالبية المجتمع لمشاركة المرأة في المجال السياسي بشكل عام، وإعطاءها دوراً تقليدياً وثانوياً وداعماً للرجل في السياسة، ومن ثم، تفضيل عدم اختيارها في حالة ترشيحها في الانتخابات البرلمانية، حتى في حالة تمتعها بالكفاءة السياسية نفسها مع الرجل، وعدم الموافقة على انتماءها إلى الأحزاب السياسية، والمشاركة في المسيرات والمظاهرات، وشغل المناصب السياسية، والإيمان بأن المرأة بحاجة إلى دعم الرجل للوصول إلى المناصب السياسية، وتدني مشاركتها السياسية الفعلية في الانتخابات البرلمانية.

فضلا عن ما تقدم، أكدت نتائج دراسة أردنية أخرى بعض ما تقدم من نتائج الدراسة الأردنية السابقة، حين توصلت إلى أن للمتغيرات الثقافية والجغرافية والاقتصادية والسياسية أبعاداً سياسية نتيجة ما تخلقه من معوقات للمشاركة السياسية للمرأة كناخبة ومرشحة كما في عدم وصولها مجلس النواب أو غيره من مراكز صنع القرار. فحسب نتائج هذه الدراسة لا زالت النظرة الاجتماعية التقليدية مسيطرة في المجتمع الأردني وبالذات في الأرياف والبادية والتجمعات السكانية الشعبية. حيث ترى ان الوضع الطبيعي للمرأة هو الزواج وحياة البيت وتقسيم الأدوار بناء على هذا التمييز، وتُعد القيم العشائرية من القيم السائدة في المجتمع الأردني بحيث تعتبر العشائرية أهم التكوينات الاجتماعية التي تتصف بكونها ليس مجرد مظاهر تاريخية بل باعتبارها مؤسسات فاعلة ومقررة في مختلف المجالات بما فيها دور

---

[1] د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 58.
[2] المصدر نفسه، ص 45، 47.

المرأة في المجال السياسي. وترى هذه الدراسة: "وهنا يبرز دور التكوين العشائري ومنظومته الثقافية التقليدية كعائق أمام مشاركة المرأة في العمل السياسي كناخبة وكمرشحة. ان أصوات النساء كما هي أصوات الرجال في العائلة أو العشيرة ملك للعشيرة وتجير لصالح مرشح العشيرة، مما يفقد المرأة دورها وحقها في التصويت السري المباشر الذي ينص عليه قانون الانتخاب وكذلك حقها بالاختيار على أسس غير عشائرية" [1].

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى أن للمتغيرات الثقافية والجغرافية والاقتصادية والسياسية أبعاداً سياسية نتيجة ما تخلقه من معوقات للمشاركة السياسية للمرأة كناخبة ومرشحة، كما في عدم وصولها مجلس النواب أو غيره من مراكز صنع القرار. هكذا فأن منزلة المرأة الاجتماعية المحددة ضمن نطاق البيت والمجتمع حددت أيضا من منزلتها السياسية إلى درجة أعاقة في معظم الأحيان من أن يكون لها دوراً فاعلا في المشاركة السياسية. وتتشابه نتائج هذه الدراسة الأردنية مع التي سبقتها في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في المنزلة الاجتماعية.

وعلى مستوى مجتمعات الخليج العربي، توصلت دراسة خليجية إلى أن الخلفية الثقافية لمجتمع البحرين تعتمد جزئيا على الأسس الدينية، التي تشكل مساحة واسعة من الجانب الثقافي والاجتماعي والسياسي للمجتمع البحريني [2]. لذلك ترى هذه الدراسة انه يجب الاعتراف بان للتيارات الإسلامية نفوذ واسع وشعبية كبيرة في المجتمع البحريني وإن لرجال الدين وعلماء الإسلام دوراً كبيراً في إبقاء هذه النظرة الرجعية لدور المرأة أو تغييرها بحيث تتلاءم مع حركة التغيير الاجتماعي وبذلك، على سبيل المثال، يتشجع المجتمع في اختيار المرأة كنائب في البرلمان وتتشجع المرأة بالتالي للدخول في العملية السياسية، وتأكيداً على ما تقدم وكأمثلة على التطبيقات العملية للنظرة الدينية للمرأة في المجتمع البحريني، يُعتقد أن التيار الديني الشيعي دعم مشاركة المرأة في انتخابات العام 1973، وفي حين يحرم التيار السني السلفي مشاركة المرأة السياسية البرلمانية والبلدية كمرشحة وناخبة، وتسلم مسؤوليات في المؤسسات الأهلية والجمعيات [3] كما في رفض الكتلة الدينية إشراك المرأة في الحياة العامة [4]، فأن تيار الأخوان المسلمين السني يقبل بمشاركة المرأة السياسية، ولكن يرفض ترشيحها للانتخابات البرلمانية أو البلدية، مع توظيف مشاركتها في الانتخابات لإنجاح مرشحي التيار من الرجال، ويقبل "تيار المتنورين" السني، بمشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية والبلدية والمساهمة في المؤسسات الأهلية [5]. ويعزى أحد أسباب خسارة المرأة البحرينية لانتخابات 9 آيار من العام 2002 إلى تأثير بعض الجماعات الدينية التي أدت دورا كبيرا في

---

[1] د. مازن أحمد صدقي العقيلي، مصدر سبق ذكره، ص 39، 41-42.
[2] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 149.
[3] المصدر السابق، ص 112، 157.
[4] سعد محسن مطر المولى، مصدر سبق ذكره، ص 108.
[5] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 112.

الإقناع بعدم التصويت للمرأة[1]. وقد يمكن القول الشيء نفسه عن أسباب خسارتها في الانتخابات الأخيرة التي جرت في العام 2006.

يُخلص من هذه الدراسة البحرينية إلى أن للمنزلة الاجتماعية المتواضعة للمرأة البحرينية بالمقارنة مع الرجل، والتي، من بين أسبابها، المتغيرين الثقافي والديني، تأثيراً إيجابيا وسلبيا في سلوكها السياسي كما في دعم التيار الديني الشيعي لمشاركة المرأة في انتخابات العام 1973، وقبول "تيار المتنورين" السني بمشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية والبلدية والمساهمة في المؤسسات الأهلية، وقبول تيار الأخوان المسلمين السني بمشاركة المرأة السياسية من خلال توظيف مشاركتها في الانتخابات لإنجاح مرشحي التيار من الرجال، وعدم قبول الأخير بترشيحها للانتخابيات البرلمانية أو البلدية، وتحريم "التيار السني السلفي" مشاركة المرأة السياسية البرلمانية والبلدية كمرشحة وناخبة وتسلم مسؤوليات في المؤسسات الأهلية والجمعيات، كما في رفض الكتلة الدينية إشراك المرأة في الحياة العامة، وخسارة المرأة البحرينية لانتخابات 9 آيار من العام 2002 نتيجة تأثير بعض الجماعات الدينية التي ادت دورا كبيرا في الإقناع بعدم التصويت للمرأة، وخسارة المرأة في الانتخابات الأخيرة التي جرت في العام 2006.

وتأكيداً على ما تقدم في أن للمنزلة الاجتماعية المتواضعة للمرأة تأثيراً في سلوكها السياسي، يستنتج من دراسات أجنبية أن تحسن المنزلة الاجتماعية للمرأة ساهم أيضا في تحسن منزلتها السياسية. فعلى صعيد تطور السلوك السياسي للمرأة، كما في مجال زيادة مشاركتها السياسية، في البلد الواحد بمرور الزمن، وجد بأن هناك في اليابان، على سبيل المثال، زيادة في مشاركة المرأة السياسية مقارنة بالزمن الماضي، ويبدو ذلك نتيجة لتغير نظرة المجتمع وتقويمه إلى المرأة على نحو أفضل من الماضي[2]. وبينما وجدت إحدى الدراسات بان عضوية المرأة البريطانية في المنظمات الطوعية في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، هي قليلة نسبيا وفقط نسبة قليلة من النساء اصبحن مديرات لهذه المنظمات[3]، وجدت دراسات اخرى جرت في العامين 1982 و1985 بإن هناك نسبة متعادلة بين الرجال والنساء في الانخراط في الحرك ختماعية كمنظمات حملة نزع السلاح النووي، ووصل في العام 1991 وصل عدد النـ ات في هذه الحركات إلى نسبة 62٪ مقابل 38٪ من الرجال[4].

---

[1] المصدر نفسه، ص 120- 121.

[2] هادي مشعان ربيع الدليمي، التحديث في اليابان وأثره في تطور الفكر السياسي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997، ص 44.

[3] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, op. cit., pp. 391-393.

[4] Paul Byrne, Social Movements in Britain, London, Routledge, 1997, p.76.

يُخلص من الدراسات الأجنبية الأخيرة إلى أن هناك صلة بين تحسن وضع المرأة الاجتماعي ووضعها السياسي، أي أن للمنزلة الاجتماعية للمرأة بعداً سياسياً أيضا. وتتشابه نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات الأردنية والخليجية التي سبقتها.

يُخلص من كل ما تقدم في هذا المطلب إلى أن المنزلة الاجتماعية السياسية للمرأة من المحتمل جداً أن تحدد من سلوكها السياسي إيجاباً أو سلباً. فالمنزلة السياسية المتواضعة والتقليدية والثانوية للمرأة في المجتمعات العربية بالمقارنة مع الرجل مرتبطة أصلا بمنزلتها الاجتماعية المتواضعة كما في تفضيل غالبية المبحوثين اختيار الرجل بدل من المرأة في حالة ترشيح الأخيرة في الانتخابات البرلمانية، وإنكار أو منع مشاركتها السياسية بشكل عام، وتدني مشاركتها السياسية الفعلية في الانتخابات البرلمانية كناخبة ومرشحة، وعدم وصول، على الأقل، عدد كبير منهن إلى مجلس النواب أو غيره من مراكز صنع القرار، وعدم تفضيل غالبية المبحوثين مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والمسيرات والمظاهرات. وتتشابه نتائج الدراسات الأردنية والخليجية والأجنبية في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في المنزلة الاجتماعية.

وبعد أن تعرفنا على الأبعاد السياسية للمنزلة الاجتماعية للمرأة يبقى معرفة الأبعاد السياسية لمجال آخر من مجالات التفرقة بين الجنسين لصالح الرجال.

المطلب الثاني

الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في السلطة والمسؤولية

لقد تبين لنا ونحن نتابع دراسة مظاهر التفرقة بين الجنسين على صعيد السلطة والمسؤولية بأن الرجل يتمتع بسلطة ومسؤولية أكبر من المرأة على الصعيد الاجتماعي، وفي هذا المجال ترى دراسة عربية أن الإناث في المجتمعات العربية لا تتعود منذ الصغر على القيادة أو المسؤولية واتخاذ القرارات [1]، والأسئلة التي تتبادر إلى الذهن هنا: ما هي الأبعاد السياسية لعدم تعود الإناث منذ الصغر على القيادة والمسؤولية واتخاذ القرارات، وما هي الأبعاد السياسية لتمتع الرجل بسلطة ومسؤولية أكبر من المرأة على الصعيد الاجتماعي؟، وهل أن الرجل يتمتع بسلطة ومسؤولية سياسية أكبر من المرأة نتيجة تفوقه في هذه السلطة والمسؤولية على الصعيد الاجتماعي؟

تتطلب الإجابة على مثل هذه الأسئلة اختبار بعض الدراسات، ففي هذا المجال، توصلت دراسة جزائرية إلى أن المرأة، بشكل عام، تترك العمل السياسي عند التزامها بأي عمل، أو عند مواجهتها أي مسؤولية اجتماعية كالزواج والولادة، وتربية الأطفال، فالمرأة التي لا تجد

---

[1] د. السيد عبد القادر شريف، مصدر سبق ذكره، ص 53.

مساعدة أو حل لمشاكلها الاجتماعية من طرف الحزب أو الهيئات السياسية والاجتماعية الأخرى مما يدفعها هذا إلى الانعزال عنه، وتوصلت الدراسة ذاتها إلى أن فرص المشاركة في الحياة السياسية للمبحوثات الجزائريات، اللواتي شاركن في حرب تحرير الجزائر "المجاهدات" ضئيلة جدا، وهذا راجع، وفق هذه الدراسة، إلى عدة أسباب، من بينها، طبيعة نظام الحكم، وسيطرة الرجال على هيئات صنع القرارات، مما أدى إلى عزوف المواطن الجزائري بصفة عامة، "والمجاهدات" بصفة خاصة، عن المشاركة السياسية، والشعور بالاغتراب السياسي [1].

فضلا عن ما تقدم، تلفت مبحوثة واحدة في الدراسة نفسها، النظر إلى توجه الدستور الجزائري في كل مواد الفصل الخامس للمواطن أو المواطنين عموماً باستثناء المادة (74) التي تستعمل تعبير شخص والمادة (81) تعلقت بالمرأة، وأشارت مقطعين في الميثاق الوطني الخاص بجبهة التحرير الوطني للعام 1976 إلى المرأة كمواطنة وعاملة مثل الرجل وكأم وزوجة [2]، بمعنى أن النظرة إلى المرأة انعكست في الدستور. وتقول أحدى المبحوثات الجزائريات بأنه ليس للمرأة حرية التعبير فالرجال هم الذين يتكلمون دائما، وتخلص الدراسة عينها إلى امتداد السلطة والقوة الممارسة في العائلة إلى الممارسات السياسية، التي تمنع المرأة من القيام بالمشاركة السياسية الفعلية والحقيقية [3]، مع ذلك تعتقد مبحوثة أخرى: "بأن تربية الأولاد، تربية وطنية على طريقة حزب جبهة التحرير الوطني، هي مهمة صعبة وهي كذلك نضال ومشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية، لكي نخرج أولادنا أطباء، مهندسين، معلمين فهذا كله في صالح البلاد" [4].

يُخلص من هذه الدراسة الجزائرية إلى أن السلطة والقوة التي يتمتع بها الذكور على الصعيد الاجتماعي هي من بين الأسباب التي أدت إلى احتكار الرجال للسلطة وحرية التعبير في الحزب الحاكم، وتحيز القرارات الدستورية والصادرة إلى الذكور وتفضيلهم بأن تبقى السلطة بيديهم على المستوين الاجتماعي والسياسي، ووراء قلة فرص مشاركة النساء في الحياة السياسية، وعدم حصولهن على أي قدر من السلطة السياسية، وشعورهن بالنتيجة بالاغتراب السياسي. فالتفرقة بين الجنسين في السلطة والمسؤولية التي تصب أصلا لصالح الرجل قد انتقلت من الصعيد الاجتماعي إلى الصعيد السياسي.

فضلا عن ما تقدم، يُفهم، من بين أشياء أخرى، من دراسة جزائرية ثانية، ان سلطة الرجل في الأسرة الجزائرية قد امتدت إلى سائر أنظمة المجتمع الأخرى: "فمشاركة المرأة ومساهمتها ارتبطت بحدث أو ظرف موضوعي مرحلي مرّ به المجتمع، وتنتهي مشاركتها

---

[1] سعدو حورية، مصدر سبق ذكره، ص 211، 220.
[2] المصدر نفسه، ص 88- 89، 95.
[3] المصدر نفسه، ص 219
[4] المصدر نفسه، ص 219- 220.

بانتهاء الحدث وإن استمرت المشاركة تكون مشاركة مظهرية كمية مفرغة من المضمون الحقيقي للديمقراطية ولا تعبر عن مصالح مجتمعها ومصالح المرأة خاصة" [1].

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى أن مشاركة المرأة الجزائرية في السياسة تكون عالية عندما هناك حاجة إليها كما حصل أثناء فترة الاحتلال الفرنسي، وأن تفوق الذكور في السلطة على المستوى الاجتماعي انتقلت إلى تفوق سلطتهم في المجال السياسي. وتتشابه نتائج هذه الدراسة مع نظيرتها الجزائرية التي سبقتها في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في السلطة والمسؤولية.

ما يُمكن أن يُخلص إليه من جميع نتائج ما تقدم من الدراستين الجزائريتان إلى أن السلطة والقوة التي يتمتع بها الذكور على الصعيد الاجتماعي انتقلت إلى احتكارهم للسلطة وحرية التعبير والقرارات الدستورية التي تعزز من سلطتهم الاجتماعية والسياسية، وادت إلى قلة فرص مشاركة الإناث في الحياة السياسية، وممارسة السلطة السياسية، وشعورهن بالنتيجة بالاغتراب السياسي، وأن مشاركة المرأة الجزائرية في السياسة تكون عالية عندما هناك حاجة إليها كما حصل أثناء فترة الاحتلال الفرنسي. وتشابهت هاتان الدراستان في بعض النتائج التي توصلت إليها في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في هذا المجال.

وعلى صعيد المجتمع الأردني، توصلت دراسة أردنية إلى أن العوامل السياسية، التي تتضمن توزيع المراكز العليا في الدولة وإقرار السياسات المتعلقة بخصوص المرأة، وقانون الانتخاب والدوائر الانتخابية المعتمدة، وتهميش دور الأحزاب السياسية وعدم فاعليتها في تأهيل المرأة للمناصب القيادية، أثرت على المرأة كما على الرجل بحيث ساهمت في تغيب المساواة بين الذكور كما هو بين الذكور والإناث. إلا ان اثر بعضها وخاصة العوامل الاجتماعية كان اكبر بالنسبة للمرأة مما هو بالنسبة للرجل، فحسب هذه الدراسة فأن دور الحكومة يكتسب أهمية خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بخصوص المرأة ومشاركتها السياسية وإزالة العقبات القانونية التي تميز ضد المرأة، فقد أقرت الحكومة قانون الكوتا (Quota) دعما للمرأة في ترشحها وخوضها للمعركة الانتخابية، ودعمت المرأة من خلال الخطاب الرسمي والإعلام والندوات والمؤتمرات [2].

يُخلص من نتائج هذه الدراسة الأخيرة إلى العوامل السياسية، كالحكومة والأحزاب السياسية، ساهمت في عدم أعطاء المرأة سلطة ومسؤولية كافية في المراكز العليا في الدولة، والقرارات المتعلقة بخصوص المرأة، وقانون الانتخاب والدوائر الانتخابية المعتمدة، ومناصب قيادية في الأحزاب السياسية، مع الإشارة إلى أن الحكومة ساهمت جزئيا في دعم سلطة ومسؤولية المرأة من خلال تخصيص حصص لها في البرلمان والوزارات، ومساندة المرأة في الخطاب

---

[1] سعيدة الرحموني، مصدر سبق ذكره، ص 123.

[2] د. مازن أحمد صدقي العقيلي، مصدر سبق ذكره، ص 48-49.

الرسمي والإعلام والندوات والمؤتمرات. ويُخلص أيضا من هذه الدراسة إلى أن ضعف مركز المرأة في السلطة والمسؤولية على المستوى الاجتماعي كان له أبعاداً سياسية أكبر من العوامل السياسية في اضعاف مركز المرأة في السلطة والمسؤولية على المستوى السياسي.

وعلى صعيد الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين لصالح الرجل في السلطة والمسؤولية على المستوى الاجتماعي وتأثير العوامل السياسية نفسها على سلطة ومسؤولية المرأة سياسياً، توصلت الدراسة نفسها إلى أن المشاركة الحزبية بالنسبة للمرأة كانت متدنية لعدم تقبل المجتمع والأحزاب السياسية لمشاركتها في الأحزاب السياسية ومقاومة الحكومة للأخيرة، رغم أن عودة الحياة البرلمانية وإطلاق حرية العمل الحزبي المنظم والحريات العامة منحت الآفاق للمشاركة الحزبية للرجل والمرأة، فلم تشارك المرأة في الهيئة التأسيسية إلا لثلاثة احزاب فقط من أصل واحد وثلاثون حزبا مرخصاً في الأردن او ما لا يتجاوز نسبة 7,1٪، ولم يتجاوز مشاركة المرأة 3٪ في الهيئات القيادية حتى العام 1996. إذ تريد معظم الأحزاب السياسية في الأردن من المرأة صوتها الانتخابي، ولا تتعامل معها ضمن أولويتها كمشاركة في منصب سياسي أو قيادات سياسية، وهي غير مقتنعة بدور المرأة السياسي [1].

يُخلص من نتيجة هذه الدراسة الأخيرة إلى أن التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل في السلطة والمسؤولية على المستوى الاجتماعي كان لها أبعاداً سياسية تتمثل في عدم أعطاء المرأة سلطة ومسؤولية كافية ومتساوية مع الرجل على المستوى السياسي، كما في عدم وجود مشاركة كافية ومتساوية للمرأة مع الرجل في عضوية فعالة وقيادة الأحزاب السياسية، فضلا عن أن للعامل السياسي نفسه كالأحزاب السياسية، الذي يجد أصله وتعليله أصلاً في الأسباب الاجتماعية، قد ساهم هو نفسه بالنتيجة في ضعف المشاركة السياسية الفعالة للمرأة في الأحزاب السياسية.

فضلا عن ما تقدم، ساهمت التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل في السلطة والمسؤولية على المستوى الاقتصادي الاجتماعي المتمثل في الضعف الواضح في قدرة اغلب النساء الأردنيات على الاستقلالية المادية وعدم امتلاكهن الأموال الخاصة بهن وانتشار الفقر والبطالة، وكلفة العلاقات الاجتماعية إلى عدم استطاعتهن الارتقاء إلى سلم المناصب السياسية، فالحملات الانتخابية سواء للبرلمان أو غيره من المؤسسات تتطلب إمكانيات مادية عالية. وترى الدراسة نفسها مع ذلك، أن التنمية الاقتصادية في بعض البلدان لا تكون مؤشراً حقيقياً لمشاركة المرأة في السلطة السياسية حيث يجري تقسيم العمل على أساس الجنس، أي ان التقدم الاقتصادي لا يضمن بالضرورة مشاركة حقيقية للمرأة في الحياة السياسية [2].

---

[1] المصدر السابق، ص 49-50.
[2] المصدر السابق، ص 47

يُخلص من النتيجة الأخيرة لهذه الدراسة إلى أن انخفاض سلطة ومسؤولية غالبية النساء على المستوى الاقتصادي الاجتماعي كان له بعداً سياسياً تمثل في انخفاض سلطتهن ومسؤوليتهن السياسية في المجتمع الأردني، ولكن أن هذه العلاقة هي ليست حقيقة مطلقة.

يُخلص من كل نتائج الدراسة الأردنية الأخيرة إلى أن للحكومة والأحزاب السياسية في الأردن أثرت سلباً في أعطاء المرأة سلطة ومسؤولية كافية في المراكز العليا في الدولة، واتخاذ القرارات المتعلقة بخصوص المرأة، وقانون الانتخاب والدوائر الانتخابية المعتمدة، ومناصب قيادية في الأحزاب السياسية، كما في عدم وجود مشاركة كافية ومتساوية للمرأة مع الرجل في عضوية فعالة وقيادة الأحزاب السياسية، مع الإشارة إلى أن الحكومة ساهمت جزئيا في دعم سلطة ومسؤولية المرأة من خلال تخصيص حصص لها في البرلمان والوزارات، ومساندة المرأة في الخطاب الرسمي والإعلام والندوات والمؤتمرات، وأن انخفاض سلطة ومسؤولية غالبية النساء على المستوى الاقتصادي الاجتماعي كان له بعداً سياسياً تمثل في انخفاض سلطتهن ومسؤوليتهن السياسية في المجتمع الأردني، ولكن لا تُعدّ العلاقة الأخيرة حقيقة مطلقة. وفي الوقت الذي توصلت الدراسة الأخيرة في نتائجها إلى تأثير العاملين الاقتصادي والسياسي في سلطة ومسؤولية المرأة على الصعيد السياسي، فأن الدراستين الجزائريتين اللتان سبقتها أكدت نتائجها على التأثير السلبي للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في السلطة والمسؤولية على الصعيد الاجتماعي في سلطة ومسؤولية المرأة على الصعيد السياسي.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة أردنية أخرى إلى أن 10٪ من المبحوثين، ذكروا، من بين أسباب أخرى، أن سبب اختيارهم الذي سيكون للرجل في حالة تنافسه مع امرأة تتمتع بالكفاءة ذاتها في الانتخابات النيابية للعام 1993، كما ذكر في الجدول رقم (4) الذي سبق ذكره، هو لأن الرجل لديه قدرة أكثر على اتخاذ القرار [1]. هذا وبالرغم من إن من أهم مفاهيم الديمقراطية أنها عملية طوعية وحق المواطن ان يشارك (في الانتخابات مثلا) دون التعرض لأية ضغوطات أو إكراه، ولكن نجد أن أكثر من ثلث النساء اللواتي شاركن في انتخابات العام 1989 لم يكن قرارهن في المشاركة واختيار المرشح اختياراً حراً وبمعزل عن تأثير الرجال في حياتهن، فما زال الزوج والأب والأخ، ورجال العشيرة يتدخلون ويحددون المشاركة أو عدمها، وفي اختيار المرشح ايضا [2].

يُخلص من نتائج الدراسة الأخيرة إلى أن الفصل بين الجنسين لصالح الذكر في سلطة اتخاذ القرارات على المستوى الاجتماعي قد انتقلت إلى المجال السياسي متمثلا بتفضيل المبحوثين في اختيار الذكور وليس الإناث في موقع اتخاذ القرارات السياسية في البرلمان، وتحكم الذكور في قرار الإناث في المشاركة واختيار المرشح في الانتخابات النيابية.

---

[1] د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 45، 47.
[2] المصدر نفسه، ص 69- 70.

فضلا عن ما تقدم، توصلت الدراسة نفسها، إلى أشارت 75,51٪ من المبحوثين بأن الحكومة تهتم بشكل كاف بقضايا المرأة وأجاب 49,76٪ منهم بأن البرلمان يهتم بقضايا المرأة، مقابل عدم اتفاق 35,37٪ منهم على ذلك، وإجابة 14,88٪ بأنهم لا يعرفون، وأجاب 44,24٪ من المبحوثين بأن الأحزاب لا تهتم بشكل كاف مقابل إجابة 23,71٪ منهم بأنهم لا يعرفون [1]، وأجاب 40,47٪ من أفراد العينة بان التشريعات الحالية، كما يبين الجدول رقم (7)، المذكور أدناه، تؤثر ايجابيا على تحسن وضع المرأة، وإجابة 31,20٪ بأن التشريعات جيدة، ولكن المشكلة في التطبيق، مقابل إجابة 11,22٪ من أفرد العينة بأن التشريعات الحالية تؤثر سلباً على وضع المرأة، ومقابل إجابة 8,63٪ منهم بأن ليس لها تأثير في أي اتجاه، ومقابل أكثر من ربع العينة أجابوا بأن التشريعات إما تؤثر سلباً، أو أنها لا تعطي الأهمية الكافية أو ليس لها تأثير على وضع المرأة [2].

جدول رقم (7)

اتجاهات الأردنيين نحو تأثير التشريعات الحالية المتعلقة بالمرأة على وضع المرأة الأردنية

طبيعة التأثير	العينة
تؤثر ايجابيا	٪40,67
تؤثر سلبياً	٪6,59
لا تعطي الأهمية الكافية	٪11,00
ليس لها تأثير	٪8,43
جيدة ولكن المشكلة في التطبيق	٪31,2
لا أعرف	٪2,29
المجموع	٪100 2050

د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، ص 68.

يُخلص من النتائج الأخيرة لهذه الدراسة الأردنية إلى أن غالبية المبحوثين أشاروا إلى ان العامل السياسي، الحكومة والبرلمان والتشريعات، تهتم بشكل كافٍ بقضايا المرأة على النقيض من موقفهم من الأحزاب، وأن هناك مشكلة في تطبيق هذه التشريعات الإيجابية. ولكن إذ جمعنا النتائج الإحصائية الخاصة بالموقف من التشريعات لهذه الدراسة فسنجد أن المواقف السلبية من التشريعات الخاصة بالمرأة (59,33٪) هي أكثر من الإيجابية (40,67٪).

وعلى النقيض من بعض ما تقدم من نتائج الدراسة نفسها، فأن 72,44٪ من المبحوثين عللوا ضعف مشاركة المرأة السياسية بوجود معوقات مؤسسية تتمثل بعدم توافر أشكال الدعم

---

[1] المصدر السابق، ص 66.

[2] د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 66-67.

المختلفة للمرأة كالدعم المادي، والمعنوي، والتنظيمي، والبشري، والاجتماعي والاقتصادي، وعلل 46,10٪ من المبحوثين ذلك إلى عدم تشجيع الأحزاب السياسية للمشاركة السياسية للمرأة، هكذا اعتقد 40,68٪ من المبحوثين بأن التشريعات والقوانين المتعلقة بالمرأة تشكل عائقاً أمام مشاركتها السياسية، واعتقد 29,90٪ من المبحوثين بأن الحكومة لا تشجع بما فيه الكفاية على مشاركة المرأة مما يعني أن الجهات المرتبطة بالسياسة بشكل مباشر تؤدي دوراً كبيراً في ضعف مشاركة المرأة [1]. وقد أكدت دراسة أردنية ثالثة بعض ما تقدم حين عزت أسباب تسلط الرجل على المرأة وقهرها وتعنيفها إلى قوانين الدستور الخاصة بالمرأة والمرتبطة بالعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع [2].

يُخلص من كل نتائج الدراستين الأردنيتين إلى أن غالبية المبحوثين ترى بأن العامل السياسي، كالحكومة والتشريعات والقوانين الدستورية والأحزاب السياسية يُشكل عائقا أمام المشاركة السياسية للمرأة نتيجة عدم تقديمه أشكال الدعم المختلفة للمرأة، وتشجيع مشاركتها السياسية، ويظهر أن هناك تناقض النتيجة الأخيرة لهذه الدراسة مع بعض ما سبق من نتائجها، حين وجدت أن غالبية المبحوثين أشاروا إلى الحكومة والبرلمان تهتم بشكل كافٍ بقضايا المرأة، وقد يكون أسباب هذا التناقض والارتباك هو هناك فرق بين طموحات وتمني الحكومة والمبحوثين تحت تأثير البيئة الخارجية عليها في زيادة مشاركة المرأة من جهة وبين انخفاض سلطة ومسؤولية المرأة واقعاً على الصعيد الاجتماعي التي ساهمت في انخفاض سلطة ومسؤولية المرأة على المستوى السياسي من جهة أخرى. وتتشابه بعض نتائج هذه الدراستين الأخيرتين، مع تلك اللواتي سبقتهما، الجزائرية والأردنية، في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور على الصعيد الاجتماعي كما في استمرار تحكم الذكور في الأسرة في قرار الإناث في المشاركة واختيار المرشح في الانتخابات النيابية، ولكنها إضافة عامل آخر هو العامل السياسي كسبب في تدني سلطة ومسؤولية المرأة على الصعيد السياسي، وهذا ليس بالغريب طالما أن العامل السياسي، كالحكومة والأحزاب والتشريعات، هو جزء من النظام الاجتماعي الأعم والأشمل، وهو في الوقت نفسه انعكاسا له في بعض الأحيان.

وعلى صعيد مجتمعات الخليج العربية، تشير نتائج أحدى الدراسات إلى اتفاق 20,3٪ من المبحوثات البحرينيات على أن المرأة البحرينية مؤهلة لدخول المجلس البلدي مقابل 79,7٪ ممن لم يتفقن مع ذلك، وأيدت 28,3٪ من المبحوثات البحرينيات أن المرأة البحرينية تستحق أن تصبح وزيرة أو وكيلة وزارة أو سفيرة مقابل 71,7٪ ممن لم يوافقن على ذلك [3]، وتؤيد نسبة 50٪ من البحرينيات المستطلعة آرائهن الرأي القائل: بأنه من الخطأ التحدث عن

---

[1] المصدر السابق، ص 54-55.
[2] غنان توفيق عبد الرحيم عبد الفتاح الحاج أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 91- 92.
[3] باقر سلمان النجار، مصدر سبق ذكره، ص 89.

الديمقراطية في مجتمعات الخليج، لأن مواطنات الخليج لم يتعودن الانخراط في العملية الاجتماعية سواء كان هذا في البيت أو في المدرسة، مقابل رفض معظم المبحوثات من دول الخليج العربية الأخرى [1]. ولكن يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: لماذا تعترض معظم النساء البحرينيات والخليجيات على الرأي الذي يرى أنه من الخطأ التحدث عن الديمقراطية في مجتمعات الخليج لأنهن لم يتعودن على ذلك في البيت والمدرسة والمجتمع على شيء اسمه الديمقراطية؟ يرى أحمد جمال ظاهر أنه قد يكون هناك شعور بالديمقراطية في البحرين وباقي مجتمعات الخليج العربية على الطريقة التي يفهمها المجتمع هناك [2]. فضلا عن ما تقدم يشار إلى أن الخصوصية البحرينية والخليجية، وعدم احتياجها لركوب مركب الديمقراطية يكمن في عدم صلاحية الأخيرة لطبيعة الأنظمة السياسية في هذه الدول انطلاقا من أن تلك الأنظمة تملك في داخل بنيتها السياسية آلياتها الداخلية التي تعوض عن الديمقراطية [3].

يُخلص من النتائج الأخيرة لهذه الدراسة أن الأبعاد السياسية لتأثير ضعف سلطة ومسؤولية المرأة في المجال الاجتماعي تتمثل بعدم تأييد غالبية المبحوثات البحرينيات بقدرة المرأة في العمل السياسي، كعضوات في المجلس البلدي، ووزيرات، أو وكيلات وزارات، وسفيرات، وتأييد نصفهن على عدم التحدث في الديمقراطية.

وعلى صعيد المجتمع الكويتي، يظهر أيضا أن ضعف سلطة ومسؤولية المرأة في المجال الاجتماعي بالمقارنة مع الرجل كان لها بعداً سياسياً تمثل في ضعف سلطتها ومسؤوليتها في السياسة، فقد أشارت في هذا المجال أحدى الدراسات إلى أن مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية في الكويت قد تراجعت منذ الثمانينات وحتى الألفية الثانية، فقد رفضت القوى الاجتماعية المختلفة في الكويت تعطيل حق المرأة السياسي [4] وابعدها مجلس الأمة الكويتي من المشاركة السياسية [5] حين اسقط في العام 1999 الاقتراح الخاص بإعطاء المرأة الكويتية حقها السياسي [6]، هذ بالرغم من وصول بعض النساء إلى مناصب متقدمة في المؤسسات الحكومية [7] وموافقة البرلمان الكويتي على مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية في 6/29/ 2006 [8].

---

[1] د. أحمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربية، مصدر سبق ذكره، ص 193- 194.

[2] المصدر نفسه، ص 191.

[3] أحمد شحاذة محمد الكبيسي، إشكالية المجتمع المدني في دول الخليج العربي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002، ص 113.

(4) باقر سلمان النجار، مصدر سبق ذكره، ص 92.

(5) جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 189- 191، 208.

(6) د. حسن عبد ربه المصري، "وأد الحقوق السياسية للمرأة الكويتية، من انتصر؟ ومن انهزم؟"، الزمان، العدد (504)، 12/13/ 1999، ص 3.

(7) باقر سلمان النجار، مصدر سبق ذكره، ص 91- 92. وأنظر كذلك: هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 52.

(8) جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 138- 147.

يُخلص من ما تقدم من الدراسة الكويتية؛ انتقال التأثير الاجتماعي للتفرقة بين الجنسين لصالح الذكر في مستوى السلطة والمسؤولية إلى المجال السياسي متمثلاً بتفوق الرجال على النساء في مجال السلطة والمسؤولية سياسياً. فضلا عن انه تبين أن للعامل السياسي، كالبرلمان الكويتي، تأثيراً سياسياً باتجاه تفوق الرجل على المرأة في السلطة والمسؤولية. وتتشابه أيضا نتائج هذه الدارسة مع سابقتها. وتلتقي بعض نتائج هذه الدراسة مع بعض نتائج الدراسات الأردنية في الإشارة إلى التأثير السلبي للعامل السياسي في تفوق الرجل على المرأة في السلطة والمسؤولية، فضلا عن التقاءها ببعض نتائج الدراسات الجزائرية والأردنية في الإشارة إلى الأبعاد السياسية في التفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور التي أدت إلى تفوق الذكور على الإناث في السلطة والمسؤولية.

ومن بين الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في السلطة والمسؤولية [1] على الصعيد الاجتماعي هو تراجع سلطة ومسؤولية المرأة على الصعيد السياسي كما في الانحياز الجنسي في توزيع المناصب السياسية لصالح الرجل [2]، وفي هذا الصدد قيل: "فالمشكلة الحقيقية التي تواجه مشاركة المرأة هي اجتماعية بالأساس أكثر من كونها قيوداً دستورية أو سياسية [3].

يُخلص من نتيجة الدراسة الأخيرة إلى أن سبب تراجع سلطة ومسؤولية المرأة سياسياً يعود إلى تراجع هذه السلطة والمسؤولية أصلا على الصعيد الاجتماعي. وتتشابه نتيجة هذه الدراسة مع بعض نتائج الدراسات التي سبقتها في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في هذا المجال.

فضلا عن ما تقدم يستنتج من دارسة خليجية أخرى إلى أن التحيز لصالح الذكور في السلطة والمسؤولية على الصعيد الاجتماعي قد أدى إلى وجود ثقافة سياسية في مجتمعات الخليج العربية تنحاز إلى الذكور مؤدية إلى سيطرة الذكور على السلطة كما في اقتصار الوراثة في الكويت على سبيل المثال على الذكور دون الإناث [4]، وأخذت هذه الثقافة العامة والسياسية المتحيزة للذكور إلى أعادة أنتاج نفسها في الغالب عن طريق تأثيرها في هيئات وعملية التنشئة الاجتماعية التي عادة ما تتأثر بهذه الثقافة العامة المتحيزة للذكور وهي تؤدي وظيفتها في التنشئة مؤدية بالنتيجة في الغالب إلى أعادة انتاج نفس النوع من الثقافة العامة والسياسية المتحيزة للذكور. أي أن الثقافة السياسية الذكورية اسهمت في أعادة

---

(1) Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, "Women in the Gulf", in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), op.cit., pp.93, 95.

وأنظر كذلك: د. أحمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 265.

(2) هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 104.

(3) المصدر نفسه، ص 52- 54، 88. أنظر كذلك: رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية السياسية في دول الخليج العربية، مصدر سبق ذكره، 160، 165، 281، 287.

(4) عاصم محمد عمران، التحديث والاستقرار السياسي في مجلس التعاون الخليجي في ظل الحقبة النفطية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000، ص 100.

إنتاجها عن طريق سيطرتها أو تحكمها أو تأثيرها في باقي هيئات التنشئة الاجتماعية، وفي هذا المجال يرى (علي الطراح): أن ثقافة المجتمع تؤدي إلى تعزيز التنشئة الاجتماعية على قيم الذكورة التي تؤثر تأثيراً شديداً على الدور الذي يقوم به كل من الرجل والمرأة في المجتمع بشكل يؤدي إلى أن سيطرة الرجل سيطرة وهيمنة كلية على مقدرات الأسرة والمجتمع على حد سواء واضعاف دور المرأة ومكانتها في الأسرة والمجتمع سوياً [1]، ويرى (هشام شرابي): بأن المجتمع الأبوي الجديد يشكل عقبة أمام الديمقراطية السياسية، لأنه يقوم على التحيز للذكور على حساب الإناث ويشجع على ثقافة التبعية والخضوع وليس قيم الاستقلال الذاتي والتعاون والمساواة والعدالة والحرية [2].

يُخلص من نتائج الدراسات الخليجية الأخيرة إلى أن التحيز لصالح الذكور في السلطة والمسؤولية على الصعيد الاجتماعي قد أدى إلى وجود ثقافة سياسية تنحاز إلى الذكور مؤدية إلى سيطرة الذكور على السلطة كما في اقتصار الوراثة في مجتمعات الخليج العربية على الذكور دون الإناث، واستمرار تلك الثقافية السياسية وبالتالي استمرار تفوق الذكور على الإناث في السلطة والمسؤولية. وتتشابه نتائج هذه الدراسة مع اللواتي سبقتها في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في السلطة والمسؤولية.

فضلا عن ما تقدم، يستنتج من دراسة خليجية أخرى إلى أن التحيز لصالح الذكور في السلطة والمسؤولية على الصعيد الاجتماعي أبعاداً سياسية تتمثل بعدم استطاعت القوانين الطموحة والمفروضة من البيئة الدولية وبتنفيذ من النظام السياسي البحريني تجاوز هذا التحيز. فلم تستطيع المرأة البحرينية الفوز في انتخابات المجالس البلدية والنيابية في العام 2002 حتى بمقعد واحد [3]، وعدم فوز كل المرشحات، البالغ عددهن سبعة عشر مرشحة، في الانتخابات البلدية والبرلمانية التي جرت في 11/25/- 12/2/ 2006 [4]، مع ذلك قامت الحكومة بتعين سيدة واحدة فقط بالتزكية لمقعد واحد في مجلس الأمة بعد ان انسحب منافسوها قبل موعد الانتخابات، لتصبح بذلك أول سيدة تشارك في مجلس الأمة في دول الخليج العربية.

يُخلص من نتيجة الدراسة الأخيرة إلى أن التحيز لصالح الذكور في السلطة والمسؤولية على الصعيد الاجتماعي أبعاداً سياسية تتمثل بعدم فوز المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية والنيابية في أكثر من مرة. ويمكن القول أن نتيجة هذه الدراسة تتشابه كذلك مع نظيراتها السابقات في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في السلطة والمسؤولية.

---

(1) علي الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 90.

[2] د. هشام شرابي، مصدر سبق ذكره، ص 21- 22، 25.

[3] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 119- 120. أنظر كذلك: سعد محسن مطر المولى، مصدر سبق ذكره، ص 36.

[4] الجولة الثانية من انتخابات البحرين، (مصدر إلكتروني) مصدر سبق ذكره.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دارسة خليجية أخرى إلى أن العلاقة بين الرجل والمرأة في البحرين تتصف بظاهرة سيادة أو هيمنة أو سيطرة الذكر على الأنثى في مجتمعات الخليج العربية [1]، وأن التقاليد العشائرية كمنظومة ثقافية تقليدية تعتبر أحد العوامل المعرقلة للعمل السياسي للمرأة [2]. لذلك يُعتقد أن من أسباب لجوء الحكومة البحرينية إلى نظام تخصيص (نظام الكوتا) عدد من المقاعد للمرأة في البرلمان أو المجالس المحلية على وفق عملية التعيين بدل الانتخاب "يعود إلى ثقافة المجتمع البحريني الذي يوصف بأنه مجتمع تقليدي حديث العهد بالديمقراطية، ذات ثقافة تقليدية سائدة تخلق في وعي الأفراد ممانعة قوية لمشاركة المرأة في العمل السياسي عامة ووجودها في مراكز صنع القرار خاصة" [3]. ويشير أحد الآراء إلى أن وضع المرأة ودورها محددين في مجتمعات الخليج العربية، في ضوء النسق الثقافي السائد، "التي توظف من قبل القوى الاجتماعية القبلية والإسلاموية في غير صالح المرأة، عن طريق تكريس الماضي لدعم الوضع القائم لتوزيع القوة في المجتمع لصالح الذكر" [4]، وتأكيدا على ما تقدم تشتكي أحدى المرشحات البحرينيات، في انتخابات العام 2002، قائلة بأن البحرين تنقصها ثقافة انتخابية وسياسية [5].

يُخلص مما تقدم من نتائج الدراسات الخليجية الثلاثة الأخيرة إلى أن سيادة وهيمنة وسيطرة الذكور على الأناث في مجتمعات الخليج العربية هي قيمة ثقافية عامة أدت إلى سيطرة الذكور على السلطة ومراكز صنع القرار على الصعيد السياسي، وإعاقة وصول النساء إليها مما دفع الحكومة البحرينية إلى تعيين عدد من المقاعد للمرأة في البرلمان والمجالس المحلية بدل الانتخاب سواء برغبتها أو/وتأثير البيئة الأجنبية كالولايات المتحدة الأمريكية معاً لأشراك المرأة في السلطة والمسؤولية ولو شكليا. وتتشابه أيضا نتائج هذه الدراسة مع نظيراتها السابقات في هذا المجال.

وعلى صعيد آخر، قد يؤشر عدم قدرة ثلثي نساء عينة البحث من البحرينيات على إبداء وجهة نظرها حول النظام السياسي البحريني، على سبيل المثال، من حيث كونه أفضل أنواع الحكم التي تخدم مصالح مجتمع البحرين أو العكس، قد يؤشر ثقافة تسلطية- رعوية فعدم شعورها بالتأثير على الحكومة، وعدم ممارستها للسياسة، وهي التي تشكل نسبة عالية من الشعب البحريني يصل إلى النصف قد يعطي مؤشرا على أن نسبة عالية من سكان البحرينين قد ينطبق عليهم وصف السكان الرعويين [6]، أي عدم قدرة النساء في التأثير في الحكومة أو/وعدم قدرة تأثير الأخيرة في النساء.

---

[1] على الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 90.
[2] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 149.
[3] المصدر نفسه، ص 167.
[4] باقر سلمان النجار، مصدر سبق ذكره، ص 93.
[5] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 133.
[6] عاصم محمد عمران، مصدر سبق ذكره، ص 212.

يُخلص مما تقدم من هذه الدارسة إلى احتمال عدم وجود تأثير للمرأة البحرينية في النظام السياسي والحكومة أو/والعكس صحيح، وهذا من المحتمل جداً أن يعكس امتداد وتأثير عدم تأثيرها في السلطة والمسؤولية على الصعيد الاجتماعي. وفي هذا الصدد قيل بأن الثقافة السياسية البحرينية، بالإضافة إلى العربية، تعبر عن واقع يتمثل في أن السلطة هي نتاج للقوة بفضل السيف والسياسة. والمال هو جائزة القوي، لا سبب قوته [1]. وهذه النتيجة مرة أخرى تتشابه مع نظيراتها السابقات في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في السلطة والمسؤولية.

ما يمكن أن يُخلص إليه من جميع نتائج الدراسات الخليجية إلى تشابها في الإشارة إلى وجود أبعاداً سياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في السلطة والمسؤولية على الصعيد الاجتماعي في المجتمعات الخليجية، مما أدى إلى عدم ثقة النساء بقدرتهن في العمل السياسي والمناقشة السياسية، وتفوق الرجال على النساء في مجال السلطة والمسؤولية سياسياً، ووجود ثقافة سياسية تنحاز إلى الذكور مؤدية إلى سيطرة الذكور على السلطة كما في اقتصار الوراثة في مجتمعات الخليج العربية على الذكور دون الإناث، واستمرار تلك الثقافة السياسية وبالتالي استمرار تفوق الذكور على الإناث في السلطة والمسؤولية، وعدم تأثير المرأة البحرينية في النظام السياسي والحكومة أو/والعكس صحيح، فضلا عن أنه تبين أن للعامل السياسي، كالحكومتين والبرلمانين الكويتي والأردني، تأثيراً سياسياً باتجاه تفوق الرجل على المرأة في السلطة والمسؤولية، ولكن هناك مؤشرات على محاولة العامل السياسي، كالحكومات، إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة عن طريق التعيين سواء برغبتها أو/وتأثير البيئة الأجنبية معاً لإشراك المرأة في السلطة والمسؤولية ولو شكليا. وتتشابه نتائج هذه الدراسات الخليجية مع تلك لنظيراتها الجزائرية والأردنية في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في السلطة والمسؤولية.

وعلى صعيد المجتمع المصري، يستنتج من دراسة مصرية إلى وجود ارتباط بين سيطرة الذكور على السلطة والمسؤولية في الأسرة وبين احتكارهم للسلطة السياسية، فقد توصلت هذه الدراسة أن لمتغير التقاليد والمتغير الجغرافي الريفي، كما في الريف المصري، دور بارز في احتكار كامل للذكور للسلطة الاجتماعية والمناصب الإدارية في القرية والمجالس العرفية [2]. إذ ترى الدراسة "بالنظر إلى هذه التفرقة بين الذكر والأنثى، يلاحظ أن السلطة- سواء على مستوى العائلة أو على مستوى القرية- كانت للرجال دون النساء. فالسلطة العائلية لم تكن للأم، وإنما للأب ثم لأكبر الأبناء سنا بعد وفاته، واقتصرت الوظائف الإدارية داخل القرية على الرجال فقط. وجرت العادة على عدم إشراك المرأة- مهما سمت مكانتها

---

[1] د. غسان سلامة، "قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية"، المستقبل العربي، العدد (99)، آيار (مايو)، 1987، ص 116.

[2] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 31- 32.

العائلية أو تقدم بها السن- في المجالس العرفية"[1]. وفي هذا الخصوص يشار إلى أن الديمقراطية الحقة لا يمكن أن يكتب لها التحقيق والبقاء ما لم تجد المرأة فيها مكانة محترمة بجانب الرجل لأن أحد شروط تحقيق الديمقراطية هو المساواة بين الرجل والمرأة[2].

يُخلص من الدراسة الأخيرة إلى أن غياب سلطة المرأة على المستوى الاجتماعي ارتبط بغياب سلطتها ومسؤوليتها السياسية أيضا من خلال المشاركة في المناصب الإدارية والمجالس العرفية. وتتطابق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات الجزائرية والأردنية والخليجية التي سبقتها في الإشارة إلى الأبعاد السياسية لتحيز الذكور في احتكارهم للسلطة والمسؤولية على الصعيد الاجتماعي.

ما يُمكن أن نخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب إلى أن هناك أبعاداً سياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في السلطة والمسؤولية على الصعيد الاجتماعي، مما أدى إلى انتقال السلطة والقوة التي يتمتع بها الذكور على الصعيد الاجتماعي إلى احتكارهم للسلطة وحرية التعبير والقرارات الدستورية التي تعزز من سلطتهم الاجتماعية والسياسية، وقلة فرص مشاركة الإناث في الحياة السياسية والسلطة السياسية، وشعورهن بالنتيجة بالاغتراب السياسي، وعدم ثقة النساء بقدرتهن في العمل السياسي والمناقشة السياسية، ووجود واستمرار ثقافة سياسية تنحاز إلى الذكور مؤدية إلى سيطرة الذكور على السلطة كما في اقتصار الوراثة على الذكور دون الإناث، وعدم تأثير المرأة في النظام السياسي والحكومة، ووجود تأثير سلبي للعامل السياسي، كالحكومة والتشريعات والقوانين الدستورية والأحزاب السياسية، نتيجة عدم تقديمه أشكال الدعم المختلفة للمرأة، وتشجيع مشاركتها السياسية رغم وجود مؤشرات على محاولة العامل السياسي، كالحكومات، إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة عن طريق التعيين سواء برغبتها أو/وتأثير البيئة الأجنبية معاً لإشراك المرأة في السلطة والمسؤولية ولو شكليا. وتتشابه نتائج هذه الدراسات العربية الجزائرية والأردنية والخليجية والمصرية التي سبقتها في الإشارة إلى الأبعاد السياسية لتحيز الذكور في احتكارهم للسلطة والمسؤولية على الصعيد الاجتماعي، وتشابه البعض منها في الإشارة إلى تأثير العامل السياسي في هذا المجال.

ولكن يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: إذا كان الفصل بين الجنسين المتحيز للذكور في السلطة والمسؤولية يقود إلى حصول الذكور على السلطة والمسؤولية على المستوى السياسي وعلى حساب النساء، فلماذا لا تؤدي المساواة بين الجنسين في السلطة والمسؤولية على المستوى الاجتماعي، كما في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية إلى مساواتها مع الذكور في السلطة والمسؤولية على المستوى السياسي؟ فلم تفوز على سبيل المثال ولا امرأة في كل الانتخابات

---

[1] المصدر نفسه، ص 30-32.

[2] د. محمد عماد الدين إسماعيل وزملاءه، قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية، مصدر سبق ذكره، ص 177.

الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية؟ من المحتمل عدم وجود مساواة حقيقية في الحياة اليومية على المستوى الاجتماعي بين الذكور والإناث في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، أو موجودة ولكن لم تتحول إلى الجانب السياسي لأسباب قد يكون لها علاقة بالمتغير الحياتي (البايولوجي) للمرأة، فلا زالت الأخيرة هي التي تحمل وتقوم بإنجاب الأطفال وليس الرجل كما لا زالت هي التي تعتني بالأطفال على الأقل لفترة بسيطة، ولا زالت أضعف من الرجل جسمياً، فضلا عن احتمال وجود أسباب أخرى.

وقد يكون من المهم أن تلك التفرقة بين الجنسين، التي ينظر إليها أحياناً بأنها سلبية، في ما تؤول إليه من نتائج كما في دورها في تحقيق أو عدم تحقيق المواطنة والاندماج والاستقرار الاجتماعيين. فضلا عن ما تقدم، يُمكن أن يُرد أيضا أن الصراع البشري من أجل البقاء والتفوق في السلطة والمال سيترك بلا شك بعض الخاسرين وفي أفضل الأنظمة الاجتماعية السياسية، ففي كل نظام اجتماعي فيه الرابحين والخاسرين أو الرابحين الأكثر والرابحين الأقل خصوصاً؛ ففي أفضل الديمقراطيات ليس هناك مجال لتولي ليس كل واحدة من النساء فقط، لا بل كل واحد من الرجال المناصب الرفيعة في الدولة، بل أن أكثر ما يضمنه المواطن هناك هو الاستمرار في الحياة.

وبعد أن تعرفنا على الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين لصالح الرجل في السلطة والمسؤولية، يبقى معرفة الأبعاد السياسية لجانب آخر من هذه التفرقة، وهذا ما ينقلنا إلى المطلب الثالث والأخير في هذه الدراسة.

المطلب الثالث

الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في الحقوق

وبعد أن تعرفنا على الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في المنزلة الاجتماعية، والسلطة والمسؤولية، في هذا المبحث، يبقى علينا دراسة المجال الأخير إلا وهو الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في الحقوق. والسؤال الذي نحاول الإجابة عليه هنا هو: هل هناك أبعاد سياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في مجال الحقوق؟

تبين لنا، ونحن نتابع دراسة الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في المجالات الأربعة السابقة الذكر، توزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف، والمنزلة الاجتماعية، والسلطة والمسؤولية، في هذا الفصل، بأن وظائف المرأة السياسية هي محدودة جداً، أن لمن نقل معدومة، ويجري تعينها عن طريق نظام الحصص، وأن منزلتها السياسية أقل بكثير من الرجل، وأن حريتها في الحركة والتصرف في المجال السياسي ضعيفة أن لم نقل معدومة، ومحدودية تمتعها بالسلطة والمسؤولية السياسية. أن التسليم بذلك يعني ضعف أو غياب الحقوق

السياسية للمرأة طالما نفترض أنه من حقها أن تتساوى مع الرجل في الحصول على الوظائف السياسية، والمنزلة السياسية، وحرية الحركة والتصرف في العمل السياسي، وأن يكون لها نصيب من السلطة والمسؤولية السياسية.

فضلا عن ما تقدم، نستعرض هنا بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، فقد توصلت أحدى هذه الدراسات إلى: "أن التغير في النظرة إلى المرأة إيجابيا، على الأقل في الدول المتطورة، وحصولها على حقوق سياسية مماثلة لحقوق الرجال دليل على أن التنشئة هي الأساس" [1].

يُخلص من هذه الدراسة إلى حصول المرأة على حقوقها السياسية مرتبط أولا بحصولها على حقوقها الاجتماعية، وأن المرأة الغربية حصلت على حقوقها السياسية نتيجة حصولها على حقوقها الاجتماعية أولا.

وتوصلت بعض الدراسات التي تناولت مجتمعات الخليج العربية إلى أن المرأة في المجتمع الكويتي، على سبيل المثال، لم تحصل على حقها السياسي حتى العام 2006، ممثلاً في الانتخاب والترشيح في الانتخابات التشريعية وبالنتيجة؛ فإن المرأة كانت محرومة من تولي الوزارة، إذ ينص القانون صراحةً على أن من يُكلف بالحقيبة الوزارية يجب أن تتوافر فيه شروط الترشيح والانتخاب الذي يقتصر على الذكور[2] فقط؛ وأن كان ذلك مخالف للدستور الكويتي الذي ينص على المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات دون تميز بسبب الجنس[3]، وترى هذه الدراسة أن مجلس الأمة يؤكد مبدأ التمييز ضد المرأة، بالرغم من أن الحكومة الكويتية قد وقعت على اتفاقية القضاء على جميع إشكال التمييز ضد المرأة منذ العام 1994، إلا أنه قد تحفظ على المادة السابعة من الاتفاقية القاضية بمنح النساء حقوق سياسية متساوية مع الرجل، ووقعت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في آيار1996، وأقرت على العهد الخاص بالحقوق المدنية أو السياسية أيضا في آذار 1996، وبالرغم من أنه في مرحلة لاحقة حصل أن قرر النظام السياسي الكويتي بقرار أميري (حكومي) رقم (9) لسنة 1999، منح المرأة الكويتية ممارسة حقوقها السياسية، وكادت تصبح الكويت بذلك الدولة الرابعة في دول الخليج العربية في هذا المجال بعد البحرين وقطر وعُمان، إلا أن الأمر الأميري المشار إليه كان قد رفضه مجلس الأمة بأغلبية واحد وأربعين صوتا مقابل واحد وعشرين صوتا. ولكن مع ذلك، عين أمير الكويت قبل العام 1999، امرأتين لعضوية هيأة المجالس البلدية للمرة الأولى من بين ستة أعضاء يعينهم الأمير في الهيأة، وشجع النظام

---

[1] روبرت أ. دال، مصدر سبق ذكره، ص 153.

(2) المادة الأولى من قانون الانتخابات الكويتي لسنة 1962.حول ذلك راجع: هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 98.

(3) المادة (25) من الدستور الكويتي لعام 1962. نقلا عن: المصدر نفسه.

الكويتي الذي ينص على المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات دون تميز بسبب الجنس[1]، وترى هذه الدراسة أن مجلس الأمة يؤكد مبدأ التمييز ضد المرأة، بالرغم من أن الحكومة الكويتية قد وقعت على اتفاقية القضاء على جميع إشكال التمييز ضد المرأة منذ العام 1994، إلا أنه قد تحفظ على المادة السابعة من الاتفاقية القاضية بمنح النساء حقوق سياسية متساوية مع الرجل، ووقعت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في آيار1996، وأقرت على العهد الخاص بالحقوق المدنية أو السياسية أيضا في آذار 1996، وبالرغم من أنه في مرحلة لاحقة حصل أن قرر النظام السياسي الكويتي بقرار أميري (حكومي) رقم (9) لسنة 1999، منح المرأة الكويتية ممارسة حقوقها السياسية، وكادت تصبح الكويت بذلك الدولة الرابعة في دول الخليج العربية في هذا المجال بعد البحرين وقطر وعُمان، إلا أن الأمر الأميري المشار إليه كان قد رفضه مجلس الأمة بأغلبية واحد وأربعين صوتا مقابل واحد وعشرين صوتا. ولكن مع ذلك، عين أمير الكويت قبل العام 1999، امرأتين لعضوية هيأة المجالس البلدية للمرة الأولى من بين ستة أعضاء يعينهم الأمير في الهيأة، وشجع النظام السياسي الكويتي تأسيس المنظمات النسائية الإسلامية؛ وأن كان الدعم المالي لها يرتبط بمدى علاقتها إيجابا أو سلبا بالسلطة[2]، ولكن لم يسمح حقاً بمشاركة المرأة في الترشيح والانتخاب فعليا إلا في الانتخابات التي جرت في 2006/06/29[3].

وعلى صعيد المجتمع العُماني، أعلن السلطان (قابوس بن سعيد) في العام 1996، وللمرة الأولى عن إصدار النظام الأساسي للدولة الذي هو بمثابة دستور للسلطنة[4]، وقد نص على أن: (المواطنين جميعهم سواسية إزاء القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة بلا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي)[5]، وفي إشارته إلى التكافؤ بين الرجال والنساء نص على: "أن المواطنين متساوون في تولي الوظائف العامة وفقاً للشروط التي يقررها القانون"، وللمواطنين أيضاً "الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما لهُ صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون"[6].

إما في دولة قطر، فقد أعلن الأمير في 1997/11/30 تكوين المجلس البلدي بالانتخاب المباشر، وإعطاء المرأة حق العضوية ثم تبعه صدور المرسوم المرقم (17) لسنة 1998، الخاص بنظام انتخاب أعضاء المجلس البلدي المركزي يبرز فيه النداء الرسمي

---

(1) المادة (25) من الدستور الكويتي لعام 1962. نقلا عن: المصدر نفسه.
(2) المصدر السابق، 99- 101.
(3) سماء سليمان، مصدر سبق ذكره، ص 15- 16، 18.
(4) هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 88- 89.
(5) المادة (17) من النظام الأساسي لسلطنة عُمان لعام 1996، نقلا عن المصدر نفسه، ص 88.
(6) المادة (12)، الفقرة (7) ، والمادة (34) على التوالي ، من النظام الأساسي لسلطنة عمان، نقلا عن: هند قاسم إبراهيم، المصدر نفسه، ص 14- 15، 18، 88.

يُخلص من ما تقدم إلى أن العامل السياسي، كمجلس الأمة الكويتي على سبيل المثال، كان معرقلا لحقوق المرأة السياسية، وأن التفرقة بين الجنسين على الصعيد الاجتماعي في الحقوق كان لها أبعاداً سياسية تتمثل بعدم إعطاء المرأة حقوقها السياسية إلا بدرجة محدودة وفي وقت متأخر، ويظهر جلياً التأثير الاجتماعي عندما رفض مجلس الأمة الكويتي، على سبيل المثال، وهو يمثل، على الأقل غالبية المجتمع الكويتي، لحقوق المرأة السياسية حتى وقت متأخر. ان القرارات الصادرة من الحكومة والبرلمان ما هي إلا انعكاس للتفرقة بين الجنسين لصالح تفوق الرجل على المرأة في الحقوق على الصعيد الاجتماعي، ولا غرابة في ذلك طالما ان النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي الأعم والأشمل، وفي الوقت نفسه هو انعكاس له في معظم الأحيان.

وفيما يتعلق تحديداً بتأثير العامل السياسي، متمثلاً بدور النظام السياسي البحريني في المساواة بين الجنسين في الحقوق السياسية فيفترض أنه مرّ بمرحلتين: تميزت غالبية المرحلة الأولى بدور يعيق من هذه المساواة، فبالرغم من مشاركة المرأة البحرينية في انتخابات العام 1950، عندما صوتت النساء للمرة الأولى في الانتخابات البلدية [3]، وبالرغم من تأكيد المادة مائة وخمسة وثمانون من دستور 1973 مبدأ المساواة بين الجنسين [4] إلا أنها حرمت من المشاركة في أول انتخابات نيابية في العام 1973 [5] وأستمر هذا الحال حتى العام 2002 [6]. مع ذلك أصدر النظام السياسي البحريني خلال تلك الفترة بعض القرارات في صالح المرأة البحرينية، كحماية المرأة العاملة ومناهضة التمييز حيالها، ومن أهم هذهِ القرارات هو قرار رقم (5) لسنة 1977 الصادر من وزارة الصحة بشأن الصناعات والمهن الخطرة والمضرة بالصحة والذي حظر تشغيل النساء في المنشآت الصناعية والتجارية وذلك لما لظروفها الحياتية الخاصة واحتياجاتها كأم تتطلب حماية خاصة لها في ظروف العمل وبيئته، وانضمام البحرين إلى اتفاقية رقم (3) لسنة 1991 بشأن حماية الأمومة، وإحكام مناهضة التمييز ضد المرأة [7].

---

(1) المصدر نفسه، ص 16، 18، 94- 99.
(2) المصدر نفسه، ص 13- 16، 95- 98.

[3] باقر سلمان النجار، مصدر سبق ذكره، ص 89- 90. أشار قانون انتخابات المجلس الوطني رقم (10) لسنة 1973 ، إلى أن من بين شروط الانتخاب أن يكون هذا الحق قاصراً على الذكور وبذلك حُرمت المرأة من حقها الانتخابي وبالتالي من عضوية المجلس التشريعي وتولي الوزارة لأنهُ يُشترط في من يتولى الوزارة الشروط نفسها الواجب توافرها في عضو المجلس. حول ذلك أنظر هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 11- 112.
[4] سماء سليمان، مصدر سبق ذكره، ص 14.
[5] باقر سلمان النجار، مصدر سبق ذكره، ص 89- 90.
[6] حول مشاركة المرأة البحرينية في التصويت والترشيح في عام 2002، راجع: هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 116- 117، 166، 170.
[7] المصدر السابق ، ص 117.

بناء على ما تقدم يُعتقد أن النظام السياسي البحريني بقيادة الشيخ عيسى آل خليفة، والخطاب الثقافي، الذي يتسم بالمحافظة، يُعتبر أحد الأسباب وراء النظرة بعدم أهلية المرأة للعمل السياسي [1]. أي أنه لم يشجع على المساواة بين الجنسين كما في مجال إعطائها فرص لممارسة حقوقها السياسية كالمشاركة السياسية.

أما المرحلة الثانية من مراحل دور النظام السياسي البحريني في المساواة بين الجنسين فيمكن وصفها بأنها مرحلة تشجع على المساواة بين الجنسين في المجال السياسي، فقد حاول النظام السياسي البحريني بقيادة الشيخ حمد بن عيسى في عام 1999 لأول مرة أعطاء المرأة البحرينية دورا أكثر فاعلية في الشؤون السياسية للبلاد بعد أن سمح بتعين أربعة سيدات في مجلس الشورى البالغ عدده واحد وعشرون عضوا، وتعيين واحدة منهن في عضوية لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى [2]، وحصول المرأة البحرينية، في العام 2000، على مناصب قيادية عديدة كسفيرة، ووكيل وزير، ومديرة سواء في القطاع العام أو الخاص، ووافق على تشكيل جمعيات نسائية في عام 2000 [3]، وحرص على أن تضم اللجنة الوطنية لأعداد مشروع ميثاق العمل الوطني العنصر النسائي، فضمت في عضويتها امرأتين، ومنح ميثاق العمل الوطني البحريني حقوق سياسية للمرأة البحرينية، كما في مساواته بين الرجل والمرأة في المشاركة السياسية، وأزالته عقبات قانونية وتشريعية أمام مشاركتها السياسية، وفُتِحَ، بموجب ميثاق العمل للوطني لعام 2001، والدستور المعدل في العام 2002، المجال أمام المرأة لتقلد المناصب الإدارية العليا في الحكومة والدولة [4]، ووافق ملك البحرين، ومجلس الوزراء على الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في 2002، لكن ورد في الموافقة تحفظ على بعض النصوص التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وصادقت البحرين في السنة نفسها، بمرسوم ملكي، على اتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية. ويمكن أن يعزى التغير الكبير نحو مزيدا من الحقوق الاجتماعية والسياسية في تاريخ المرأة البحرينية إلى دور النظام السياسي البحريني، وقد تجسد هذا التغير بظهور تنظيمات خاصة بالمرأة كإنشاء المجلس الأعلى للمرأة في 22 آب 2001، الذي يعتبر المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بشؤون المرأة. وقد تولت رئاستهُ الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة زوجة الملك، وصار التعيين فيه يتم بإصدار أمر ملكي [5].

---

[1] باقر سلمان النجار، مصدر سبق ذكره، ص 89- 90.
[2] لواء دكتور، و جمال مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص 70.
[3] سماء سليمان، مصدر سبق ذكره، ص 14.
[4] هند قاسم إبراهيم، ص 3، 117، 170. وللمزيد من التفاصيل حول بعض بنود الميثاق البحريني الذي طرح للاستفتاء ووافق عليه الشعب في 2001/2/15 وأصبح نافذا بعد مصادقة أمير البلاد في 2001/2/16 راجع: سعد محسن مطر المولى، مصدر سبق ذكره، ص 32- 33.
[5] المصدر نفسه، ص 122، 129.

فضلا عن ما تقدم، ظهرت مساهمة النظام السياسي البحريني في محاولة المساواة بين الرجل والمرأة بشكل بارز عن طريق أعطاء حصص للمرأة في البرلمان، خصوصا مع عدم استطاعتها تحقيق فوز في الانتخابات البلدية والتشريعية، ونيل ثقة المجتمع بقدراتها ومساواتها للرجل، كما جرى في العام 2002، فقد تم تعين ست نساء في مجلس الشورى بالدور التشريعي الأول للعام 2002- 2003، وتعين ثلاث سيدات بمنصب وزيرة [1]. وقد قدمت الحكومة البحرينية مشروع قانون إلى مجلس النواب بالموافقة على الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية في العام 2005 [2]، الذي يضمن الحقوق السياسية للمرأة [3]. وكان ملك البحرين من جهته وراء الإعلان الرسمي الصادر في 2005/3/8 الخاص بتأسيس الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية وتحقيق العدل والمساواة لها في ظل الشريعة الإسلامية، ويجنبها التعرض للإجحاف والعنف ويقرب بين النصوص القانونية والتطبيق الفعلي في مختلف المجالات. ويمكن القول أن رئاسة الشيخة سبيكة زوجة ملك البحرين للمجلس الأعلى للمرأة، وتبنيها لقضايا المرأة البحرينية، ساهم بشكل إيجابي في جهود النظام السياسي البحريني نحو مزيدا من المساواة بين المرأة الرجل [4].

يُخلص مما تقدم، أن دور العامل السياسي، النظام السياسي البحريني، في المساواة بين الجنسين قد مر بمرحلتين، تميزت المرحلة الأولى في معظمها، التي امتدت بين الأعوام (1973- 1999)، بتشجيع احتكار الذكور للحقوق السياسية كحرمان المرأة من المشاركة في أول انتخابات نيابية في العام 1973، أما المرحلة الثانية، التي تمتد من العام (1999- وحتى الوقت الحاضر)، فقد تميزت بإعطاء بعض الحقوق السياسية للإناث بإعطائها بعض فرص المشاركة السياسية في مجلس الشورى، ولجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى، ومناصب وزارية، وتشكيل الجمعيات النسائية، واللجنة الوطنية لأعداد مشروع ميثاق العمل الوطني، وإعطاء حصص للمرأة في البرلمان.

ونخلصُ أيضا إلى أن عدم فوز المرأة في الانتخابات البلدية والتشريعية في العام 2002، وعدم فوز كل المرشحات البالغ عددهن سبعة عشر مرشحة في الانتخابات البلدية والبرلمانية التي جرت في العام 2006 [5]، وعدم كسب قدر جيد من الثقة السياسية والسلطة والمسؤولية السياسية بشكل عام، رغم المحاولات والقرارات السياسية والدستورية الصادرة من الحكومة البحرينية الجديدة، وبتشجيع من البيئة الأجنبية، والتقدم الاجتماعي والصناعي الذي

---

[1] المصدر نفسه ، ص 166- 167، 170.

[2] هند قاسم إبراهيم، ص 117- 118.

[3] المادتين (3) و (25) من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية. نقلا عن: المصدر نفسه، ص 118.

[4] المصدر السابق، ص 134- 137.

[5] حول نتائج الانتخابات، أنظر: الجولة الثانية من انتخابات البحرين، السبت 2006/12/02، ص 1. شبكة الاتصال الدولية (الانترنيت):
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6201000/6201142.stm

تعيشه، أنما مصدره التحيز بين الجنسين لصالح الذكور في الحقوق على المستوى الاجتماعي، كما في تحيز الناخبين من أبناء المجتمع في أعطاء أصواتهم إلى الذكور بدل الإناث في تمثيلهم في سلطة ومسؤولية البرلمان.

ويُخلص أيضا إلى تشابه نتائج هذه الدراسة الأخيرة مع نظيرتها السابقة في الإشارة إلى تأثير العامل السياسي، والتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في الحقوق الاجتماعية في ضعف حصولها على حقوقها السياسية.

وعلى صعيد الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في الحقوق في المجتمع الأردني، توصلت دراسة أردنية إلى أن من بين العوامل التي ستؤدي إلى زيادة وتعميق التمثيل السياسي للمرأة في المجتمع الأردني هو حصول زيادة في المساواة الحقيقية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، من خلال إجراء تعديلات على بعض القوانين والتشريعات، أو استحداث تشريعات جديدة المتعلقة بالعمل والصحة والأحوال الشخصية من أجل ردم الفجوة بين المرأة والرجل في المجتمع الأردني. وأن استمرار عزلة القوانين السياسية الأردنية المتعلقة بالمساواة الدستورية عن القوانين والتشريعات في المجالات الأخرى، سوف يؤدي إلى اختزال الحقوق الدستورية على صعيد الممارسة إلى حق التصويت ووجود ضعيف في المجالس المحلية والوطنية [1].

يُخلص من النتائج الأخيرة لهذه الدراسة الأردنية إلى ضعف تأثير العامل السياسي في تحسين وضع المرأة في الحقوق السياسية، ووجود ارتباط بين زيادة وتعميق التمثيل السياسي للمرأة ومساواتها السياسية مع الرجل من جهة وزيادة مساواتها الحقيقية مع الرجل في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى من جهة أخرى، وأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتواضع للمرأة بالمقارنة مع الرجل في المجتمع الأردني أنعكس سلبا في نيل حقوقها السياسية في آن واحد. وهنا تظهر الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين لصالح الرجل في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وتتشابه نتيجة هذه الدارسة مع الدراسات الخليجية اللواتي سبقتها في الإشارة إلى التأثير السلبي للعامل السياسي، وضعف حقوق المرأة الاجتماعية في حقوقها السياسية.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة أردنية ثانية إلى أن للتفرقة بين الجنسين لصالح الرجل في الحقوق، كما في غياب أو ضعف حقوق المرأة وغياب حريتها الفردية على الصعيد الاجتماعي، أبعاداً سياسية تتمثل في غياب تمثيلها النشيط في مؤسسات المجتمع المدني، والمشاركة السياسية طالما ارتبطت الأخيرتين بوجود الحرية الفردية لأفراد المجتمع بما فيهم النساء. فوفق هذه الدراسة "تقوم الديمقراطية على الحرية الفردية (الليبرالية) والارتباط العقلاني والقانوني الرشيد بالمستويات الاجتماعية (الأسرة) والسياسية (السلطة) بحيث تكون

---

[1] د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 72.

نظرة المرأة إلى تلك المؤسسات ككيان خارجي مستقل يتفاعل بإرادة المرأة معها استنادا إلى ما يترتب لها من حقوق وما تتحمله من واجبات" [1]، وترى هذه الدراسة ذاتها: "ان النظرة الأبوية تؤدي إلى طمس شخصية المرأة وتعتبر العلاقة في أطار الأسرة أو السلطة غير عقلانية وغير رشيدة مما لا يرتب للمرأة أي نوع من أنواع الحقوق. ان الميلاد المتعثر للفرد والفردية في المجتمع الأردني يشكل عائقا تكوينيا إزاء الإسراع في عمليات تشكيل المجتمع المدني واستقلاليته النسبية إزاء الدولة وأجهزتها المختلفة" [2].

نخلص من الدراسة الأردنية الثانية إلى أن للتفرقة بين الجنسين لصالح الرجل في الحقوق، كما في غياب أو ضعف حقوق المرأة، وغياب حريتها الفردية على الصعيد الاجتماعي، أبعاداً سياسية تتمثل في غياب حقوقها السياسية كالمشاركة النشيطة في مؤسسات المجتمع المدني، والمشاركة السياسية بشكل عام، طالما ارتبطت الأخيرتين بوجود الحرية الفردية لأفراد المجتمع بما فيهم النساء. وتتشابه نتيجة هذه الدراسة مع الدراسات الخليجية والأردنية، التي سبقتها، في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين على صعيد الحقوق الاجتماعية.

وعلى صعيد الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في الحقوق في المجتمع المصري، يستنتج من دراسة مصرية أن انخفاض مشاركة المرأة السياسية، كما في التصويت، تعود إلى غياب أو ضعف حقوقهن الاجتماعية، ففي الوقت الذي تبين فيه أن 11,5٪ من الذكور لم يقيدوا أسماءهم في جداول الانتخاب بسبب المرض أو صغر السن أو كبر السن أو السفر خارج القطر، وذلك وقت فتح باب القيد في جداول الانتخاب، فأن 76,7٪ من الإناث لم يتيسر لهن ممارسة حقوقهن السياسية، وقد وجد أن أسباب عدم القيد ترجع إلى مشاكل المرأة المنزلية، وعدم الاقتناع بجدوى ممارسة هذه الحقوق، والتقاليد الدينية والاجتماعية، ولأن هذه الحقوق تعتبر من المسائل الجديدة التي لم تتعود عليها المرأة، علاوة على كونها اختيارية، على جانب أسباب أخرى مثل عدم موافقة الزوج أو كبر السن أو صغره وقت فتح باب القيد في جداول الانتخاب [3].

يُخلص من هذه الدراسة المصرية أن الذكور لهم حقوق سياسية أكثر من المرأة نتيجة بعض الأسباب منها تمتع الذكور أصلا بحقوق اجتماعية أكبر من الإناث بسبب القيود المفروضة على ممارسة حقوقهن الاجتماعية. وتتشابه نتيجة هذه الدراسة مع اللواتي سبقتها، الخليجية والأردنية والمصرية في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين لصالح الذكر في الحقوق الاجتماعية.

---

[1] د. مازن أحمد صدقي العقيلي، مصدر سبق ذكره، ص 42- 43.
[2] المصدر نفسه، ص 42- 43.
[3] فؤاد دياب، في: لويس كامل مليكه (محرر)، مصدر سبق ذكره، ص 282.

وتوصلت الدراسة نفسها إلى أن الرأي العام في القاهرة يؤيد منح المرأة حقوقها السياسية، غير أنه قد اتجه إلى تأييد حق الانتخاب بنسبة 64,1٪ ومعارضته بنسبة 33,4٪ والوقوف موقفاً محايداً بنسبة 2,5٪، في حين أننا نراه يؤيد حق الترشيح بنسبة 54,9٪ والمعارضة بنسبة 42,6٪، واللامبالاة بنسبة 2,5٪. وعلى ذلك فإن الرأي العام في القاهرة يميل إلى تأييد منح المرأة حق الانتخاب بنسبة مئوية أكبر من نسبة تأييد منحها حق الترشيح. وقد استند الرأي العام في تأييده لمنح المرأة حقوقها السياسية إلى أسباب متعددة، منها أن المرأة لا تقل عن الرجل في الاستعدادات والمواهب، وأنها شاركته في الأعمال حتى في الكفاح الوطني وأنها تمثل نصف المجتمع؛ هذا إلى جانب أن منح المرأة هذه الحقوق دليل تقدم الوعي السياسي والاجتماعي في البلاد، في حين استند فريق إلى معارضة هذا الحق بسبب الاعتقاد أن مكان المرأة الطبيعي هو في المنزل، ورسالتها فيه لا تقل عن المسائل العامة كما أنها لا تتساوى مع الرجل في الاستعدادات والمواهب، وأن التقاليد الدينية والاجتماعية تحول دون قيام المرأة بالتزاحم وشق الصفوف [1].

يُخلص من النتيجة الأخيرة لهذه الدراسة إلى أن من بين أسباب معارضة مشاركة المرأة السياسية في التصويت والترشيح في الانتخابات، ومعارضة الترشيح أكثر من معارضة التصويت هو عدم تساويها مع الرجل في الحقوق على الصعيد الاجتماعي كما في توزيع الوظائف، ومنزلتها الاجتماعية، وحرية حركتها وتصرفها، وخصائصها الشخصية. وتتشابه نتيجة هذه الدراسة مع التي سبقتها في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين لصالح الذكر في الحقوق الاجتماعية.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة مصرية ثانية إلى أن 62,2٪ من جمهور البحث لا يوافق على إعطاء المرأة حقوقها السياسية في مقابل 35,5٪ وافقت على ذلك. ويوافق 40,5٪ من جمهور البحث بمنح الرجل حقوقا أكثر من المرأة، وأن هناك نسبة 37,5٪ وافقت على هذا إلى حد ما في مقابل 22٪ رفضت هذا الرأي [2].

يُخلص من هذه الدراسة إلى وجود ارتباط بين ضعف تمتع المرأة بحقوقها على الصعيد الاجتماعي وضعف تمتعها بحقوقها السياسية. وتتشابه نتيجة هذه الدراسة مع التي سبقتها في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين لصالح الذكر في الحقوق الاجتماعية.

وعلى صعيد المقارنة، أن صح ذلك، مع الدراسات الأجنبية التي درست الترابط بين الحقوق الاجتماعية التي تتمتع بها المرأة على الصعيد الاجتماعي من جهة وحقوقها على الصعيد السياسي، توصلت احدى هذه الدراسات إلى إن تعرض الرجل والمرأة إلى نمط التنشئة نفسه قد يقود إلى سلوك سياسي متقارب للجنسين. فقد وجدت هذه الدراسة الميدانية، التي

---

[1] المصدر السابق، ص 280- 281.

[2] محمد أحمد بيومي، مصدر سبق ذكره، ص 146.

جرت على طلاب وطالبات إحدى الكليات في نيجيريا الذين تعرضوا إلى البرنامج الدراسي نفسه في الدراسات الاجتماعية، إلى اتفاق 42.86٪ من الطلاب المبحوثين مقابل اتفاق 32.37٪ من الطالبات المبحوثات حول أهمية الحرية الشخصية، واتفق 76.53٪ من الطلاب مقابل 70.50٪ من الطالبات حول أهمية حرية الفكر والرأي والدين [1]. وفي هذا الصدد قيل: "أن التغير في النظرة إلى المرأة إيجابيا، على الأقل في الدول المتطورة، وحصولها على حقوق سياسية مماثلة لحقوق الرجال دليل على أن التنشئة هي الأساس" [2].

فضلا عن ما تقدم، وجه سؤال إلى المبحوثين في عدد من الدول ومنها بريطانيا وألمانيا وإيطاليا، وكان السؤال" هل أنت مع الرأي الذي يرى بأنه يجب أن تنال المرأة نفس الحقوق السياسية والقانونية كالرجل أو لا؟ أجاب بالإيجاب 79٪ من المبحوثين البريطانيين من كلا الجنسين و65٪ من الإيطاليين و62٪ من الألمان [3]. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هذه الأجوبة تظهر المعايير الشائعة حول منزلة وحقوق المرأة التي يجب أن تملكها المرأة أكثر من الاتجاهات والإنجاز الحالي لها [4]، أي أنه نعم هناك اعتراف بحقوق المرأة السياسية ولكن حضورها لا يطابق هذا الاعتراف. ولعله إذا ما نظرنا إلى الصورة ككل في المجتمعات الغربية والأمريكية فأن الحقوق السياسية الفعلية، كما في الممارسة، تنحصر على الأغنياء، وهم من الرجال عادة، وهؤلاء الأغنياء هم قلة قليلة جدا وبالتالي تبقى الحقوق السياسية للمرأة الغربية والأمريكية بالإضافة إلى الرجل الغربي والأمريكي العادي محدود جدا طالما أن الحقوق السياسية في الواقع العملي محصورة على الأغنياء وفئات معينة توارث أفراد أسرتها الحكم كما مع عائلة بوش في الولايات المتحدة الأمريكية.

يُخلص من هذه الدراسات الأجنبية إلى أن الاعتراف بحقوق المرأة السياسية تعود إلى الاعتراف بحقوقها الاجتماعية. وبالتالي نرى أن منح الحقوق السياسية للمرأة مرتبط أولا بمنح حقوقها الاجتماعية وعدّها مساوية للرجل [5]. مع ذلك فأن هذه العلاقة هي ليست علاقة طردية مطلقة إذ يحصل أن يكون هناك اعتراف اجتماعي بحقوق المرأة الاجتماعية دون أن تحصل المرأة بالفعل على حقوق سياسية لأسباب عديدة. وتتشابه نتيجة هذه الدراسة مع التي سبقتها في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين لصالح الذكر في الحقوق الاجتماعية.

---

[1] Samuel Folorunso Ogundare, Human Rights Orientation of Prospective Social Studies Teachers in Nigeria, Social Studies, Vol.48, Issue 6, Nov/Dec., 1993, , pp.267-271.

[2] روبرت أ. دال، مصدر سبق ذكره، ص 153.

[3] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, p.76.

[4] Ibid, pp.399-400.

[5] رعد حافظ سالم، "منح الحقوق السياسية للمرأة مرتبط بمنح حقوقها الأجتماعية أولا"، جريدة الزمان، السنة الثالثة، العدد 521، الخميس 2000/1/13، ص 8.

ما يُمكن أن نخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب ومن جميع الدراسات العربية، الخليجية، والأردنية، والمصرية، فضلا عن الأجنبية إلى وجود ارتباط وتأثير بين حصول المرأة على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية من جهة وحقوقها السياسية من جهة أخرى، فكلما حصلت المرأة على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، كالمساواة في الخصائص الشخصية إلى حد ما، وتوزيع الوظائف، والمنزلة الاجتماعية، وحرية الحركة والتصرف، والسلطة والمسؤولية، من المحتمل جداً أن تحصل على حقوقها السياسية. وتبين لنا أيضا أن للعامل السياسي، كالحكومة والبرلمان، هو بدوره تأثيراً على حقوق المرأة السياسية، كاحتكار الذكور للحقوق السياسية، كما في المشاركة في الترشيح والتصويت في الانتخابات، وشغل المناصب العليا في الدولة، والمشاركة الفعالة في مؤسسات المجتمع المدني، وعدم تنفيذ حقوقها المثبتة في الدستور، وعدم تطبيق قانون الأحوال الشخصية، وخسارتها دائما في الانتخابات، واقتصار الحكم على الذكور، طالما أن العامل السياسي هو انعكاس للنظام الاجتماعي الأعم والأشمل، فكلما أعطى هذا النظام الاجتماعي حقوق المرأة الاجتماعية من المحتمل جداً أن تنال حقوق السياسية، رغم أن هذه العلاقة هي ليست حقيقة مطلقة إذ يحدث أن تحصل المرأة على حقوقها الاجتماعية كما في مجتمعات أمريكا الشمالية والمجتمعات الغربية ولكن ليس بالضرورة، لأسباب مختلفة، أن تمارس حقوقها السياسية وأن سمح لها بذلك النظام الاجتماعي.

ونخلص أيضا إلى تشابه جميع هذه الدراسات في النتائج التي توصلت إليها في الإشارة إلى أن للتفرقة بين الجنسين أو التحيز للذكور في الحقوق الاجتماعية أبعاداً سياسية تتمثل في التحيز لصالح الذكور في الحقوق السياسية.

وما يُمكن أن نخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المبحث إلى أن التفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في مجالات المنزلة الاجتماعية، والسلطة والمسؤولية، والحقوق لها أبعاداً سياسية أو تأثيراً في السلوك السياسي للجنسين. فقد تبين تفضيل غالبية المبحوثين لاختيار الرجل بدل من المرأة في حالة ترشيح الأخيرة في الانتخابات البرلمانية، وإنكار أو منع مشاركتها السياسية بشكل عام، وتدني مشاركتها السياسية الفعلية في الانتخابات البرلمانية كناخبة ومرشحة، وعدم وصول، على الأقل، عدد كبير منهن إلى مجلس النواب أو غيره من مراكز صنع القرار، وعدم تفضيل مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والمسيرات والمظاهرات.

وما يمكن أن نخلص إليه في هذا المبحث، فضلا عن ما تقدم، إلى أن هناك أبعاداً سياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في السلطة والمسؤولية على الصعيد الاجتماعي، مما أدى إلى انتقال السلطة والقوة التي يتمتع بها الذكور على الصعيد الاجتماعي إلى احتكارهم للسلطة السياسية وحرية التعبير والقرارات الدستورية التي تعزز من

سلطتهم الاجتماعية والسياسية، وقلة فرص مشاركة الإناث في الحياة السياسية والسلطة السياسية، وشعورهن بالنتيجة بالاغتراب السياسي، وعدم ثقة النساء بقدرتهن في العمل السياسي والمناقشة السياسية، ووجود واستمرار ثقافة سياسية تنحاز إلى الذكور مؤدية إلى سيطرة الذكور على السلطة كما في اقتصار الوراثة على الذكور دون الإناث، وعدم تأثير المرأة في النظام السياسي والحكومة.

فضلا عن ما تقدم، تبين وجود تأثير سلبي للعامل السياسي نفسه في التفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في السلطة والمسؤولية، كما في عدم تقديم الحكومة، والتشريعات والقوانين الدستورية، والأحزاب السياسية، أشكال الدعم المختلفة للمرأة، وعدم تشجيع مشاركتها السياسية، رغم وجود مؤشرات على محاولة العامل السياسي، كالحكومات، إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة عن طريق التعيين سواء برغبتها أو/وتأثير البيئة الأجنبية معاً لإشراك المرأة في السلطة والمسؤولية ولو شكليا.

وما يُمكن أن نخلص إليه في هذا المبحث، فضلا عن ما تقدم، إلى وجود ارتباط وتأثير بين حصول المرأة على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية من جهة وحقوقها السياسية من جهة أخرى، فكلما حصلت المرأة على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، كالمساواة في الخصائص الشخصية إلى حد ما، وتوزيع الوظائف، والمنزلة الاجتماعية، وحرية الحركة والتصرف، والسلطة والمسؤولية، من المحتمل جداً أن تحصل على حقوقها السياسية. وتبين لنا أيضا أن للعامل السياسي، كالحكومة والبرلمان، هو بدوره تأثيراً على حقوق المرأة السياسية، كاحتكار الذكور للحقوق السياسية، كما في المشاركة في الترشيح والتصويت في الانتخابات، وشغل المناصب العليا في الدولة، والمشاركة الفعالة في مؤسسات المجتمع المدني، وعدم تنفيذ حقوقها المثبتة في الدستور، وعدم تطبيق قانون الأحوال الشخصية، وخسارتها دائما في الانتخابات، واقتصار الحكم على الذكور، طالما أن العامل السياسي هو انعكاس للنظام الاجتماعي الأعم والأشمل، فكلما أعطى هذا النظام الاجتماعي حقوق المرأة الاجتماعية من المحتمل جداً أن تنال حقوق السياسية، رغم أن هذه العلاقة هي ليست حقيقة مطلقة إذ يحدث أن تحصل المرأة على حقوقها الاجتماعية كما في مجتمعات أمريكا الشمالية والمجتمعات الغربية ولكن ليس بالضرورة، لأسباب مختلفة، أن تمارس حقوقها السياسية وأن سمح لها بذلك النظام الاجتماعي.

وتتشابه معظم نتائج هذه الدراسات العربية في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في المنزلة الاجتماعية، والسلطة والمسؤولية، والحقوق، والإشارة إلى تأثير العامل السياسي في هذا المجال.

أن التشابه بين معظم هذه الدراسات في معظم النتائج التي توصلت إليها من المحتمل جداً أن يؤشر نتيجتين أخريين، أولها: التشابه بين مجتمعات هذه الدراسة في الخصائص

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المكونة لها، وثانيها: التأكد نتائج الدراسة في أن للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في هذه المجالات الثلاثة أبعاداً سياسية.

وما يمكن أن نخلصُ إليه في هذا المبحث، فضلا عن كل ما تقدم، اننا نورد بعض التحفظات على نتائج الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، ذلك أن المساواة بين الجنسين في هذه المجالات، كما في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية لم تؤدي إلى مساواتها مع الذكور في المنزلة السياسية، والسلطة والمسؤولية السياسية، والحقوق السياسية، فلم تفوز، على سبيل المثال، ولا امرأة في كل الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه من المحتمل عدم وجود مساواة حقيقية في الحياة اليومية على المستوى الاجتماعي بين الذكور والإناث في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، أو موجودة ولكن لم تتحول إلى الجانب السياسي لأسباب قد يكون لها علاقة بالمتغير الحياتي (البايولوجي) للمرأة أو/و وجود أسباب أخرى.

فضلا عن ما تقدم، نعتقد أن المهم هو العبرة في النتائج التي تؤول إليه تلك التفرقة، فإذا كانت النتائج تؤدي إلى تحقيق المواطنة والاندماج والاستقرار الاجتماعيين فلا ضير في ذلك. فضلا عن كل ما تقدم، يُمكن أن القول أن الصراع البشري من أجل البقاء والتفوق في السلطة والمال سيترك بلا شك بعض الخاسرين وفي أفضل الأنظمة الاجتماعية السياسية، ففي كل نظام اجتماعي فيه الرابحين والخاسرين أو الرابحين الأكثر والرابحين الأقل خصوصاً؛ ففي أفضل الديمقراطيات ليس هناك مجال ليس لتولي كل واحدة من النساء، لا بل ليس هناك مجال لتولي كل واحد من الرجال للمناصب الرفيعة في الدولة، وإنما أكثر ما يضمنه المواطن هناك هو الاستمرار في الحياة.

وما يمكن أن نخلصُ من كل ما تقدم في هذا الفصل، إلى وجود أبعاداً سياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور على الصعيد الاجتماعي، وأسبابها في مجالات الدراسة الستة، فقد أدت، من بين أبعاد سياسية أخرى، إلى النظرة على أن الذكور يمتلكون قدرة أكبر من الإناث في إدارة العمل السياسي والمعارك السياسية واتخاذ القرارات السياسية، وعدم الثقة السياسية بقدرات المرأة، وعدّ السياسة من شؤون واختصاص ومكان الرجال وحدهم، وأن المرأة لا يمكن أن تكون سياسية ناجحة، وانها أقل إدراكاً ومعلوماتً ووعياً وحقوقاً وثقة وكفاءة سياسية واهتماما بالسياسة، وأكثر محافظة سياسياً مقارنة بالذكور، وضعف مشارك النساء، إذا سمح لهن، في الانتخاب والترشيح والأحزاب السياسية، وعدم فوزهن في الانتخابات البرلمانية والبلدية، وعدم نجاحهن في العمل السياسي بشكل عام، وعدم قبولهن في العمل في الحكومة والانضمام إلى نشاطات اجتماعية تطوعية وشغل مناصب وزارية، وعدم تنفيذ حقوقها المثبتة في الدستور، وشعورهن بالنتيجة بالاغتراب السياسي، واحتكار الذكور للسلطة السياسية وحرية التعبير والقرارات الدستورية التي تعزز من سلطتهم الاجتماعية والسياسية، ووجود واستمرار ثقافة سياسية تنحاز إلى الذكور مؤدية إلى سيطرة الذكور على السلطة

كما في اقتصار الوراثة على الذكور دون الإناث، وعدم تأثير المرأة في النظام السياسي والحكومة.

وما يُمكن أن نخلصُ إليه في هذا الفصل، هو أن للعامل السياسي، كالحكومة والبرلمان، تأثيراً على السلوك السياسي للمرأة نتيجة احتكار الذكور للحقوق السياسية في الترشيح والتصويت في الانتخابات، وشغل المناصب العليا في الدولة، والمشاركة الفعالة في مؤسسات المجتمع المدني، وعدم تنفيذ حقوقها المثبتة في الدستور، كتطبيق قانون الأحوال الشخصية، واقتصار الحكم على الذكور.

وما يمكن أن نخلصُ إليه من كل ما تقدم في هذا الفصل، فضلا عن ما تقدم، هو تشابه معظم نتائج هذه الدراسات العربية في الإشارة إلى الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في مجالات الدراسة الستة مما قد يؤشر نتيجتين أخريين، أولها: التشابه بين مجتمعات هذه الدراسة في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المكونة لها، وثانيها: التأكد من نتائج الدراسة في أن للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في هذه المجالات الستة أبعاداً سياسية.

وما يمكن أن نخلصُ إليه من كل ما تقدم في هذا الفصل، فضلا عن كل ما تقدم، أننا نورد بعض التحفظات على نتائج الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، فبالرغم من تأثير جنس الفرد في سلوكه السياسي كما في التأثير السلبي لجنس الأنثى في سلوكها السياسي في المجتمعات العربية إلا أن ذلك لا يُعدّ حقيقة مطلقة وإنما يتوقف على أسباب عديدة أخرى، وأن حصول أي تغير في هذه الأسباب من المحتمل جداً أن يزيد من مشاركة المرأة السياسية، فقد حصل بعض التحسن في سلوك المرأة السياسي في بعض المجتمعات العربية مثل مجتمعات البحرين والكويت، نتيجة لجهودها الذاتية الخاصة، والدعم الحكومي والدولي، كما في تأسيس جمعيات نسائية، وتولي مناصب رفيعة، والمشاركة كمرشحة وناخبة في الانتخابات البلدية والبرلمانية. ودليل على ما ذهبنا إليه لم تؤدي المساواة بين الجنسين، أن وجدت في الحقيقة، على صعيد الخصائص الشخصية في المجتمعات الغربية والأمريكية بالضرورة إلى مساواة سياسية بينهما فلم تفوز بالرئاسة الأمريكية على سبيل المثال أية امرأة أمريكية في كل تاريخ الانتخابات الأمريكية، وعدم فوز الكثير من نظيراتها في أوربا بمنصب رئاسي، لأنه من المحتمل عدم وجود مساواة حقيقية في الحياة اليومية على المستوى الاجتماعي بين الذكور والإناث في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، أو موجودة ولكن لم تتحول إلى الجانب السياسي لأسباب قد يكون لها علاقة بالمتغير الحياتي (البايولوجي) للمرأة، والمتغير الاقتصادي الاجتماعي، أو/و وجود أسباب أخرى.

فضلا عن ما تقدم، نعتقد أن المهم هو العبرة في النتائج التي تؤول إليه تلك التفرقة، فإذا كانت النتائج تؤدي إلى تحقيق المواطنة والاندماج والاستقرار الاجتماعيين فلا ضير في ذلك. فضلا عن كل ما تقدم، يُمكن أن القول أن الصراع البشري من أجل البقاء والتفوق في

السلطة والمال سيترك بلا شك بعض الخاسرين وفي أفضل الأنظمة الاجتماعية السياسية، ففي كل نظام اجتماعي فيه الرابحين والخاسرين أو الرابحين الأكثر والرابحين الأقل خصوصاً؛ ففي أفضل الديمقراطيات ليس هناك مجال ليس لتولي كل واحدة من النسا ، لا بل ليس هناك مجال لتولي كل واحد من الرجال للمناصب الرفيعة في الدولة، وإنما أكثر ما يضمنه المواطن هناك هو الاستمرار في الحياة.

الخاتمة والنتائج

يمكن القول من كل ما تقدم في هذه الدراسة أن التفرقة بين الجنسين هي نوع من أنواع التنشئة الاجتماعية التي تستند إلى جنس الفرد كونه أنثى أو ذكر بشكل قد يقود إلى تحيز لصالح الذكر على حساب الأنثى أو العكس في مجالات الحياة المختلفة كما في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مما يقود إلى سلوك اجتماعي سياسي للأنثى يختلف عن ندها الذكر، وتؤثر عوامل وظروف ومتغيرات عديدة في التفرقة بين الجنسين، وأن لها أبعاداً سياسية.

وتوصلت دراستنا إلى وجود تفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في المجتمعات العربية وفي ستة مجالات، هي الخصائص الشخصية، وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف، والمنزلة الاجتماعية، والسلطة والمسؤولية، والحقوق، حيث يُعدّ الرجل أفضل من المرأة في مجال الخصائص الشخصية، كالتركيبة العضوية، والقوة العضلية والعقلية، والتقدير الذاتي، والثقة بالنفس، والشخصية، والقيادة والموضوعية، والشجاعة، والموقف من السلطة، والاتجاهات، ووجود تفرقة في توزيع الوظائف تتمثل باقتصار دور المرأة على عمل البيت كزوجة/أم، والقيام بأعمال المنزل كأعداد الأكل والتنظيف وغسل الملابس، وتربية الأطفال، ورعاية الزوج، وإنجاب الذكور، والمكوث في البيت، والعمل في الحقل العائلي أو البيت، وعدّ البيت مكانها الوحيد، وترك العمل حين الزواج، في حين تتركز وظيفة الرجل كأب وزوج وعمله خارج المنزل، ووجود تفرقة في حرية الحركة والتصرف حيث أدت تلك التفرقة إلى تضييق حرية الحركة والتصرف للمرأة بدرجة أكبر من تلك المفروضة على الرجل كما في مجالات الاختلاط مع الذكور، والاحتشام، وقضاء وقت الفراغ، واختيار الأصدقاء، والجلوس مع الضيوف، وممارسة الألعاب، والخروج من المنزل، واتباع الأوامر، والعمل، والتعليم، والذهاب إلى السينما أو المسرح، والخروج للشراء وزيارة الصديقات والأقارب والمسجد، ومصاحبة الفتيان قبل الزواج.

فضلا عن ما تقدم، ظهر أن هناك تفرقة بين الذكر والأنثى في المجتمعات العربية في مجال المنزلة الاجتماعية لصالح الذكور في المركز الاجتماعي، والميلاد، وحمل اسم العائلة، وأساليب التنشئة الاجتماعية، والحقوق، ووجود تفوق للذكور على الإناث في السلطة والمسؤولية، كما في التوجيه والتحكم في الصرف، وحل الخلافات العائلية، واختيار العريس للفتاة في الأسرة، واتخاذ قرار الطلاق والقرارات عموما، والطاعة، وتحديد وظائف معينة للمرأة، وإحلال الأخ الأكبر محل الأب في حالة غيابه، وتوجيهه للأخوة الإناث وتمتعه بسلطة على أخوته الأصغر منه- ذكوراً وإناثا- وعلى أخوته البنات الأصغر منه والأكبر منه على السواء، والواجبات والمسؤوليات في الأسرة، والتعليم، وإدارة شؤون المرأة، وعدد الزوجات، ووجود

تفرقة في الحقوق حيث يتمتع الرجل بحقوق أكثر من المرأة في الحقوق الشخصية والاقتصادية والاجتماعية، كالتعليم والحرية الجنسية، وحرية الحركة والتصرف، وأسلوب المعاملة، والعمل. مع الإشارة إلى وجود بعض المؤشرات على حراك أو تغير طفيف في تحسن وضع المرأة في مجال حرية الحركة والتصرف، والمنزلة الاجتماعية.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراستنا إلى وجود بعض المتغيرات التي يمكن أن تفسر لنا أصل أو أسباب التفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور، في المجتمعات العربية، في مجالات الدراسة الستة. فقد كان القاسم المشترك لكل نتائج الدراسات هو اشتراك وتشابه جميعها، في التحليل والتعليل لأصل التفرقة في جميع المجالات الستة التي تمت البحث في هذه الدراسة ، بالإشارة إلى تأثير المتغير الثقافي، ومتغير التنشئة الاجتماعية، والمتغير الديني، والمتغير الجغرافي الريفي، واشتراك أربعة منها بالإشارة إلى تأثير متغير جنس الفرد، واشتراك ثلاثة منها بالإشارة إلى تراكم متغير الثقافة، والمتغير الأجنبي، ومتغير الخصائص الشخصية للمرأة، والوضع الاقتصادي الاجتماعي الضعيف، وإشارة اثنين منها إلى تأثير خبرات الفرد في التنشئة، والبحث عن المكانة والهيبة والقوة، وحفظ النسل، والصراع من أجل البقاء. وتبين اشتراك ثلاثة من هذه الدراسات في الإشارة إلى عدم وجود تأثير إيجابي للمتغير الاقتصادي الجيد والمتغير الجغرافي للسكن في المدينة في التخفيف من تفوق الذكور على الإناث في هذه المجالات، واشتراك اثنين منها في الإشارة إلى عدم وجود تأثير إيجابي لمتغير الجنس كجنس المرأة، والحراك الاقتصادي الاجتماعي الجيد، والمتغير الأجنبي، والعامل السياسي، كالحكومة، في التخفيف من تفوق الذكور على الإناث في هذه المجالات، وبالرغم من إشارة دراسة واحدة منها إلى عدم وجود تأثير إيجابي لمتغير التعليم، فأن اثنين منها تشابهت في الإشارة إلى التأثير الإيجابي لمتغير التعليم في تحسين وضع المرأة في مجال المنزلة الاجتماعية وحرية الحركة.

ونُخلص، ارتباطا بالنتيجة الأخيرة، على صعيد تأثير هذه المتغيرات والعلاقة بينها إلى أن لبعضها تأثيراً أساسياً، في التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل، مثل المتغيرين الثقافي والديني ومتغير التنشئة الاجتماعية المتأثر والمؤثر بهما، وبعضها متغيرات ساندة وقريبة للمتغيرات الأساسية مثل متغير تراكم الثقافة، والمتغير الأجنبي (في حالته السلبية)، ومتغير الجنس، والخصائص الشخصية للمرأة والرجل، والوضع الاقتصادي الاجتماعي الضعيف، وخبرات الفرد في التنشئة، والبحث عن المكانة والهيبة والقوة، وحفظ النسل، والصراع من أجل البقاء. على النقيض مما تقدم، لم يكن لعوامل أو متغيرات أخرى من تأثير حاسم في تغيير موازين التفرقة بين الرجل والمرأة، مثل المتغير الاقتصادي الجيد، والمتغير الجغرافي للسكن في المدينة، ومتغير الجنس كجنس المرأة، والحراك الاقتصادي الاجتماعي الجيد، والمتغير الأجنبي (في حالته الإيجابية المفترضة)، والحكومة، ومتغير التعليم. ولكن، مع ذلك، أشارت دراستين فقط إلى التأثير الإيجابي لمتغير التعليم في تحسين وضع المرأة في مجال المنزلة الاجتماعية وحرية الحركة.

ونخلصُ على صعيد العلاقة بين هذه المتغيرات، فضلا عن ما تقدم، إلى أن التنشئة الاجتماعية تُعدّ محطة لالتقاء جميع المتغيرات المؤثرة في السلوك الاجتماعي السياسي للفرد والجماعة، ووجود علاقة تأثر وتأثير متبادلة بين مختلف هذه المتغيرات المؤثرة في التفرقة بين الجنسين، ووجود علاقة تأثير متبادلة بين متغيري الثقافة والتنشئة الاجتماعية مما قاد بالنتيجة إلى وجود نوع من الثقافة التي كرست استمرار التفرقة بين الجنسين لصالح تفوق الرجل على المرأة في المجالات الستة في المجتمعات العربية. ونُخلص إلى استمرار تأثير متغير الثقافة ومتغير الدين ومتغير التنشئة على المتغير الجغرافي كما في السكن في المدينة، والوضع الاقتصادي المتوسط، وغيرها، في التحيز للذكور في قضية شرف المرأة والاختلاط بين الجنسين نتيجة تراكم تأثير هذه المتغيرات الأساسية عبر الزمن.

فضلا عن كل ما تقدم، توصلت دراستنا إلى وجود أبعاداً سياسية للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور على الصعيد الاجتماعي، وأسبابها في مجالات الدراسة الستة، فقد ادت، من بين أبعاد سياسية أخرى، إلى النظرة على أن الذكور يمتلكون قدرة أكبر من الإناث في إدارة العمل السياسي والمعارك السياسية واتخاذ القرارات السياسية، وعدم الثقة السياسية بقدرات المرأة، وعدّ السياسة من شؤون واختصاص ومكان الرجال وحدهم، وأن المرأة لا يمكن أن تكون سياسية ناجحة، وأنها أقل إدراكاً ومعلوماتً ووعياً وحقوقاً وثقة وكفاءة سياسية واهتماما بالسياسة، وأكثر محافظة سياسياً مقارنة بالذكور، وضعف مشارك النساء، إذا سمح لهن، في الانتخاب والترشيح والأحزاب السياسية، وعدم فوزهن في الانتخابات البرلمانية والبلدية، وعدم نجاحهن في العمل السياسي بشكل عام، وعدم قبولهن في العمل في الحكومة والانضمام إلى نشاطات اجتماعية تطوعية وشغل مناصب وزارية، وعدم تنفيذ حقوقها المثبتة في الدستور، وشعورهن بالنتيجة بالاغتراب السياسي، واحتكار الذكور للسلطة السياسية وحرية التعبير والقرارات الدستورية التي تعزز من سلطتهم الاجتماعية والسياسية، ووجود واستمرار ثقافة سياسية تنحاز إلى الذكور مؤدية إلى سيطرة الذكور على السلطة كما في اقتصار الوراثة على الذكور دون الإناث، وعدم تأثير المرأة في النظام السياسي والحكومة.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراستنا إلى تشابه معظم نتائج هذه الدراسات العربية في الإشارة إلى مظاهر وأصل التفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في مجالات الدراسة الستة وأبعادها السياسية، مما قد يؤشر أربعة نتائج أخرى، أولها: التشابه بين مجتمعات هذه الدراسة في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المكونة لها، وثانيها: أن هذا التشابه في نتائج هذه الدراسات يعزز من فرضيتنا في تصنيف المتغيرات المؤثرة إلى متغيرات مستقلة وأخرى ساندة، وأخرى غير مؤثرة أو ذات تأثير خفيف، وثالثها: التأكد من نتائج الدراسة في أن للتفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في هذه المجالات الستة أبعاداً سياسية، ورابعها: من المحتمل جداً عدم وجود فصل ميكانيكي للتأثير المتبادل لمظاهر وأسباب التفرقة بين الجنسين

في جميع هذه المجالات الستة وأبعادها السياسية، بمعنى ان التفرقة في واحد من هذه المجالات الستة والمتحيزة للذكور في المجال السياسي ترتبط أو/و تعزز من تأثير التفرقة المتحيزة للذكور في مجال آخر طالما أن هذه التفرقة هي بشكل عام موجودة وشائعة ولا يوجد فصل بينها أصلا على الصعيد الاجتماعي.

فضلا عن كل ما تقدم، أوردنا بعض التحفظات على نتائج الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، فبالرغم من تأثير التفرقة بين الجنسين في السلوك السياسي للفرد القائمة على أساس جنس الفرد كونه ذكر أو أنثى إلا أن ذلك لا يُعدّ حقيقة مطلقة، وإنما يتوقف على أسباب عديدة أخرى، وأن حصول أي تغير في هذه الأسباب من المحتمل جداً أن يزيد من مشاركة المرأة السياسية، فقد حصل بعض التحسن في السلوك السياسي للمرأة في بعض المجتمعات العربية. ودليل على ما ذهبنا إليه لم تؤدي المساواة بين الجنسين، أن وجدت في الحقيقة، على صعيد الخصائص الشخصية في المجتمعات الغربية والأمريكية بالضرورة إلى مساواة سياسية بينهما فلم تفوز بالرئاسة الأمريكية على سبيل المثال اية امرأة أمريكية في كل تاريخ الانتخابات الأمريكية، وعدم فوز الكثير من نظيراتها في أوربا بمنصب رئاسي، لأنه من المحتمل عدم وجود مساواة حقيقية في الحياة اليومية على المستوى الاجتماعي بين الذكور والإناث في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، أو موجودة ولكن لم تتحول إلى الجانب السياسي لأسباب قد يكون لها علاقة بالمتغير الحياتي (البايولوجي) للمرأة، والمتغير الاقتصادي الاجتماعي، أو/و وجود أسباب أخرى.

فضلا عن ما تقدم، فأنه لا زالت هناك تفرقة بين الجنسين في افضل المجتمعات التي تدعي عدم وجود تفرقة بين الجنسين، كالمجتمعات الغربية، وفي مجالات عديدة كالمعاملة الإنسانية، وعدم ضمان حياة زوجية مستقرة، وارتفاع نسبة الطلاق، وقلة الولادات، واستيراد البشر، وغير ذلك، ولم تأخذ بعض الدراسات الغربية والعربية المتأثرة بالكتابات الغربية خصوصيات واقع قبول المرأة العربية بواقعها بوعي، واحتمال عدم انطباق مصطلحات مثل الاستقلال والمساواة والتحرر الخاصة بالمرأة الغربية على وضع النساء في المجتمعات العربية، ونعتقد أن المهم هو العبرة في النتائج التي تؤول إليه تلك التفرقة، فصحيح اننا خلصنا إلى وجود تفرقة بين الجنسين المتحيزة للذكور في المجتمعات العربية إلا أن ذلك لا يؤشر بالضرورة وضعاً سلبياً إذا كانت النتائج تؤدي إلى تحقيق المواطنة والاندماج والاستقرار الاجتماعيين ورضى الجنسين، كما هو الحال في بعض المجتمعات العربية، وخصوصا مجتمعات الخليج العربية. فضلا عن كل ما تقدم، يُمكن أن القول أن الصراع البشري من أجل البقاء والتفوق في السلطة والمال سيترك بلا شك بعض الخاسرين وفي أفضل الأنظمة الاجتماعية السياسية، ففي كل نظام اجتماعي فيه الرابحين والخاسرين أو الرابحين الأكثر والرابحين الأقل خصوصاً؛ ففي أفضل الديمقراطيات ليس هناك مجال ليس لتولي كل

واحدة من النساء، لا بل ليس هناك مجال لتولي كل واحد من الرجال للمناصب الرفيعة في الدولة، وإنما أكثر ما يضمنه المواطن هناك هو الاستمرار في الحياة.

وبهذه الخلاصة والنتائج، فأننا تحققنا من صحة فرضيات الدراسة وأجبنا على الأسئلة التي ظهرت في ثنايا الدراسة، فقد أثبتت الدراسة وجود مظاهر تؤشر بوضوح وجود تفرقة بين الرجل والمرأة في المجتمعات العربية، وفي مجالات عديدة، يمكن أن نقسمها إلى التفرقة في توزيع الوظائف، والمنزلة الاجتماعية، وحرية الحركة والتصرف، والسلطة والمسؤولية، والحقوق، والخصائص الشخصية، وأثبتت الدراسة أن هناك بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تفسر لنا أسباب وجود مثل هذه التفرقة بين الجنسين، ووجود تأثير متبادل بين هذه المتغيرات، بعضها ذات تأثير حاسم ومستقل والآخر ساند أو داعم وأخرى لا تؤثر، وأثبتت الدراسة أن لمظاهر التفرقة هذه في المجالات الستة وأسبابها أبعاداً سياسية أو تأثيراً في السلوك السياسي للرجل والمرأة على حد سواء، وأخيراً أثبتت الدراسة وجود تشابه بين مجتمعات الدراسة في مظاهر التفرقة بين الجنسين وأسبابها وأبعادها السياسية، مما قد يؤشر تشابه مجتمعات هذه الدراسة في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المكونة لها، وتعزيز نتائج دراستنا.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر باللغة العربية:

1- د. أحمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي: دراسة ميدانية، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1983.

2- أحمد شحاذة محمد الكبيسي، إشكالية المجتمع المدني في دول الخليج العربي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002.

3- د. إسماعيل علي سعد، علم السياسة، دراسة ميدانية ونظرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989.

4- أمل سالم حسن العوادة، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، مقدمة إلى الجامعة الأردنية، 1998.

5- أميل فهمي حنا شنوده، التربية السياسية والوعي السياسي لطلاب كليات التربية: دارسة ميدانية، القاهرة، مكتبة الانجلو- المصرية، 1978.

6- باقر سلمان النجار، "المرأة الخليجية في وداع قرن وإطلالة آخر"، المستقبل العربي، العدد (261)، تشرين الثاني (نوفمبر)، 2000.

7- د. بلال خلف العمري، أثر المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية على الثقافة السياسية لأساتذة الجامعات الحكومية: دراسة ميدانية، عمان، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، 1997.

8- التلفزيون الكويتي (محطة عربسات)، دور الديوانيات في الانتخابات الكويتية، 2006.

9- ثريا التركي، وهدى رزيق، "تغير القيم في العائلة"، المستقبل العربي، العدد (200)، تشرين الثاني (نوفمبر)، 1995.

10- جبار إسماعيل عبد الجبوري، النظام السياسي الكويتي: دراسة سياسية للتطورات السياسية المعاصرة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006.

11- الجولة الثانية من انتخابات البحرين، السبت 2006/12/02، ص 1. شبكة الاتصالات الدولية (الانترنيت):
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6201000/6201142.stm

12- د. حسن عبد ربه المصري، "واد الحقوق السياسية للمرأة الكويتية، من انتصر؟ ومن انهزم؟"، صحيفة الزمان، العدد (504)، 12/13/ 1999.

13- رشاد محمد العليمي، التفاعل بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة وأثره على موقف الوالدين في تنشئة الطفل في المجتمع اليمني، مجلة كلية الآداب، العدد (17)، 1994.

14- رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية السياسية في دول الخليج العربية: دراسة انموذجي الكويت والبحرين، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.

15- _____، التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك السياسي، عمان، دار وائل للنشر، 2000.

16- رعد حافظ سالم، ملاحظات ميدانية، عاش كاتب هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية في الأعوام (2000- 2004) وهولندا في الفترة (2008- حتى ساعة انجاز هذا الكتاب).

17- _____، "منح الحقوق السياسية للمرأة مرتبط بمنح حقوقها الاجتماعية أولا"، صحيفة الزمان، السنة الثالثة، العدد 521، الخميس 2000/1/13.

18- روبرت ا. دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة د. علاء ابو زيد، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1993

19- ريجارد داوسن، وكينث برويت، وكارن داوسن، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، ترجمة عبد الله أبو القاسم خشيم، ود. محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1990.

20- زين شفيق محمد الحايك، بعض المحددات الاجتماعية للاندماج السياسي: دراسة استطلاعية على عينة عشوائية من طلبة المرحلة الثانوية في عمان الكبرى، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، مقدمة إلى الجامعة الأردنية، 1993.

21- سعد محسن مطر المولى، النظام السياسي البحريني: دراسة في التطورات والمؤسسات السياسية المعاصرة منذ عام 1990، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002.

22- سعدو حورية، الوضعية الاجتماعية والسياسية للمجاهدات بعد الاستقلال: دراسة ميدانية لعينة من المجاهدات القاطنات بالجزائر العاصمة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، مقدمة إلى جامعة الجزائر، 1994- 1995.

23- سعيدة الرحموني، "المرأة والمشاركة السياسية في تونس"، المستقبل العربي، العدد (259)، كانون الأول (ديسمبر)، 1999.

24- سماء سليمان، "المشاركة السياسية للمرأة الخليجية: الواقع والتحديات واستراتيجيات التفعيل"، شؤون خليجية، العدد (25)، ربيع 2001.

25- د. سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم: مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية، مصر الجديدة، مصر، أيتراك للنشر والتوزيع، 2004.

26- د. السيد عبد القادر شريف، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002.

27- صفية محمود يوسف جبالي، العلاقة بين أساليب الوالدية في التنشئة الاجتماعية ومفهوم الذات عند طلبة الثاني الإعدادي، رسالة ماجستير في التربية وعلم النفس التربوي، مقدمة إلى جامعة اليرموك، الأردن، 1989.

28- عاصم محمد عمران، التحديث والاستقرار السياسي في مجلس التعاون الخليجي في ظل الحقبة النفطية، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000.

29- د. عباس مكي، و د. زهير حطب، السلطة الأبوية والشباب: دراسة ميدانية اجتماعية نفسية حول طبيعة السلطة وتمثلها، لبنان، معهد الإنماء العربي، 1978 .

30- عقاب نصيرة، التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك والممارسات الاجتماعية للفتيات، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، مقدمة إلى جامعة الجزائر، 1994- 1995.

31- على الطراح، "التنشئة الاجتماعية وقيم الذكورة في المجتمع الكويتي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (2)، صيف 2000.

32- عليان عبد الله سليمان الحولي، التنشئة الاجتماعية لطفل ما قبل المدرسة في قطاع غزة، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية التربية، جامعة الخرطوم، السودان، 1996.

33- د. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي: هل يختلف العرب عن غيرهم من الأمم؟ وهل يختلف أهل العراق عن غيرهم من العرب؟، قم، إيران، المكتبة الحيدرية، ط2، 1998.

34- د. غسان سلامة، "قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية"، المستقبل العربي، العدد (99)، آيار (مايو)، 1987.

35- د. فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية: مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط2، 1980.

36- غنان توفيق عبد الرحيم عبد الفتاح الحاج أحمد، العنف الأسري ضد الطفل في المجتمع الأردني: دراسة اجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عجلون، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1996.

37- كامل عايد سليم عبدوني، أنماط التنشئة الوالدية لدى عينة من طلبة المرحلة الثانوية في مديرية تربية عمان الكبرى الأولى، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، مقدمة إلى الجامعة الأردنية، 1995.

38- د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصرين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، بيروت، دار ابن خلدون، ط1، 1980.

39- _____، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد (80)، 1985.

40- لواء دكتور، وجمال مظلوم، "التطور السياسي في البحرين"، مجلة الدفاع، العدد (185)، كانون الأول (ديسمبر)، 2001.

41- د. لويس كامل مليكه (محرر)، قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، المجلد الثاني، مصر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

42- د. مازن أحمد صدقي العقيلي، التنمية السياسية في الأردن: دراسة في دور المرأة في المشاركة السياسية، النهضة، المجلد (5) العدد (1)، كانون الثاني/يناير، 2005.

43- د. محمد أنور محروس، سوسيولوجية الجماعات الدينية والثقافات الفرعية، الإسكندرية، المكتبة المصرية، 2004.

44- محمد أحمد بيومي، ظاهرة التطرف: الأسباب والعلاج، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992.

45- د. محمد الجوهري وآخرون، الطفل العربي والتنشئة الاجتماعية، مصر، دار المعرفة الجامعية، ط1، 1991.

46- محمد عباس نور الدين، التمويه في المجتمع العربي السلطوي: مقاربة نفسية اجتماعية لطبيعة علاقاتنا بالطفل، بالفقير، بالمرأة وببعضها البعض، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000.

47- د.محمد عماد الدين إسماعيل، ود. رشدي قام منصور، ود. نجيب اسكندر إبراهيم، قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1962.

48- _____، ود. رشدي قام منصور، و د. نجيب اسكندر إبراهيم، كيف نربي أطفالنا؟: التنشئة الاجتماعية للطفل في الأسرة العربية، مصر، دار النهضة العربية، ط2، 1974.

49- محمود حسن إسماعيل، نشرات الإخبار في التلفزيون المصري والتنشئة السياسية للمراهقين: دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في دراسات الطفولة، مقدمة إلى قسم الإعلام وثقافة الطفل، جامعة عين شمس، 1991.

50- مصطفى محمود عبد الهادي حوامدة، التنشئة الاجتماعية للأبناء وعلاقتها بأنساقهم القيمية: دراسة مقارنة بين الذكور والإناث لدى عينة من طلاب الأردن، أطروحة دكتوراه فلسفة في دراسات الطفولة، مقدمة إلى قسم الدراسات النفسية والاجتماعية، 1991.

51- د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، الأردن، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، 1994.

52- مي عبد الله، الموقف التعليمي والصحي والتسلية وأنماط التنشئة في الريف الأردني، رسالة ماجستير، مقدمة إلى الجامعة الأردنية، 1996.

53- نبال فوزي الشلبي، أثر نمط التنشئة الأسرية في مفهوم الذات لدى طلبة جامعة اليرموك، رسالة ماجستير في التربية: توجيه وإرشاد نفسي، مقدمة إلى جامعة اليرموك، 1993.

54- د. نوال السعداوي، دراسات عن المرأة والرجل في المجتمع العربي، الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1990.

55- يحيى سليمان قسام، عوامل تغير القيم الاجتماعية في ريف دمشق، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، مقدمة إلى جامعة دمشق، 1997- 1998.

56- يوسف عمر الغزال، "واقع المرأة الليبية والثقافة السائدة"، المستقبل العربي، العدد (250)، كانون الأول (ديسمبر)، 1999.

57- هادي مشعان ربيع الدليمي، التحديث في اليابان وأثره في تطور الفكر السياسي، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997.

58- هاينز يولاو، فن السلوك السياسي، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1963.

59- د. هشام شرابي، الطفل العربي ومعضلات المجمع البطريكي، في: الطفولة العربية ومعضلات المجتمع البطريكي، الكويت، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي الثاني، 1984- 1985.

60- هناء محمد المطلق، اتجاهات تربية الطفل في المملكة العربية السعودية، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، 1981.

61- هند قاسم إبراهيم، المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي: دراسة حالة البحرين، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.

ثانيا: المصادر باللغة الإنجليزية:

1- Gabriel A. Almond & Sidney Verba. The Civic Culture: Political Attitudes & Democracy in Five Nations, Princeton, Princeton University Press, 1963.

2- Henk Dekker, "Democratic Citizen Competence: Political-Psychological and Political Socialization Research Perspectives", in: Russell F. Farnen, Henk Dekker, Rudiger Meyenberg, and Daniel B. German, Democracy, Socialization And Conflicting Loyalties In East And West: Cross-National And Comparative Perspectives, London, Macmillan Press Ltd, 1996.

3- Herbert R. Winter & Thomas J. Bellows, People & Politics: An Introduction to Political Science, New York, John Wiley & Sons, Inc., 1977.
4- Kenneth Prewitt, "Political Efficacy", in : International Encyclopaedia of the social sciences, Vol. 12, David L Sills (Editor), The United States of America, The Macmillan Company & Free Press, 1968.
5- Lucian W. Pye & Sidney Verba (eds.) Political Culture & Political Development, Princeton, Princeton University Press, 1965.
6- Morris Rosenberg, "Misanthropy & Political Ideology", American Sociological Review, Vol. 21, 1956.
7- Paul Byrne, Social Movements in Britain, London, Routledge, 1997.
8- Richard E. Dawson & Kenneth Prewitt, Political Socialization, Boston, Little Brown & Company, 45h ed., 1969.
9- Samuel Folorunso Ogundare, Human Rights Orientation of Prospective Social Studies Teachers in Nigeria, Social Studies, Vol.48, Issue 6, Nov/Dec., 1993.
10- T. Brennan, Politics & Government in Britain, Cambridge University Press, 1972.
11-Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), Political Socialization in the Arab States, Boulder, Colorado, USA, Lynne Rienner Publishers, 1987.